هجـــرة الريفيـــين
من الأغوار الشمالية الى مدينة اربد

« دوافعها ، مشكلاتها ، آثارها على خطط التنمية »

(دراسة في الهجرة الداخلية في الأردن)

تأليف

الدكتور أحمـــد الربايعـــة

مدرس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

بقسم علم الاجتماع

الجامعة الأردنية

١٩٨٢



نشر بدعم من الجامعة الأردنية


BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية

هجـــرة الريفيـــين
من الأغوار الشمالية الى مدينة اربد

« دوافعها ، مشكلاتها ، آثارها على خطط التنمية »

(دراسة في الهجرة الداخلية في الأردن)

تأليف

الدكتور أحمـــد الربايعـــة

مدرس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

بقسم علم الاجتماع

الجامعة الأردنية

١٩٨٢

نشر بدعم من الجامعة الأردنية

الاهـــداء

الى زوجتي « غــاده »

التي لولا سهرها معي وتشجيعها لي لما وجد هذا الكتاب طريقه الى النور.

«بسم الله الرحمن الرحيم»

مقدمــة

الموضوع وأهميته

ما تزال قضية الهجرة ــ وبخاصة هجرة الريفيين ــ الى المدن والمراكز الحضرية الكبرى داخل حدود القطر الواحد.. تشغل بال الحكومات ورجال التخطيط، وتستأثر باهتمام العلماء والمفكرين، وبخاصة علماء الاجتماع والسكان والاقتصاد[1]. وقد أصبحت كذلك موضع اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الاهتمامات من بلد الى آخر. وعلى الرغم من أن الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع قد وصلت الى مرحلة متقدمة من التكوين الا أن الكتابات حوله مازالت حيوية، وما زالت تشكل موضوعا قائما بذاته يحتل مكانة بارزة في التراث السوسيولوجي المعاصر والدراسات السكانية المعاصرة، ذلك لأن الدلائل تشير الى أن الهجرات البشرية ما زالت مستمرة وتشكل تحديات خطيرة في وجه الجهود المحلية والقومية. فالأبحاث والدراسات السكانية تشير الى تزايد مستمر في نسبة التحضر في العالم، وبخاصة في البلدان الأقل تقدما. ومن الملامح البارزة أن نسبة عالية من النمو الحضري في العالم قد تركزت في المدن الكبرى. و يزداد عدد هذه المدن بسرعة فائقة، كما يتكاثر سكانها في العالم الثالث. وتشير هذه الدراسات كذلك الى أن جزءا ليس قليلا من هذا النمو السكاني يعزى الى موجات المهاجرين من المناطق الريفية المختلفة الذين تجتذبهم امكانيات التوظيف في المدن حيث تتركز الصناعات وقطاع الخدمات. وغالبا ما يتجاوز عددهم فرص العمل المتاحة[2]

وفي مقدمة التحديات التي تثيرها التدفقات البشرية الى المدن، والتي يصعب التغلب عليها في معظم الأحيان، عدم مقدرة المدينة توفير الخدمات والتسهيلات الاجتماعية الأساسية والمرافق العامة الضرورية لسكانها، مثل المواصلات والاسكان والتعليم والانارة والمستويات الصحية والخدمات الترويحية الملائمة. بالاضافة الى ما يمكن أن تشكله هذه الزيادات السكانية من أخطار على الأراضي الزراعية التي تحيط بالمدن، حيث يتوقع أن تتناقص مساحاتها تناقصا كبيرا بسبب استخدامها في مشاريع الاسكان التي يتم انشاؤها على الأغلب لمواجهة الزيادات السكانية الطبيعية والتدفقات البشرية من الأرياف الى المدن. وفي نفس الوقت قد تضطر الحكومة لمواجهة مشكلة البطالة في المدن

---

١ ــ حدد الباحث مفهوم الهجرة الداخلية اجرائيا لأغراض هذه الدراسة بأنها كل تحــرك سكاني من منطقة جغرافية معينة الى منطقة جغرافية أخرى في داخل حدود القطر الواحد، بهدف اشباع الاحتياجات البيولوجية الأساسية، واشباع الاحتياجات الاجتماعية والثقافية التي لم تتهيأ الظروف الموضوعية في المجتمع الأصلي لاشباعها. أما المهاجر فهو الشخص الذي يغير مكان اقامته الأصلية للغاية ذاتها بصرف النظر عن تغيير مهنته.

٢ ــ اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا. الاطار السكاني ــ بيروت ١٩٧٨ ص ٣١١ ــ ٣١٢.

نظرا لتزايد السكان المحتمل عن طاقات مجالات الاستثمار وفرص العمل المتاحة، ومواجهة ما قد ينجم عن البطالة من انحرافات وتوترات وقلق وسوء تكيف. وقد تؤدي التزايدات السكانية الضخمة في المدينة كذلك الى تدهور بيئتها الطبيعية. ذلك لأن المهاجرين يتجهون على الأغلب للسكن في البيئات الفقيرة للتخلص من الايجارات المرتفعة، أو قد يتجهون لبناء مساكن بسيطة من الصفيح التي تنقصها عادة الخدمات الأساسية لعدم خضوعها للتنظيمات المكانية الرسمية. وفي كلتا الحالتين فان هذا النمط من المساكن يشوه الشكل الطبيعي للمدينة.

وبالاضافة الى ذلك كله فان الحكومات سوف تواجه أيضا مشكلة تدهور النشاط الزراعي في المناطق الريفية، ذلك لأن التدفقات البشرية التي تتجه غالبا من الأرياف الى المدن، تضم بينها أعدادا كبيرة من الأفراد الذين ينتمون الى الفئات العمرية الشابة ذات الطاقات الانتاجية العالية، والأفراد الذين يتميزون بكفاءات ومؤهلات علمية مرتفعة، وعندئذ سوف تكون الحكومات في مواجهة بطالة تنتشر على نطاق واسع في المدينة، وفي مواجهة نقص حاد في القوى البشرية في الريف. وليس من شك أن هذا الوضع ـــ اذا ما استمر ـــ سوف يعود بآثار سلبية على الاقتصاد القومي ككل.

في ضوء هذه الاعتبارات، فان الباحث يعتقد أن الدراسة سوف تخدم الأهداف القومية التالية:ـــ

أولا: القاء مزيد من الأضواء على حقائق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية في كل من منطقتي الأصل والمهجر. ويعتقد الباحث أن ذلك سوف يفيد في تحديد المشكلات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها السكان في كلتا المنطقتين. ويسهم في تزويد رجال التخطيط والادارة والاقتصاد بمعلومات لا غنى عنها في تصميم خططهم التنموية وتنفيذها اذا ما كان هنالك اتجاه لمعالجة هذه المشكلات والأوضاع الاجتماعية الصعبة ووضع الحلول المناسبة لها.

ثانيا: من المتوقع أن تكشف هذه الدراسة عن مجموعة من القوى والدوافع الحقيقية التي تدفع الناس الى التفكير في الهجرة من بيئاتهم الأصلية باتجاه المدن والمراكز الحضرية الكبرى والاقامة الدائمة فيها. ولا شك أنه ينتظر من الهيئات والجهات الحكومية الرسمية أن تعمل على معالجة هذه الظروف والتخفيف من حدتها أو القضاء عليها بانتهاج سياسة سكانية متوازنة تسمح بايجاد نوع من التوازن بين الموارد البيئية والخدمات الاجتماعية المختلفة والمرافق العامة وبين النمو السكاني.

ثالثا: ان من شأن هذه الدراسة اذا ما استثمرت نتائجها وأمكن الاستفادة من التعميمات التي تتوصل اليها أن تسهم في توفير كثير من الجهد والمال يمكن استثماره في مجالات أخرى.

رابعا: ولهذا فان الدراسة العلمية المنظمة لتحركات السكان الريفيين الى المدن تغدو ضرورة ملحة من أجل غايات تخطيطية تنظيمية في الوضعية الاجتماعية القائمة في كل من القرية والمدينة على حد سواء. ذلك لأن مثل هذا التنظيم سوف يساعد على استغلال الموارد البيئية المتاحة ويخلق نوعا من التكامل والتوازن بين القطاعات الاجتماعية المختلفة التي تتألف منها بنية المجتمع. ولا شك أن انتهاج سياسة اجتماعية من هذا النوع سوف يسهم اسهاما حقيقيا في دعم الاقتصاد القومي وتطويره وتنميته وتحقيق أكبر قدر ممكن من مستويات الرفاه الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع وفئاته الاجتماعية المختلفة.

منطقة الدراسة (الغور الشمالي) ومبررات اختيارها:

لقد أصبح معروفا لدى مختلف الهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية ولدى رجال الاقتصاد والتخطيط وعلماء الاجتماع والسكان وغيرهم من العلماء والمفكرين والمهتمين بشؤون التنمية القومية في المجتمع الأردني ان منطقة الغور ككل أصبحت تشكل عصب الاقتصاد الاردني بعد أن فقد الأردن حوالي ٥٠٪ من مؤسساته الصناعية في الضفة الغربية بعد حرب عام ١٩٦٧[١]. وقد أصبح معروفا أيضا أن النشاط الزراعي الذي يميز هذه المنطقة وبخاصة منطقة الغور الشمالي يعد دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد القومي وركنا جوهريا من أركانه[٢]. فقد أشارت بعض الدراسات والأبحاث الى أن هذه المنطقة تشتمل على أهم الأراضي الزراعية وأخصبها وأكثرها وفرة بالموارد الاقتصادية والطبيعية والمائية[٣].

وتشير الأبحاث والدراسات كذلك الى أن هذه الموارد ــ اذا ما أحسن استغلالها ــ يمكن أن تسهم في استيعاب عدد أكبر من الناس وتعمل على رفع معيشتهم[٤]. ومن هذا الجانب فقد اعتبرت هذه المنطقة اقليما جغرافيا متميزا عن باقي مناطق الأردن نظرا لتوفر مقومات نجاح الانتاج الزراعي فيها[٥].

ومنذ عام ١٩٦١ بدأت الحكومة الأردنية توجه اهتماما متزايدا لتنمية هذه المنطقة وتطويرها، وقد تمثل ذلك بشق قناة الغور الشرقية لارواء مساحات من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة قدرت في ذلك الوقت بمئة وعشرين ألف دونم[٦]. وكان من نتائج تنفيذ المرحلة الأولى من قناة الغور الشرقية أن حدثت هجرة لليد العاملة الزراعية الى هذه المنطقة رافقها تزايد ملحوظ في عدد وحدات الأبنية السكنية لمواجهة متطلبات هذه الأعداد السكانية[٧].

---

١ ـ Palestine Research Center. The Arabs under Israli Occupation. Beirut-Lebanon. 1969, p. 881.

٢ ـ تقسم منطقة الغور الشرقية (أي منطقة وادي الأردن) حسب التصنيف الجغرافي المتبع في سلطة وادي الأردن الى ثلاثة أقسام:
أ ـ منطقة الغور الشمالي (وادي نهر الأردن الشمالي).
ب ـ الغور الأوسط.
جـ ـ الغور الجنوبي.
أما منطقة الغور الشمالي وهي منطقة الدراسة فانها تمتد من نهر اليرموك شمالا حتى جنوب وادي اليابس. (وادي القرم).
أنظر دائرة الاحصاءات العامة. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن الشرقية ١٩٧٣، ص ١٥.

٣ ـ طاهر فرعون، الزراعة في غور الأردن. الجزء الأول رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الاسكندرية ١٩٨١، ص ٦.

٤ ـ عبد الله الطرزي. السكان والنشاط الاقتصادي في محافظة اربد ـ رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة القاهرة ١٩٧٩. ص ٤١.

٥ ـ طاهر فرعون. . المرجع السابق ص ٩.

٦ ـ طاهر فرعون. المرجع السابق ص ٤.

٧ ـ سلطة وادي الأردن. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن ١٩٧٩ ص ١٣٨.

وفي الوقت الذي كانت تبشر فيه هذه المنطقة بنهضة زراعية ونمو اقتصادي متزايد تعرضت المنطقة بكاملها لعمليات عسكرية عنيفة مع العدو الصهيوني، وأصبحت مجالا لحرب استنزاف مع العدو استمرت حوالي سنتين تقريبا. وفي أثناء هذه الفترة شهدت المنطقة نزيفا بشريا هائلا، فقد اضطر سكانها تحت وطأة هذه الظروف الصعبة الى تركها والتحرك الى أماكن أخرى أكثر أمنا واستقرارا. فأخذوا يتقاطرون من هذه المنطقة على شكل تيارات سكانية ضخمة باتجاه المدن والمراكز الحضرية الرئيسية وبخاصة الى مدينة اربد التي غدت قبلة المهاجرين (الغوارنه) وموئلهم ومحط أنظارهم.

وفي تصور الباحث ان هذا النمط من الهجرات قد يثير مشكلة أساسية ذات حدين باتجاهين متعاكسين. تتمثل المشكلة الأولى في تدهور النشاط الزراعي في منطقة الغور بسبب فقدانها للقوى البشرية اللازمة في الانتاج الزراعي من جهة، وتدمير المشاريع الزراعية والحيوية من جهة أخرى. وتتمثل المشكلة الثانية في تزايد الضغط على الخدمات الموجودة في مدينة اربد، وعدم مقدرتها على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان بسبب هذه التدفقات البشرية الضخمة. بالاضافة الى أن هذا النمط من الهجرات قد يجعل البيئة الحضرية ملائمة لأشكال متعددة من الانحرافات والتوترات وسوء التكيف.

وثمة مشكلة أخرى تتعلق بالمشكلة الأولى وترتبط بها، وهي أنه بسبب التدفقات السكانية المتزايدة الى المراكز الحضرية فان المخططين ورجال الاقتصاد والادارة غالبا ما يهتمون بتطوير المناطق الحضرية ويهملون المناطق الريفية، فتتسع الهوة بين حياة أهل المدن وحياة أهل الريف، وترتفع نسبة البطالة وتتضائل فرص العمل. ولعل هذه الدراسة تكشف بالفعل عما يحدث للسكان الريفيين في منطقة الغور وللسكان الحضريين في مدينة اربد.

وفي ضوء هذه الحقائق برزت مجموعة من المبررات والحوافز لعبت دورا أساسيا في توجيه اهتمام الباحث ولفت انتباهه الى هذه المنطقة بالذات لتكون مجالا لدراسته ويمكن اجمال هذه المبررات بالأمور التالية.

أولا: تعتبر مدينة اربد عاصمة الاقليم الشمالي وعروسه. ومن المعروف تاريخيا أن العواصم الاقليمية والمراكز الحضرية الكبرى في البلدان النامية قد وصلت الى هذه المرتبة بفعل تركز الخدمات الاجتماعية فيها وبفعل استخدامها كمراكز ادارية تشرف على تنظيم شؤون القرى والمدن الصغيرة المحيطة بها، وتعالج قضايا الاقليم ومشكلاته الاجتماعية المختلفة وتضبطها وتسيطر عليها.

وفي تصور الباحث أن دور مدينة اربد كمركز حضري يؤدي متقدم في الاقليم قد يعتوره بعض القصور، وقد تتضائل فاعليته بسبب النمو السكاني المتسارع الذي تلعب الهجرة دورا بارزا فيه، ذلك لأن تركز اعداد سكانية ضخمة في المدينة سوف يجعلها عاجزة عن تقديم الخدمات الاجتماعية لسكانها مثل الانارة والمياه والاسكان والمواصلات وغيرها، وعاجزة أيضا عن تقديم خدماتها الادارية والتنظيمية والترفيهية للتجمعات البشرية المحيطة. بالاضافة الى أنها ستكون مأوى للفقراء والمشردين والعاطلين عن العمل. الى غيرذلك من المشكلات الاجتماعية الأخرى التي يتوقع أن تعاني منها المدينة. ولذلك فان

الوقوف على طبيعة هذه المشكلات ومعرفة حجمها وآثارها على المدينة وعلى المجتمع القومي ككل يعتبر عملا نافعا و واجبا قوميا مقدسا.

ثانيا: لقد اشتهرت مدينة اربد تاريخيا باشتغال سكانها بالزراعة، بالاضافة الى اشتهارها كمركز اداري وتجاري متقدم في الاقليم الشمالي من الأردن. و يعتبر الباحث أن تزايد نسبة الاستقرار التحضري في المدينة الذي تلعب هجرة الر يفيين اليها دورا بارزا فيه سوف يؤدي الى تناقص مساحات الأراضي الزراعية المحيطة بها نظرا لأن جزءا كبيرا منها سوف يستغل لغايات الاسكان وشق الطرق واقامة المشاريع التجارية الكبرى. وقد باشرت بعض الجهات الرسمية بالفعل باقتطاع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة لاقامة بعض المشاريع التجارية والصناعية و بعض المشاريع الأخرى التي لها صلة بقطاع الخدمات، كشق الطرق والشوارع الدائرية واقامة المرافق العامة وغيرها. ومن المتوقع أن تتيح هذه الدراسة للجهات الرسمية والشعبية الاطلاع على حجم المشكلة، وما يمكن أن تشكله من ارهاصات للنشاط الاقتصادي القومي بشكل عام.

ثالثا: ومن المبررات الرئيسية أيضا لاختيار هذه المنطقة كمجال للدراسة هو الوقوف على حجم الفعاليات والتدابير التي مارستها أجهزة الادارة والتخطيط والتي ينبغي أن تمارسها لمواجهة المشكلات الناجمة عن هجرة الريفيين الى مدينة اربد ومدى مقدرتها على استئصالها أو الحد من فاعليتها وتأثيرها على مستوى الحياة المعيشية والاجتماعية للأفراد والجماعات سواء في المناطق الريفية أو في مجتمع المهجر.

رابعا: لقد أعلنت سلطة وادي الأردن التي اضطلعت بمهمة تنمية منطقة الغور أنها ستولي هذه المنطقة أهمية كبيرة وأولوية غير اعتيادية، وذلك لادراكها بأهمية مواردها الاقتصادية والدور الذي يمكن أن تلعبه في تنمية الاقتصاد الاردني[1]. وفي ضوء هذه الأهمية المتميزة فقد وعدت السلطة منذ توليها هذه المسؤولية في عام ١٩٧٣ بتطوير كافة الموارد من مياه ومناخ، واستغلالها بشكل أمثل لزيادة الانتاج الزراعي لاشباع احتياجات السكان في مدن وقرى المملكة.

وقد وعدت على لسان رئيسها أنها ستعمل على تقليص الفوارق بين مجتمع الريف ومجتمع المدينة، وأنها ستواصل جهودها لتحقيق هذه الغاية عن طريق استكمال البنية الأساسية لمجتمع الغور، وذلك بتوفير المرافق والخدمات العامة للسكان[2].

ولا شك أن التحقق من تنفيذ هذه الانجازات والوقوف على حجمها ومعرفة مدى فاعليتها وتأثيراتها على مستوى حياة السكان هناك يعد مطلبا حيويا وهدفا أساسيا من أهداف هذه الدراسة. ذلك لأن هذه الانجازات ـــ اذا ما تحققت فانها تخدم هدفين عظيمين. يتمثل الهدف الأول في دفع عجلة النمو الاقتصادي في منطقة الغور وتوجيهه والتحكم في مساره من جهة، وتزايد نسبة الاستقرار السكاني في المنطقة والتمسك الشديد بالأرض والاستقرار بها واستغلالها وفق معايير الزراعة الحديثة من جهة أخرى.

---

١ ـــ مجلة وادي الأردن. العدد الأول. تشرين الثاني ١٩٨٠ ص ١.
٢ ـــ مجلة وادي الأردن. نفس المرجع السابق ص ٣.

ويتمثل الهدف الثاني في تطوير مراكز حضرية صغيرة في منطقة الغور يمكن أن تلعب دورا رياديا بارزا بالنسبة للقرى المحيطة في مجالات التصنيف الزراعي والصحي والاجتماعي، الى جانب ما يمكن أن تسهم به هذه المراكز الحضرية في تخفيف الضغط السكاني عن المدن الرئيسية في المملكة، وتقليل ميل الأفراد الريفيين في الهجرة اليها، بحيث تتمكن هذه المدن من تأدية الخدمات والتسهيلات الاجتماعية الأساسية لسكانها الحضريين بصورة ملائمة وكافية.

وقد يترتب أيضا على انتهاج مثل هذه السياسة الانمائية ــ على فرض حدوثها وتبنيها ــ أن يتزايد الميل لدى المهاجرين في التفكير في العودة الى قراهم الأصلية للاستفادة من الخدمات والتسهيلات الاجتماعية التي وعدت السلطة بتقديمها.



منهج البحث وأدواته

استخدم الباحث في دراسته لهذه الظاهرة المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالمنهج الاحصائي. و ينهض المنهج الوصفي التحليلي على وصف الظاهرة موضوع الدراسة كما هي موجودة في الواقع باستخدام أدوات ووسائل ملائمة لجمع المعلومات والبيانات المتصلة بها، ثم تحليلها واكتشاف الارتباطات القائمة بين المتغيرات المختلفة التي لها صلة في صياغة هذه الظاهرة وتشكيلها على النحو الذي هي عليه، ومعرفة ما تنطوي عليه هذه المتغيرات من قوة تفسيرية تسمح بالتنبؤ بحالات مماثلة.

وفيما يتصل بأدوات البحث فقد استخدم الباحث صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات والبيانات، واستخدم كذلك أسلوب المقابلة الحرة والملاحظة المتعمقة لأنماط التفاعلات والعلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد، و بخاصة في منطقة الأصل. وقد أمدت هذه الطرق الباحث بمعلومات و بيانات لم يكن في مقدور صحيفة الاستبيان تحقيقها أو التوصل اليها.

وقد مرت صحيفة الاستبيان بمرحلة تجريبية لاختبار مدى ملاءمة الأسئلة التي اشتملت عليها الصحيفة، والتأكد من كفاءتها في الحصول على البيانات المطلوبة. وكان من نتيجة هذه التجربة المسبقة ان عدلت صياغات بعض الأسئلة لتتلاءم مع المستويات التعليمية المختلفة لجمهور البحث، وحذفت أسئلة أخرى ثبت أنه لا لزوم لها، ولا تخدم أغراض الدراسة.

وقد سبق جمع المعلوات والبيانات من الميدان الاجتماعي موضوع الدراسة دراسة استطلاعية لمنطقة البحث بهدف التعرف على حدودها الجغرافية ومعرفة أماكن توزع المهاجرين في مجتمع المهجر، وتكوين صورة عامة عن نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية في منطقتي البحث.

والشيء الملفت للنظر حقا هو ذلك التجاوب الكامل الذي لمسه الباحث من جمهور المبحوثين، سواء في منطقة الأصل أو في منطقة المهجر. فقد كانوا يقبلون على الادلاء بالمعلومات والبيانات المطلوبة دون تحفظ يذكر، وذلك على غير ما هو متوقع من هذه النماذج من الجماعات. و يقدر الباحث أن مبعث هذا التصرف من قبل جمهور المبحوثين هو ادراكهم لأهمية هذا النوع من البحوث واحساسهم بأن نتائجه سوف تسهم في تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من تأكيد الباحث أن دراسته ليست لها أية صفة رسمية، وانما هي مجرد دراسة علمية غرضها الأساسي الكشف عن بعض الحقائق الاجتماعية القائمة والوصول الى تعميمات منسجمة مع هذا الواقع. وربما يكون هناك سبب آخر وهو ألفة المبحوثين لهذا النوع من الدراسات سواء أكانت دراسات يقوم بها بعض الدارسين للحصول على درجات علمية، أو دراسات تقوم بها جهات حكومية معينة. ومما يؤكد ذلك ذكر أشخاص ودارسين قاموا بهذا النوع من الدراسات لأغراض أخرى غير أغراض هذه الدراسة. وعلى أية حال فمهما كانت خلفية هذا التصرف، ومهما كانت دوافعه وحوافزه فانها في كل الأحوال تعكس حقيقة وعيهم الاجتماعي وعمق ادراكهم لهذا النوع من الدراسات الاجتماعية.

العينـة:

لا شك أن اختيار عينة ممثلة للمجتمع الاحصائي موضوع الدراسة يتطلب من الباحث في بعض الأحيان جهودا مضنية وعناية كبيرة، وبخاصة عندما لا تتوافر لدى الباحث وثائق أو سجلات رسمية تشتمل على الأفراد أو الوحدات التي يتألف منها مجتمع الدراسة.

وقد واجه الباحث في هذه الدراسة صعوبة من هذا النوع في اختيار عينته. فلم يجد في أية مؤسسة رسمية في مدينة اربد أو في غيرها سجلات تشتمل على أسماء المهاجرين الى المدينة ومناطق توزعهم فيها. ولذلك فقد اتجه الباحث الى البحث عن مصادر أخرى تمكنه من الحصول على بيانات دقيقة عن المهاجرين من الغور الشمالي الى مدينة اربد.

وقد وجد الباحث أنه من المناسب في مثل هذه الحالة الحصول على هذه البيانات من السكان في المجتمع الأصلي، وذلك عن طريق بعض الأفراد بسؤالهم عن الأماكن التي يقطنها أقرباؤهم أو أصدقاؤهم أو معارفهم في مدينة اربد.

وقد استطاع الباحث باستخدام هذا الاسلوب الحصول على بيانات وافية عن الأماكن التي يقطنها المهاجرون في المدينة. ثم قام الباحث بعد ذلك بدراسات استقصائية أخرى في المناطق التي ذكرت، وأجرى مقابلات مكثفة مع بعض المسؤولين الذين يعتقد الباحث أن طبيعة عملهم تفترض اتصالا معينا مع المهاجرين وغيرهم مثل المسؤولين والموظفين في بلدية اربد.

وبعد فحص البيانات المتوفرة اتضح للباحث أن المهاجرين من الغور الشمالي يتركزون في ثلاث مناطق رئيسية وهي حي حنينا وحي التركمان وشارع فلسطين. وقد مهد الباحث لاختيار عينته بحصر المربعات (الحارات) التي يتألف منها كل حي. فوجد أن حي حنينا يتألف من أربع حارات، وحي التركمان يتألف من خمس حارات، وشارع فلسطين يتألف من ثلاث حارات. ثم قام الباحث بعد ذلك بترقيم الحارات التي يتألف منها كل حي. ثم كتب أرقام الحارات في كل منطقة على قصاصات من الورق وجعل أوراق كل منطقة منفصلة عن أوراق المنطقة الأخرى. وهكذا تشكل لدينا ثلاث مجموعات من قصاصات الورق، كل مجموعة تحمل أرقام الحارات في كل حي. وقد قرر الباحث أن تتضمن عينته نسبة كبيرة من الحارات التي يشتمل عليها كل حي بحيث لا تقل عن ٧٥٪ وذلك لكي يدرس كل منزل يقع في الحي المختار شريطة أن يكون صاحبه من المهاجرين من الغور الشمالي. وفي ضوء ذلك فقد تم اختيار ثلاثة أرقام من المجموعة الأولى وأربعة أرقام من المجموعة الثانية ورقمان من المجموعة الثالثة. وبعد ذلك جرى توزيع أعضاء فريق البحث على الحارات التي تحمل هذه الأرقام التي تم سحبها عن طريق القرعة. وجمعت البيانات من كل منزل يتأكد الباحث أن صاحبه من سكان الغور الشمالي، وقد بلغ حجم العينة باستخدام هذا الأسلوب (١١٨). ويستطيع الباحث أن يجزم أن عينته تمثل الجماعة المهاجرة تمثيلا معقولا نظرا لتوزعهم في مناطق محددة بعينها من جهة، ونظرا لتميز هذه المناطق بخصائص مكانية متشابهة من جهة أخرى. وقد لاحظ الباحث أن المناطق التي يقطنها

المهاجرون تتميز بالكثافة السكانية، وصغر حجم الوحدات السكنية، وعدم خضوعها للتنظيمات السكانية الرسمية، وانتشار الأزقة غير المنظمة. و يعتقد الباحث أن هذه الخصائص المكانية المتشابهة للمناطق التي يقطنها المهاجرون تعكس خصائص اقتصادية واجتماعية متشابهة.

أما في المجتمع الأصلي فلم تقابل الباحث صعوبة تذكر في اختيار العينة، نظرا لتوفر معلومات احصائية عن عدد القرى في هذه المنطقة وعدد الأحياء والأسر في كل قرية منها، وقد تم اختيار العينة على مراحل. ففي المرحلة الأولى اختار الباحث عينة من القرى التي تؤلف بمجموعها منطقة الغور الشمالي والبالغ عددها تسعا وثلاثين. وقد تبين للباحث بعد ترتيب هذه القرى ترتيبا تنازليا بحسب أحجامها السكانية ان هناك أربعة قرى لا يزيد عدد الأسر فيها عن اسرة واحدة، ولذلك اضطر الباحث الى حذفها من قائمة مجتمعه الاحصائي، ذلك لأن هذا النوع من التجمعات البشرية لا يشكل قرى بالمعنى الدقيق. وهكذا فقد أصبح لدى الباحث (٣٥) قرية رقها ابتداء من رقم (١ ــ ٣٥) ومن ثم جرى تسجيل هذه الأرقام عى قطع صغيرة من الورق وخلطت جميعها خلطا جيدا. ولمّا كان حجم العينة الذي حدده الباحث هو (٢٠٪) من مجموع هذه القرى فقد جرى سحب سبعة أوراق عن طريق القرعة تحمل كل ورقة منها رقما معينا يشير الى القرية التي تحمل الرقم نفسه.

وعلى هذا الأساس أصبح لدى الباحث سبعة قرى تمثل المجتمع الأصلي موضوع الدراسة. وهي القرى الواردة في الجدول أدناه:

اسم القرية	عدد الاسر كما ورد في تعداد ١٩٧٩	عدد الاسر المسحوبة في كل قرية
١ ــ الشونة الشمالية	١٢١٨	٦٢
٢ ــ الباقورة	٧٩	٠٤
٣ ــ تل الأربعين	١٣٦	٠٨
٤ ــ الكريمة	٧٦٠	٣٨
٥ ــ الزمالية	١٠٧	٠٦
٦ ــ وادي اليابس	٤٥٨	٢٢
٧ ــ ماجد	٢٢٧	١٢
المجموع	٢٧٧٥	١٥٢

ولما كانت وحدة البحث النهائية هي الأسرة وليست القرى فقد رأى الباحث أن يقوم باختيار ٥٪ من مجموع الأسر التي تقطن في هذه القرى على أن يكون حجم العينة في كل قرية متناسبا مع مجموع الأسر في تلك القرية، كما وردت في نتائج تعداد عام ١٩٧٩. وقد بلغ حجم العينة باستخدام هذا الأسلوب (١٥٢) أسرة. ولأن المجتمع الاحصائي مجتمع محدود ومتجانس، ولأن الوحدات البشرية التي يتألف منها قد مثلت تمثيلا دقيقا على نحو ما بينا قبل قليل، فان الباحث يعتقد أن هذا الحجم معقول ومناسب.

وبما أنه معروف لدينا عدد الأحياء في كل قرية فقد رقم الباحث هذه الأحياء واختار ٢٠٪ من مجموع أحياء كل قرية لتكون مجالا للسحب عن طريق القرعة، وبعد أن تم سحب الأرقام التي تشير الى هذه الأحياء قسم عدد الأسر في كل قرية على عدد الأحياء المسحوبة وطلب من أعضاء فريق البحث جمع البيانات من هذه الأسر بعد أن تم توزيعهم على الأحياء بصورة منتظمة.

هذا وقد اشتملت الدراسة على خمسة فصول بالاضافة الى النتائج والتوصيات.

فقد مهد الباحث لدراسته بتعريف مجتمع الدراسة وتحديد خصائصه الاقتصادية والاجتماعية والسكانية. وقدم لذلك بعرض تاريخي موجز تناول هذه الخصائص جميعها، ذلك لأن الباحث يعتقد — كما يعتقد الكثيرون — أن للماضي صلة وثيقة بالحاضر، وأن ما هو قائم اليوم من ظروف وأوضاع اقتصادية واجتماعية وسكانية في مجتمع الدراسة لا يمكن فهمه الا في اطار سياق تاريخي عام. وقد شكلت هذه المادة محتويات الفصل الأول.

أما الفصل الثاني فقد خصص لتحديد خصائص العينة موضوع الدراسة والفروقات القائمة بين أعضائها من حيث العمر والنوع والمهنة والدخل بالاضافة الى كشف العلاقات القائمة بين هذه الخصائص وما يمكن أن تشكله هذه العلاقة من تحديدات معينة تميز هذه الجماعة.

وتناول الباحث في الفصل الثالث موضوع الحراك المهني لدى أفراد العينة المهاجرة وتوضيح هذا الحراك ووصفه، وتحديد اسهاماته في الحراك الاجتماعي ورفع المستويات المعيشية والاجتماعية للجماعة المهاجرة.

وفي الفصل الرابع عالج الباحث موضوع الدوافع التي تكمن وراء قرار الفرد في التحرك والهجرة. وقد ركز بشكل خاص على دراسة الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة في المجتمع الأصلي. ذلك لأن الباحث يعتقد أن تلك الظروف والأوضاع في المجتمع الأصلي لا تمكن الشخص الريفي من اشباع احتياجاته ومتطلباته الأساسية، ولذلك فانه يضطر الى الهجرة الى أي مكان آخر لاشباع هذه الاحتياجات.

وتناول الباحث في الفصل الخامس مشكلة الهجرة وآثارها على خطط التنمية القومية، وعلى المشاريع والبرامج التنموية المحلية. وقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج انسجمت الى حد بعيد مع افتراضاته وتوقعاته. وقد اقترح على أساسها مجموعة من التوصيات تعالج مختلف المشكلات التي أثارتها الدراسة.



الفصل الأول

تعريف بمجتمع الدراسة

تعريف بمجتمع الدراسة

نحاول في هذا الفصل أن نقدم وصفا تاريخيا موجزاً لبعض جوانب الحياة الاجتماعية الاساسية في مجتمع الدراسة عبر المراحل التاريخية المتعاقبة وذلك بهدف اعطاء صورة واضحة عن الجذور التاريخية لحقائق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية القائمة. وذلك لأن هذه الظروف والاوضاع كما يؤكد معظم علماء الأجتماع والانثروبولوجيا هي حصيلة تراكمات استغرقت فترات زمنية طويلة، وتضافرت مجموعة من العوامل في تشكيلها وصياغتها على هذا النحو الذي هي عليه الان. ولذلك لا يمكن فهم الحقائق والأوضاع الاجتماعية القائمة الا في اطار السياق التاريخي العام.

مجتمع المهجر. مدينة اربد

على الرغم من أن مدينة اربد ــ كتجمع بشري ــ يتمتع بتاريخ طويل يمتد الى حوالي أربعة الاف سنة تقريبا (١) الا أنها لم تلعب دورا فعالا كمركز حضري متقدم على نحو ما هي عليه الآن، وربما تكون أزمة المياه أو نقصها الحاد هي التي وقفت عائقا دون ازدهار هذه المدينة. وتشير بعض المصادر الى أن المدينة ربما تكون قد تعرضت لبعض الكوارث الطبيعية كالزلازل، أدى الجفاف مصادر المياه فيها مما جعل الحياة فيها غير ملائمة لتجمعات بشرية ضخمة، الأمر الذي جعلها عبر عصور تاريخية طويلة مجرد قرية كبيرة أو مدينة صغيرة تابعة لغيرها من المدن الكبرى مثل دمشق أو طبريا أو جرش (٢) غير أن المدينة قيض لها أن تحتل مكانة مرموقة في العصر الاسلامي الأموي، ربما لقربها من مركز الدولة الاسلامية في دمشق أو لأن الخليفة يزيد بن عبد الملك قد بنى له قصراً فيها ينزل فيه كلما أراد[٣].

---

١ ــ هاردنج لانكستر، آثار الأردن، تعريب سليمان موسى. منشورات وزارة السياحة والآثار ١٩٧١ ص ٥٦.
٢ ــ هاردنج لانكستر، المرجع السابق ص ٥٧
٣ ــ مصطفى الدباغ. بلادنا فلسطين. دار الطليعة. بيروت ١٩٧٤. ص ٣٥٤

وقد لعبت المدينة بعد ذلك دورا كبيرا في النشاط التجاري بسبب موقعها المتوسط بين دمشق وفلسطين، فقد ذكر القلقشندي أن الذاهب الى دمشق يمر من جنين الى بيسان ومن بيسان الى اربد ومن اربد الى طفس ومن طفس الى الصنمين ومن الصنمين الى دمشق.[1] وفي مطلع القرن التاسع عشر أصبح للمدينة بعض الشهرة. فقد وصفها الرحالة السويسري «بيركهارت» الذي مر بها عام ١٨١٢ بأنها المكان الرئيسي في منطقة بني جهمة، وهي المنطقة التي تمتد عبر الصويت والمعراض وعجلون وبني عبيد[2]. ولكن رغم هذا المكان الرئيسي الا أن «بيركهارت» لم يلاحظ فيها آثاراً تستحق الذكر سوى الاسوار المحيطة بالقلعة التي وصفها بانها اسوارا هزيلة رغم حداثتها[3]. وعلى الرغم من مرور أربعين عاما على زيارة «بيركهارت» لها فانها لم تشهد أي تطور مهم. فقد مر بها «ادوارد روبنصون» الأمريكي عام ١٨٥٢ فلم يضف جديدا عما قدمه «بيركهارت» اذ ذكر أن مدينة اربد عبارة عن أكوام من خرائب البيوت العادية.[4] وعندما تأسست الحكومات المحلية في شرق الأردن بعد زوال الحكم التركي لم يطرأ على وضعها أي تحسن يذكر[5]. وقد روى كبار السن ممن زاروا المدينة بعد تأسيس امارة شرق الأردن عام ١٩٢١ أن مدينة اربد كانت عبارة عن قرية كبيرة تستخدم كمركز لبيع الحبوب والمحاصيل الزراعية الشتوية الأخرى والمتاجرة بها. وما يزال بها حتى يومنا هذا سوق يعرف بسوق (الحب). ويمكن القول أن المدينة احتلت مركزاً تجاريا مرموقا بالقياس لمدن المملكة الأخرى اعتبارا من عام ١٩٥٠ أي بعد هجرة الفلسطينين اليها بسنتين.

النشاط الاقتصادي

ظلت الزراعة فترة طويلة من الوقت تشكل الركن الأساسي لاقتصاد المدينة قبل أن ينافسها النشاط التجاري والحرفي. فمدينة اربد تتميز بأرضها المنبسطة وسهولها المتموجة التي تخلو من الارتفاعات الحادة، وتربتها الحمراء الداكنة الصالحة لزراعة المحاصيل الشتوية المختلفة كالقمح والشعير والخضار والأشجار المثمرة. كما تنمو فيها الأعشاب الجيدة لرعي الماشية.[6]

ومن الناحية المناخية فان مدينة اربد تقع ضمن المناخ المتوسطي شبه الجاف والنصف جاف الملائم لنمو هذه المحاصيل. وتقدر المساحة المزروعة قمحاً حتى عام ١٩٧١، ٤٥٠٠ دونم والعدس ٣٠٠٠-دونم والكرسنة ٤٥٠ دونماً والشعير ٣٠٠ دونم والحمص ٣٠٠ دونم. ومنذ فترة قصيرة نسبياً أخذ اهتمام الفلاحين يتزايد بزراعة الأشجار المثمرة مثل الزيتون والكرمة. أما فيما يتصل بالنشاط التجاري ــ فقد تميزت اليوم بقدر من التخصص كتجارة الحبوب والخضار والأقمشة والنوفوتيه. والى جانب ذلك نجد التجارة الشاملة وذات الرأسمال القوي المعتمد لدى البنوك. أما أقدم الأنشطة التجارية فهي الحبوب،

---

١ ــ سالم محافظة فوزي البطاينة مدينة اربد ١٩٧٣ ص ٢٦

٢ ــ هذه المناطق أصبحت اليوم تابعة المدينة اربد وهي تشكل في مجموعها محافظة اربد.

٣ ــ مصطفى الدباغ المرجع السابق ص ٤٥٤

٤ ــ مصطفى الدباغ المرجع السابق ص ٤٥٤

٥ ــ سالم محافظة، فوزي البطاينة، مرجع سابق ص ٢٢

٦ ــ سالم محافظة وفوزي البطاينة. مدينة اربد (١٩٧٣) ص ٢٦

وتتم هذه التجارة بالمواسم الزراعية المختلفة حيث يقوم تجار الحبوب أو عملاؤهم بشراء الحبوب من الفلاحين في مختلف أجزاء المحافظة، و يعمل هؤلاء بدورهم على تسو يقها الى خارج البلاد أو الى مدن المملكة المختلفة[1].

وفيما يتصل بقطاع الصناعة يمكن القول أن المدينة ما زالت تحبو في هذا الركن الاقتصادي الهام، فالصناعات الموجودة فيها عبارة عن صناعات محلية تحو يلية صغيرة مثل مطاحن الحبوب والملح واللبن والطحينة والحلو يات والزجاج والثلج والبلاط والبلوك ومعاصر جفت الز يتون وحياكة بيوت الشعر ونحو ذلك. ويمكن القول أن الطابع العام الذي يغلب على المدينة هوطابع النشاط التجاري البسيط[2].

الوضع السكاني:

ليس هنالك دراسة احصائية لسكان مدينة اربد يمكن الوثوق بها قبل عام ١٩٦١. ولكن هنالك بعض المصادر التي تشير الى تقديرات احصائية تقر يبية يمكن أن نتخذها نقطة بداية لتتبع التطور السكاني للمدينة. فقد ذكر الأستاذ «سليمان موسى» أن عدد سكان مدينة اربد بلغ في عام ١٩٢٢ حوالي ٣٥٠٠ نسمة، وان هذا العدد ارتفع الى (٧٠٠٠) نسمة في ١٩٤٦[3]. وتشير بعض المصادر الى أن عدد سكان المدينة أصبح بعد الهجرة الفلسطينية بأربع سنوات أي عام ١٩٥٢ (٢٣٠٠٠) نسمة[4]. أما في عام ١٩٦١ (سنة الاحصاء العام في الأردن) فقد بلغ عدد سكان المدينة ٤٤٦٨٥[5] نسمة. وقد ارتفع عدد سكانها أيضا من ٤٩٫٤٠١ حسب تقديرات عام ١٩٦٤ الى حوالي ٦٢٫٥٦٣ حسب تقديرات عام ١٩٦٧[6]. ولا شك أن هنالك ما يدعو الى افتراض ز يادات سكانية مرتفعة بسبب الهجرات المتتالية، و بخاصة الى مدينة اربد أثر حرب الاستنزاف التي شهدتها المنطقة منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٦٩. غير أن بعض الدراسات والجهات الرسمية قد بالغت في تقدير حجم الز يادات السكانية بسبب هذا الأحداث وأوردت اعدادا سكانية لمدينة اربد تز يد كثيرا عما كشف عنه نتائج التعداد العام للسكان الذي أجرى في عام ١٩٧٩ فضلا عما أنطوت عليه هذه التقديرات من تضار بات واضحة[7]. فحسب هذا التعداد بلغ عدد سكان مدينة اربد حوالي ١١٢٫٦٥٤ نسمة. منهم ٥٧٩٤٧ ذكور أي بنسبة ٥١٪ و (٥٠٠٧) اناث بنسبة (٤٩٪) من مجموع السكان.[8] وهنالك ملاحظات عامة على التطور السكاني لمدينة أربد.

---

١ — سالم محافظة، وفوزي البطاينة. مدينة اربد المرجع السابق ص ٢٦

٢ — سالم محافظة، وفوزي بطاينة المرجع السابق ص ٣٤

٣ — سليمان موسى، تأسيس الامارة الأردنية ١٩٢١ــ١٩٢٥، دراسة وثائقية، منشورات دائرة الثقافة والفنون. ص ١٧٨.

٤ — سفيان التل. التحليل الأقليمي لمحافظة اربد. (١٩٦٩) ص ٢٦.

٥ — دائرة الاحصاءات العامة، التعداد العام الأول للسكان، كما هو في ١٨ تشرين الثاني (١٩٦١ مجلد رقم (١)، ص ٤٦.

٦ — سفيان التل، التخطيط القومي الشامل في الأردن. مع دراسة خاصة لمحافظة اربد. رسالة دكتوراه منشورة جامعة فينا: (١٩٧١) ص ١٠٩.

٧ — قارن مثلا تقديرات دائرة الاحصاءات العامة لسكان مدينة اربد. في عامي ١٩٧٥، ١٩٧٧ بالتقديرات التي أوردها الدكتور سفيان التل في كتابية المشار اليها أعلاه لنفس الفترة فنجد أن تقديرات دائرة الاحصاءات العامة هي ١٣٣٫٧٦٠، ١٣٨٫٠٠٠ على التوالي بينما نجد التقديرات التي وردت لدى الدكتور سفيان التل في دراسته هي ١٢٨٫٠٠٠ ١٣٩٫٧٨٠ على التوالي.

٨ — دائرة الاحصاءات العامة، النتائج الأولية الخام للتعداد العام للسكان «١٩٧٩» ص ١٩.

ولعل أهم هذه الملاحظات أن النمو السكاني السريع الذي أصبح يميز المدينة يرجع في معظمه الى الهجرة أكثر منه الى الزيادة الطبيعية للسكان التي بلغ معدلها السنوي عام ١٩٦٧ (٥ر٣٪). وقد لعبت الهجرة الفلسطينية الى الأردن في عام ١٩٤٨ دورا كبير في تزايد معدلات النمو السكاني، فقد تضاعف عدد سكان المدينة في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٤٦ــ١٩٥٢ ثلاث مرات في مدة ست سنوات.[١] يضاف الى ذلك هجرة بعض السوريين الى مدينة اربد اثر الثورات السورية المتعاقبة. أما الزيادة السكانية في الفترة ما بين ١٩٥٢ــ١٩٦١ فانها تعود في معظمها الى الهجرة المتزايدة من القرى والمناطق المجاورة. وكانت تضم هذه الهجرات أفواجا من الطلبة الذين قدموا الى المدينة في تلك الفترة لمتابعة تحصيلهم الثانوي في مدارسها حيث كانت القرى التابعة لها تفتقر كليا الى أية مدرسة ثانوية. وقد ضمت تلك التدفقات السكانية التي شهدتها المدينة في تلك الفترة كذلك اعدادا كبيرة من الموظفين الذي جاءوا اليها من القرى المجاورة أو من المناطق المختلفة في المملكة لاستلام مراكز عملهم فيها[٢]. وتعتبر هذه الفترة بالنسبة لمدينة اربد بشكل خاص، وبالنسبة للملكة بشكل عام فترة الانطلاقة الحضارية الأولى وبداية عهد النمو والتطور.

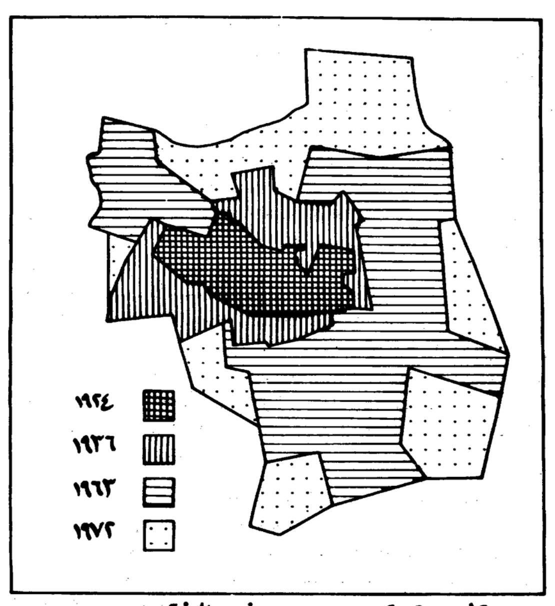
والملاحظة الثانية التي يمكن ابرازها في هذا الصدد هو أنه اضافة الى الجذور الريفية لسكان المدينة الأوائل، فان معظم سكان المدينة اليوم يعودون الى أصول ريفية، وما زالت ارتباطاتهم وصلاتهم بقراهم وأريافهم الأصلية قوية جداً. ويستطيع المرء أن يلاحظ مظاهر الحياة الريفية في جوانب متعددة من حياتهم الاجتماعية وبخاصة ما يتصل منها بأساليب التعامل اليومي بين الأفراد، وبانماط العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم ونمط المأكولات والملابس وأشكال الاحتفالات السائدة. وربما لا تشذ مدينة اربد في هذه الناحية عن الاطار العام للمدينة العربية ككل أو المدينة في البلدان النامية بشكل عام التي احتلت مركزها كمدينة بفعل التجمع البشري الضخم وبفضل تركز الخدمات فيها واستخدامها كمراكز ادارية لادارة القرى والمناطق المحيطة بها، ولتسهيل عملية الاتصال بها لأهداف وأغراض مختلفة. وذلك بعكس البلدان الصناعية التي نشأت المدن فيها بفعل تركز الصناعات فيها، وبفعل أدوارها البارزة كمراكز تجارية كبرى.

والملاحظة الثالثة في هذا الصدد هي فتوة الشعب في هذه المدينة فقد بينت احصائية عام ١٩٦١ أن نسبة من تقل أعمارهم من سكان المدينة عن ١٥ سنة أعلى من نسب بقية الأعمار الأخرى. غير أن هذه النسبة الكبيرة تعيش اقتصاديا على كاهل ٤٨٪ من السكان من سن (١٥ــ٦٤) ولكن هذه النسبة

---

١ ــ سالم محافظة، فوزي البطاينة، مدينة اربد (١٩٧٣) ص ٤٣.
٢ ــ المرجع السابق، ص ٤٢.
٣ ــ سالم محافظة، فوزي البطاينه. المرجع السابق ص ٤٢

(أنظر شكل رقم ١)



تطور رقعة مدينة اربد في الفترة
١٩٢٤ - ١٩٧٢

تشتمل على اعداد كبيرة من الطلاب والفتيات والعاطلين عن العمل[1]. وهذا يعني أن نسبة كبيرة من السكان تعيش على جهد نسبة قليلة من السكان العاملين والنشيطين اقتصاديا. وهو وضع تخضع له معظم بلدان العالم الثالث.

والملاحظة الرابعة والأخيرة بالنسبة للوضع السكاني لمدينة اربد هو ما ترتب على هذه الزيادات السكانية المتتالية من تناقص متزايد في حجم المساحة الزراعية التابعة لسكان المدينة. يدل على ذلك تزايد المساحات الزراعية التي أصبحت تخضع لمنطقة تنظيم البلدية. ففي عام ١٩٢٤ كانت مساحة المدينة الخاضعة للتنظيم ٢٣١٫٥٠٠ دونم ارتفعت الى ٥٦٧٫٥٠٠ دونم أي ارتفعت الى أكثر من الضعف. ووصلت في عام ١٩٧٢ الى ٢٥ كم[2]. وفي عام ١٩٧٨ زادت هذه المساحة الى الضعف تقريبا[3]. أنظر شكل (رقم ١) ولا شك أن الاستمرار في ضم الأراضي الزراعية، بهذه المعدلات المرتفعة الى الهيكل التنظيمي لبلدية اربد سوف يشكل خطورة على النشاط الزراعي الذي اشتهرت المدينة به تاريخيا. وسوف تنعكس آثاره السلبية أيضا على الاقتصاد القومي ككل.

الخدمات والتسهيلات الاجتماعية:ـ

اقترنت التطورات التي شهدتها المدينة في المجالات الاقتصادية والسكانية بتطورات مماثلة في مجال الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة. ففي مجال الخدمات التعليمية لم يكن في مدينة اربد حتى عام ١٩٢٣ سوى مدرسة ثانوية متوسطة واحدة. وقد ارتفع عدد المدارس فيها في سنة ١٩٧٢/١٩٧١ الى ٤٧ مدرسة للذكور والاناث بالاضافة الى ستة عشرة مدرسة أخرى للذكور والاناث تشرف عليها وكالة الغوث. أما المدارس الأهلية فقد بلغ عددها حتى ذلك التاريخ عشر مدارس. وفيها ايضا مدرسة صناعية واحدة تأسست عام ١٩٦١ .[4]

وف مجال الخدمات لصحية فلا يوجد في المدينة حتى الآن سوى مستشفى حكومي واحد، وهو مستشفى الأميرة بسمة يقدم خدماته الصحية لسكان المحافظة بأكملها. وقد انشيء عام ١٩٥٩. والى جانب هذا المستشفى فهناك مستشفيان خصوصيان آخران هما مستشفى الراهبات الوردية ومستشفى دير الكاثوليك.[5] ومن الملاحظ أن الخدمات الصحية في المدينة لم تتطور تطوراً موازيا. فما زالت الخدمات الصحية التي يقدمها المستشفى الحكومي الوحيد دون المستويات العامة المعقولة. فقد بلغ معدل عدد الاسرة ٣٫٢ سريرا لكل عشرة آلاف نسمة. وهذه النسبة متدنية جداً.

---

١ ــ دائرة الاحصاءات العامة. التعداد العام الأول للسكان كما هو في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦١، ص ٤٦.
٢ ــ سالم محافظة فوزي البطاينة، المرجع السابق، ص ص ١٠ــ١٠٨.
٣ ــ وزارة الشؤون البلدية والقروية. اللجنة الفنية لتخطيط أقليم اربد، ١٩٨٠، ص ٧٥ وما بعدها.
٤ ــ سالم محافظة، فوزي بطاينة، مدينة اربد، ص ١٥
٥ ــ المرجع السابق، ص ١٥.

يلاحظ من خلال هذا العرض التاريخي الموجز لبعض جوانب الحياة الاجتماعية التي ميزت مدينة اربد عبر تاريخها الطويل وحتى وقتنا الحاضر، ان كثيرا من مشكلاتها وبخاصة تلك التي ما زالت قائمة حتى يومنا هذا مثل مشكلة المياه والمشكلات الزراعية، والخدمات الصحية تعود جذورها الى الماضي البعيد نسبياً، ولذلك فان أغلب المشكلات التي يتوقع أن يواجهها المهاجرون الى هذه المدينة هي مشكلات كانت قائمة اصلا وليست من صنعهم. ولكن المهاجرين قد يسهمون في تزايد حدتها وخطورتها. واذا لم تبذل جهود متواصلة لمعالجتها معالجة جذرية فستبقى هذه المشكلات مصدر قلق للسكان وللاجهزة الحكومية المعنية.

توزيع المهاجرين في المدينة :

يتوزع المهاجرون في احياء معينة من المدينة وهي أحياء التركمان وحنينا وشارع فلسطين وشارع أيدون. وقد بلغ أعظم تركز لهم في حي التركمان في الطرف الغربي من المدينة.[1] و يشكل هذا الحي مع شارع فلسطين بوابة دخول بالنسبة للمهاجرين من الأغوار الشمالية. لأن هذ الشارع هو الطريق الذي يؤدي من الغور الى المدينة وبالعكس. أم في الطرف الشمالي الغربي من المدينة حيث يقع حي حنينا، فان المهاجرين هناك يشكلون جماعة قائمة بذاتها. أما المهاجرونالذين يقطنون في شارع أيدون في الطرف الجنوبي من المدينة فيشكلون نسبة قليلة جداً لا تكاد تذكر. ولكن هذه الفئة من المهاجرين تتميزعن غيرها من الفئات المهاجرة الأخرى بانتظام مساكنها وتوفر الخدمات والتسهيلات الاجتماعية والمرافق العامة المختلفة في الحي الذي تقطنه نظراً لأن افرادها من الموسرين الذي يمتلكون اقطاعات واسعة في منطقة الغور الشمالي .

---

١ ـــ سمي حي التركمان نسبة لعشائر التركمان التي كانت تسكن في فلسطين.



المجتمع الأصلي ـ منطقة الغور الشمالي

تقع منطقة الغور ككل في الجزء الشمالي الغربي من الأردن بين دائرتي عرض ٤٠ر٣١و ٤٧ر٣٢ شمالا و بين خطي طول ٣٥ر٣٥ و ٤٠ر٣٥ شرقا. وتبلغ مساحتها ٤٤١ كم٢ أي بنسبة ٥ر٪ من مساحة الأردن الاجمالية (١) وتشكل منطقة الغور الشمالي (موضوع الدراسة) جناحها الشمالي. والغور بالفتح ثم السكون هو المنخفض من الأرض. وقال الزجاج الغور أصله ما تداخل وما هبط. (٢) ولأنه منخفض عن أرض دمشق وأرض بيت المقدس سمي «بالغور». و يذكر «الحموي» «أن طول الغور مسيرة ثلاثة أيام وعرضه نحو يوم فيه نهر و بلاد أخرى كثيرة[٣].»

وقد اشتهرت منطقة الغور منذ القدم بانتاجها الزراعي الكثيف و بخاصة زراعة قصب السكر والموز. فقد ذكر «الحموي» أن أكثر ما يزرع في منطقة الغور قصب السكر. وقد وصف مناخ المنطقة بأنها شديدة الحر وغير طيبة المياه[٤]. و يصف اليعقوبي منطقة الغور بقوله «تسقى زروعهم من العيون، شديدة الحر، معدن الحيات والعقارب أهلها سمر وسودان. كثيرة البراغيث. غير أن ماءها أخف ماء في الاسلام. كثيرة الموز والأرطاب والريحان»[٥].

و يقول ابن حوقل «وعلى نطاق ضيق زرع في بلاد الشام النخيل والموز. وأكثر انحاء الشام شهرة بهذين المحصولين هو الغور. و يصف بن حوقل كثرة نخيله بقوله «وكأن الغور من البلاد الحسنة وتبدد نخيله وطيبه ناحية من نواحي العراق الحسنة الجليلة».[٦] و يصف الاصطخري الغور بقوله «والغور مابين جبلين غائر الأرض جداً، و به نخيل وأب وعيون وأنهار»[٧].

وقد اقترن اسم الغور تاريخيا واقتصاديا بنهر الأردن. فقد بين «الحموي» أهميته في ري المنطقة. فأشار الى أن نهر الأردن، يسقي ضياع جند الأردن و يسقي ضياع الغور. ولذلك فقد «كان ذا فائدة كبيرة في الزراعة والري» (٨).

---

١ ـ طاهر فرعون. الزراعة في غور الأردن. الجزء الأول، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الاسكندرية ١٩٨١. ص ١.
٢ ـ ياقوت الحموي. معجم البلدان. المجلد الرابع. مطبعة بيروت. ١٩٥٧. ص ٢١٦.
٣ ـ المرجع السابق ص ٢١٧
٤ ـ المرجع السابق ص ٢١٧
٥ ـ الأب أ. س مرمرجي الدومنيكي. في بلدانية فلسطين العربية. مطبعة دار الصياد بيروت. ١٩٤٨ ص ١٠.
٦ ـ الأب أ .س الدومنيكي ص ٩
٧ ـ المرجع السابق ص ١٠
٨ ـ ياقوت الحموي. الجزء الأول. ص ١٤٧.

والأردن بضم الهمزة وسكون الراء بلدة من بلاد الغور من الشام نسب اليها النهر (٨).
و يذكر «ابن حوقل» أن وادي الأردن يعد من أكثر السهول الداخلية في جنوب الشام استغلالا. وقد وصفه بجودة أرضه وكثرة اشجاره ونباتاته (٢) و يذكر أن المنطقة الممتدة من الحولة حتى البحر الميت منطقة زراعية منفردةو يعود ذلك لتميزها بالمناخ الحار وطريقة الزراعة المروية[٣]. وهذه المنطقة الزراعية التي حددها هي المنطقة التي يمر بها نهر الأردن. و يذكر «ياقوت الحموي» «أن أحمد ابن الطيب السرخسي الفيلسوف قد قال هما أردنان. الأردن الكبير والأردن الصغير. فأما الكبير فهو نهر يصب الى بحيرة طبريا ويمر عند الجنوب في وسط الغور فيسقي ضياع الغور، وأكثر مستغلهم السكر، ومنها يحمل الى سائر بلاد المشرق[٤]». وتشير كثير من المصادر الغربية والاسلامية الى أن منطقة الأغوار في أرض الأردن كانت مهمة جدا في زراعة قصب السكر وفي صناعته وانتاجه وتصديره. ففي المنطقة الممتدة من نهر اليرموك شمالاً حتى وادي الصافي جنوباً ترى آثارا واضحة لمعاصر السكر الكثيرة، وأسماء البلاد والأدوية التي تحمل أسماء مثل «تل السكر» أو «وادي السكر» لأكبر دليل على اشتهار هذه المنطقة بزراعة قصب السكر وتصنيعه منذ القدم.

وقد تم اكتشاف حوالي ٣٢ معصرة للسكر في هذه المنطقة حتى الان. و يرجح أن هذه المعاصر تعود بتاريخها الى الفترة الممتدة ما بين القرنين الثاني عشر، حتى الرابع عشر الميلادي، وقليل منها تعود الى فترة متأخرة عن هذا التاريخ. ومما يذكر أن واحدة من هذه المعاصر بقيت تستعمل حتى عام ١٩٦٧ بعد أن تحولت من معصرة للسكر الى مطحنة للقمح (٥).

يتضح مما سبق أن النشاط الزراعي في منطقة الغور نشاط قديم تمتد جذوره الى الماضي البعيد و بخاصة ما يتصل منه بزراعة الموز والنخيل والخضار. غير أن هذا النشاط الزراعي على الرغم من قدمه في هذه المنطقة الا أنه لم يشهد تطورا ملموسا الا قبل فترة وجيزة حين نفذت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية قناة الغور الشرقية في عام ١٩٦١.

---

١ _ القلقشندي: صبح الأعشى: ج ٤ القاهرة. ١١١٣. ص ٨١ـ٨٣.
٢ _ ابن حوقل: صورة الأرض. طبعة ليدن ١٩٣٨. ص ١٦٢.
٣ _ ابن حوقل ص ١٦٢
٤ _ الدومنيكي. مرجع سابق ص ٧
٥ _ صالح الحمارنة. زراعة قصب السكر وصناعته عند العرب والمسلمين في حولية دائرة الاثار العامة العدد الثاني والعشرين ١٩٧٨ ص ١٢.

الوضع السكاني والنشاط الزراعي :ـ

الوضع السكاني:

بلغ عدد سكان منطقة الغور الشمالي حسب آخر تعداد سكاني عام ١٩٧٩ (٤٤٤٠٤) نسمة يتوزعون على (٣٩) تجمعاً بشرياً[١]. وأكبر هذه التجمعات البشرية مدينة الشونة التي تعتبر عاصمة الغور الشمالي، وتعتبر الطريق الممتدة من منطقة العدسية في أقصى شمال منطقة الغور الى البحر الميت الشريان الحيوي لهذه المنطقة حيث تنتظم هذه التجمعات البشرية على جانبية كانتظام حبات العنب على العنقود،أو كانتظام حبات اللؤلوء على الخيط. وقد بلغت الكثافة السكانية في هذه المنطقة ٢٧٢ نسمة لكل كم٢ واحد، في حين بلغت الكثافة السكانية في الأردن ٢٤ نسمة لكل كم٢ واحد.«[٢]»

وقد بلغ متوسط الزيادة السنوية للسكان في الفترة ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ حوالي ٢٧٢٤ نسمة، حيث بلغ عدد سكان منطقة الغور الشمالي حسب الدارسة المسحية الشاملة لمنطقة وادي الأردن في عام ١٩٧٣ حوالي ٢٨٠٦٢ نسمة«[٣]». بينما بلغ متوسط الزيادة السنوية للسكان في الفترة مابين ١٩٦١ ـ ١٩٧٣ حوالي ٥٥٦ نسمة. وترجع الزيادة النسبية الكبيرة نسبيا في السكان في الفترة مابين ١٩٧٣ـ١٩٧٩ الى الأمن والاستقرار بعد عام ١٩٧٣. وترجع الزيادة السكانية البسيطة في الفترة ما بين ١٩٦١ـ١٩٧٣ الى أن المنطقة كانت تشهد في تلك الفترة بداية تنفيذ مشروع قناة الغور الشرقية. فكان الانتاج الزراعي وقتذاك قليلا، ولم يشكل عامل جذب سكاني للمنطقة، يضاف الى ذلك أثر الظروف السياسية والعسكرية التي سادت المنطقة بعد حرب عام ١٩٦٧ حيث كانت المنطقة وقتذاك مسرحاً للأحداث العسكرية اليومية.

أما الزيادة السكانية في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٧٤ـ١٩٧٩ فقد بلغت ١٣٣٨٢. حيث ارتفع عدد السكان من ٣١٠٢٢ حسب تقديرات عام ١٩٧٤[٤] الى ٤٤٤٠٤ عام ١٩٧٩. وهي أعلى زيادة سكانية في تاريخ المنطقة. ولا شك أن للمشروعات الكبرى والاهتمامات الحكومية في المنطقة دوراً كبيراً في تزايد عدد سكان المنطقة، لذلك فان منطقة الغور الشمالي تعتبر من الألويـة المرتفعة في الكثافة الفزيولوجية والزراعية، فقد بلغت الكثافة الزراعية في هذه المنطقة ١٧٦ نسمة لكل كم٢ واحد في حين

---

١ ـ دائرة الاحصاءات العامة. النتائج الأولية والخام للتعداد العام للسكان (١٩٧٩) ص ٤٠.
٢ ـ طاهر فرعون، المرجع السابق. ص ٣٩
٣ ـ دائرة الاحصاءات العامة. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن الشرقية ١٩٧٣، ص ٨٦.
٤ ـ دائرة الاحصاءات العامة. النشرة الاحصائية السنوية، ١٩٧٤.

بلغت في الأردن ٣٢ نسمة لكل كم[٢] واحد في عام ١٩٧٥.[١] غير أن عدد السكان الزراعيين قد تناقص حوالي أربعة آلاف نسمة في مدة أربع سنوات، ففي الوقت الذي بلغ السكان الزراعيون في منطقة الغور الشمالي ٢٨٫٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٥ فقد انخفض هذا العدد الى ٢٤٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٩. كذلك فقد انخفضت معدلات الزيادة الطبيعية من ٣٫١٪ عام ١٩٦٧ الى ٢٫٥٪ في عام ١٩٧٥. مما يدل على تناقص السكان الزراعيين. وربما تكون الهجرة قد لعبت دورا كبيرا في هذا الشأن. ومما يؤكد هذا الواقع تراجع القوة العاملة في المنطقة وهبوطها النسبي. ففي الوقت الذي بلغت القوة العاملة في عام ١٩٦١ (٥٦٪) من السكان هبطت في عام ١٩٧٣ الى (٢٨٫٥٪)[٢]. بينما ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الخدمات من (١٠٫٩٪) الى (٤٢٪) في عام ١٩٧٤[٣]. وعلى الرغم من تدني نسبة البطالة في منطقة الغور الشمالي (٢٫١٪) في عام ١٩٧٣. الا أن التوزيع العمري للسكان لا يشير الى احتمال تزايد القوة العاملة في المستقبل القريب. فقد بينت نتائج الدراسة المسحية لمنطقة الغور الشرقية في عام ١٩٧٣ أن نسبة كبيرة من السكان(٥٣٫٨٪)هم في سن لا يسمح لهم بالعمل أو انهم في سن يكونون فيه عادة ملتحقين بالمدارس الابتدائية والاعدادية. ولذلك فانه من المتوقع أن يبقى معدل الاعالة مرتفعاً[٤]. ومن ناحية أخرى فقد بينت الدراسة أن نسبة مرتفعة جداً من العاملين فعلا تعمل بأجر (٨٢٫٤٪) بينما بلغت نسبة من يعملون لحسابهم الخاص (٢٤٫٩٪) ونسبة العاملين للأسرة (٢٤٫٩٪)[٥]. وهذا يدل دلالة واضحة على أن هذه المنطقة بحاجة ماسة الى قوى بشرية عاملة من خارج المنطقة.

---

١ ـ طاهر فرعون، المرجع السابق. ص ٤٥.

٢ ـ دائرة الاحصاءات العامة. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن الشرقية، ١٩٧٣. ص ٩٣.

٣ ـ عبد الله الطرزي، المرجع السابق، ص ٧٤.

٤ ـ دائرة الاحصاءات العامة. المرجع السابق، ص ٨٨

٥ ـ دائرة الاحصاءات العامة. ص ٩٧.

النشاط الزراعي:ــ

الزراعة مهنة السكان الرئيسة في تلك المنطقة. فقد بلغ عدد العاملين بالنشاط الزراعي في عام ١٩٧٣ حوالي ٦١٣٣ شخصاً و يشكل هؤلاء (٧٨٪) من مجموع القوة العاملة فعلا وعددها ٧٧٨٦ شخصاً«[١]» وقد بلغ عدد الحيازات الزراعية في تلك المنطقة في عام ١٩٧٣ (١٧١٣) حيازة مساحتها ٧٨٥٧٤ دونماً«[٢]» و يوضح الجداول رقم (١) الوضع القانوني للتصرف بالحيازة.

جدول رقم (١)

توزيع الحيازات الزراعية بحسب الوضع القانوني للتصرف بالحيازة

الوضع القانوني للتصرف بالحيازات	عدد الحيازات	المساحة بالدونمات
مملوك فقط	٦٧٣	٢٦٧٧٩
مستأجر نقدا	٧٦	٣٢٦٦
مشاركة	٨١٣	٣٦١٩٨
مملوك مستأجر ومشاركة	١٥١	١٢٣٣١
المجموع	١٧١٣	٧٨٥٧٤

وقد بلغ عدد العاملين في هذه الحيـــازات الزراعية ١٢٠٠٩ موزعين على النحو التالي «[٣]».

جدول رقم (٢)

عدد العاملين في الحيازة الزراعية خلال شهر شباط ١٩٧٣

العاملون في الحيازة الزراعية	العـــدد	النسبة المئوية
صاحب الحيازة واسرته	٣٣١٦	٢٧٫٥٪
العاملون بالأجرة	٨٦٩٣	٧٢٫٥٪
المجموع	١٢٠٠٩	١٠٠٪

١ ــ دائرة الاحصاءات العامة. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن الشرقية ١٩٧٣. ص ١١١

٢ ــ دائرة الاحصاءات العامة. المرجع السابق، ص ١٤٥

٣ ــ دائرة الاحصاءات العامة. المرجع السابق ص ١٥٣.

وقد ارتفع عدد الحيازات الزراعية في عام ١٩٧٥ الى ٢٩٩٦ حيازة بلغت مساحتها ١٣٢٥٦٨ دونما. وقد بلغ معدل مساحة الحيازة الواحدة ٤٤ دونما[1]. وقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٣) أن ٧٧٫٣٪ من مساحة هذه الحيازات الزراعية مستغلة لاغراض زراعية.[2]

جدول رقم (٣)
توزيع مساحة الحيازات الزراعية والنسب المئوية لعام ١٩٨٠

نوع الحيازات الزراعية	المساحات بالدونمات	النسبة المئوية
المساحة غير الصالحة	١٧٧٢	١٫٤٪
المساحة البور للراحة	٤٦٦٠	١٨٫٩٪
المساحة البور بالاهمال	١٥٨٠	٢٫٤٪
المساحة المستغلة	١٢٤٥٥٦	٧٧٫٣٪
المجموع	١٣٢٥٦٩	١٠٠٪

انه مما لا شك فيه أن هناك تزايدا مستمرا في عدد الحيازات الزراعية، والمساحات الزراعية القابلة للاستغلال. وربما يكون هذا مؤشراً على أن هنالك جهوداً تبذل في مجال استصلاح الأراضي، وزيادة الرقعة الزراعية الصالحة للاستغلال. غير أن تزايد مساحات الأراضي الزراعية لا يرافقه تزايد مواز في عدد العاملين الزراعيين. فقد تبين أن عدد العاملين الزراعيين لا يتجاوز ١٫٥٣٪ لكل عشر دونمات.[2] واذا ما عرفنا أن طبيعة النشاط الزراعي في منطقة الغور ككل من النوع الذي يتطلب وفرة في الأيدي العاملة بسبب طبيعة النشاط الزراعي الكثيف فانه بامكاننا أن نستنتج أن عدد العمال الزراعيين بالنسبة الى مساحة الأرض الزراعية غير كاف لغايات زيادة الانتاج ورفعه الى المستوى المرغوب فيه.

ومن ناحية أخرى فقد تبين أن معظم العاملين فعلا بالنشاط الزراعي يعملون بأجر. حيث بلغت نسبتهم ٨٢٫٤٪ في مقابل ٢٤٫٦٪ يعملون لحسابهم، و ٢٢٫٧٪ يعملون للأسرة.[3]

١ ــ دائرة الاحصاءات العامة، دراسة العينة الزراعية لمناطق الأغوار (١٩٨٠) «ص/ك»
٢ ــ دائرة الاحصاءات العامة. المرجع السابق. ص ٤.
٣ ــ دائرة الاحصاءات العامة. الدراسة الأقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن الشرقية ١٩٧٣، ص ٩٧.

وهذا يدل دلالة واضحة على أن الانتاج الزراعي يعتمد اعتماداً أساسيا على القوى البشرية المأجورة. ولما كانت هذه القوة غير متوفرة بشكل كاف من سكان المنطقة ذاتها لارتفاع نسبة السكان الذين يقعون في فئة عمرية خارج قوة العمل كما بينا، لذلك فان المنطقة سوف تظل الى فترة من الوقت بحاجة ماسة الى القوة العاملة البشرية من خارج المنطقة.

أما فيما يتعلق بأنواع المحاصيل الزراعية التي تشتهر بها المنطقة فهي الخضار والمحاصيل الحقلية والاشجار المثمرة.[1] و يوضح الجدول رقم (٤) استغلال الأراضي الصالحة للزراعة حسب نوع المحصول والنسبة المئوية.

جدول رقم (٤)
استغلال الأراضي الصالحة للزراعة حسب نوع المحصول والنسبة المئوية لعام ١٩٨٠

نوع المحصول	المساحة	النسبة المئوية
خضروات	٨٥١٦٢	٪٧١
محاصيل حقلية	٢٣٤٢٨	٪١٥
الأشجار المثمرة	٣٣١٤٩	٪١٤

يتبين من الجدول أعلاه أن زراعة الخضروات تستأثر بالجزء الأكبر من مساحة الأرض الزراعية. ومن المعروف أن هذا النمط من المحاصيل الزراعية يتطلب وفرة في الأيدي العاملة البشرية نظرا لزراعة هذا المحصول مرتين في السنة. وهي العروة التشرينية والعروة الخمسية.[2] وقد أصبح معروفا أن منطقة الغور الشمالي هي المنتج الوحيد للخضار المبكرة في الشرق العربي في فصل الشتاء.

١ — دائرة الاحصاءات العامة. دراسة العينة الزراعية لمناطق الأغوار (١٩٨٠) ص ٥.

٢ — العروة التشرينية وهي العملية الزراعية للخضار التي تبدأ الزراعة فيها في منتصف شهر آب تقريبا. أما العروة الخميسية (الربيعية) فهي العملية الزراعية للخضار التي تبدأ الزراعة بها في منتصف شهر تشرين الثاني. (انظر، دائرة الاحصاءات العامة، المرجع السابق.) ص (ز).

وعلى الرغم من أن كثافة استغلال الأرض الزراعية المزروعة زراعة مؤقتة بلغت حوالي ٥ر٩٤٪[1] وهي نسبة تفوق باقي ألوية المملكة ومحافظاتها جميعا، فان هذه النسبة تبدو قليلة بمقارنتها بالكثافة الزراعية في الدلتا مثلا حيث يعيش ٩٩٪ من سكان مصر في وادي النيل. وتصل الكثافة في هذه المنطقة الى ٢٣٠٠ نسمة للكيلو متر المربع الواحد.[2]

يتضح مما سبق أن منطقة الغور الشمالي لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل على الرغم من أن منطقة الغور ككل تحظى بثلاثة أرباع المياه السطحية في المملكة. أما المياه الجوفية فيبلغ معدل مخزون المياه الجوفية القابلة للاستغلال في المنخفض ككل ٨٩ مليون م٣، منها ٥٥ مليون م٣ في وادي الأردن الذي يعتبر الغور الشمالي جزءا أساسيا منه.[3]

وفيما يتصل بالخدمات الاجتماعية والمرافق العامة فيمكن القول أن المنطقة شهدت اهتماما متزايدا من قبل الأجهزة الحكومية المختصة في الأونة الأخيرة. وقد تزامن هذا الاهتمام مع اهتمام الدولة بتطوير المنطقة ككل، وتنفيذ بعض المشروعات التنموية فيها، وبخاصة ما يتصل منها بتطوير النشاط الزراعي الذي يمكن ملاحظته بشكل بارز في بعض المناطق. فقد تضاعف عدد المدارس والعيادات الصحية كثيراً عن ذي قبل، وأصبحت المياه والكهرباء تصل الى معظم القرى في حين لم يحصل تطور ملموس بالنسبة للمستشفيات والخدمات الترويحية الأخرى. وعلى الرغم من أن الخدمات لم تصل الى المستوى المطلوب، ولم تشبع كافة الاحتياجات البشرية بشكل ملائم، الا أن تطورا في هذا المجال قد حصل بالفعل ويمكن ملاحظته.

---

١ ـ عبد الله الترزي. المرجع السابق، ص ٧٤

٢ ـ ج. س. بيركس وك. أسينكلير السكان والهجرة الدولية في البلاد العربية. ترجمة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا. بيروت ١٩٨٠. ص ٢.

٣ ـ مجلة وادي نهر الاردن. المرجع السابق. ص ٦.



الفصل الثاني
الخصائص السكانية لمجتمع الدراسة
(النوع، العمر، المهنة، مستوى التعليم)

الخصائص السكانية لمجتمع الدراسة

يتميز المهاجرون عادة عن غيرهم من سكان المجتمع الأصلي الذي قدموا منه وسكان المجتمع الذي تحركوا اليه ببعض السمات والخصائص والاتجاهات. ولعل أبرز هذه الخصائص التي تميز المهاجرين عن غيرهم تلك الخصائص التي تتعلق بالنوع والعمر والمستوى التعليمي والمهنة والطبقة والحالة الاجتماعية وغيرها. و يطلق علماء الديموجرافيا على تلك الخصائص التي يتميز فيها المهاجرون عن غيرهم «بالهجرات الفارقة» أو الفروق في الهجرة Diffrentiation Migration و يشير هذا المصطلح الى ميل بعض الأفراد والمجموعات من حيث الخصائص التي ذكرت آنفا للهجرة أكثر من غيرها من الفئات السكانية الأخرى.

ولقد حاول بعض علماء الديموجرافيا تطوير نظرية عامة في الهجرات الفارقة بهدف تحديد خصائص ثابتة تميز المهاجرين عن غيرهم بصرف النظر عن بعدي المكان والزمان مثل «رافنستين» «وستوفر» و «روجرز وتودرا وروس وغيرهم[1]. غير أن هذه المحاولات باءت جميعها بالفشل، ذلك لأن الهجرة عملية اجتماعية معقدة متشابكة الجوانب متعددة الأبعاد وتخضع لمجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتمايز وتتنوع من مجتمع لاخر ومن زمن الى زمن آخر. وتلعب هذه الظروف المتمايزة دورا بارزا في تشكيل هذه الخصائص وتحديدها بحيث تأتي هذه الخصائص متنوعة بسبب تنوع هذه الظروف والاوضاع.

وقد أثبتت الدارسات المتخصصة تنوع هذه الفروق والخصائص وتباينها في ضوء الابعاد المكانية والزمانية.[2] وفيما يتصل بهذه الدراسة التي بين ايدينا، فقد تبين أن مجموعة المهاجرين قد تميزت بكثير من الخصائص السكانية عن غيرهم من سكان المجتمع الأصلي الذي قدموا منه وبخاصة الخصائص المتصلة بالنوع والعمر والتعليم والمهنة والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية وغيرها.

١- E.F Bergel. Urban Sociology. Mcgrawn-Hill book company 1955 pp. 220-221.

٢- Clifford Jansen: Readings in the sociology of migration.Pergamon press. first edition N. Y. 1970 pp. 5-12.

أولاً ــ الخصائص المتصلة بالنوع

والفروق في النوع هو ميل أحد النوعين للهجرة أكثر من النوع الآخر. فقد تبين في هذه الدراسة أن الذكور يميلون الى الهجرة أكثر من الاناث. فقد أوضحت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٥) ان نسبة المهاجرين الذكور تفوق كثيرا نسبة المهاجرين الاناث. و يستطيع المرء أن يربط بين ارتفاع نسبة المهاجرين الذكور وتفوقها بشكل بارز على نسبة المهاجرين الاناث، وبين مجموعة القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تسود في مجتمع القرية.

ففي هذا القطاع الاجتماعي تقع على الذكور مسؤولية العمل واشباع الاحتياجات والمتطلبات المعيشية الضرورية بينما يقتصر نشاط الأنثى على الأعمال المتصلة بتدبير شؤون المنزل والعناية بالاطفال، ولا يسمح لها بالعمل في خارج المنزل الا في نطاق الوحدة الاسرية وضمن قواعد محددة في توزيع الادوار. وقد عززت الحكمة الشعبية التقليدية هذا الأسلوب في تقسيم العمل. وتنص هذه الحكمة الشعبية على أن «الرجل جنا والمرأة بنا» فبموجب هذه الحكمة الشعبية تحدد نطاق عمل الرجل في خارج المنزل وتحدد نطاق عمل المرأة في داخله والعمل على تنظيم ميزانيته وتدبير شؤونه. ولهذا نجد أن الذكور أكثر ميلا للتحرك من الاناث لأنه تقع على عاتقهم مسؤولية توفير المتطلبات المعيشية للاسرة.

جدول رقم (٥)
توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب النوع

النــوع	العــدد	النسبة المئوية
ذكر	٩٩	٨٤٫٧٪
انثى	١٩	١٥٫٣٪
المجموع	١١٨	١٠٠٪

ولكن على الرغم من أن البيانات لتي تضمنها الجدول بأعلاه تشير الى تفوق نسبة المهاجرين الذكور على نسبة الإناث، الا أن هذا التفوق سرعان ما يتضاءل وتخف حدته من الناحية العملية الواقعية. ذلك لأن البيانات كشفت أن معظم المهاجرين الذكور متزوجون و يصطحبون معهم زوجاتهم وأفراد أسرهم الى مجتمع المهجر. ومع ذلك فان هذا النمط من الهجرات يؤدي الى تقصر عنصر أساسي من عناصر قوى الانتاج في المجتمع القروي، ذلك لأن قوة العمل البشرية في هذا النمط من المجتمعات تتركز في الذكور بصورة واضحة. أما الاناث فلا يسمح لهن بالعمل الا ضمن الوحدة الأسرية. وهذا يعني أنه عندما تزيد نسبة الاناث وتتفوق على نسبة الذكور في المجتمع القروي، فان الانتاج الزراعي يصل الى أدنى مستوى له، وهذا بدوره يؤثر سلبيا على الاقتصاد القومي ككل.

الخصائص العمرية للمهاجرين وقت هجرتهم

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦) أن معظم أفراد العينة من المهاجرين كانوا يتركزون وقت هجرتهم في الفئة العمرية (٣٠–٣٩) وهذا يعني أن الأفراد الذين تقع أعمارهم في هذه الفئة العمرية في المجتمع الأصلي أكثر ميلا للهجرة من باقي الفئات العمرية الأخرى.

جدول رقم (٦)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب العمر عند سكناهم لأول مرة في المدينة

فئات العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٣٠	١٣	١١٪
٣٠ —	٣٩	٣٣٪
٤٠ —	٣٠	٢٥٫٥٪
٥٠ —	٢٢	١٨٫٧٪
٦٠ —	١١	٩٫٢٪
٧٠ فما فوق	٠٣	٢٫٦ ٪
المجموع	١١٨	١٠٠٪

والمعروف أن الأفراد الذين ينتمون الى هذه الفئة العمرية ــ بصرف النظر عن المكان والزمان ــ يتميزون بالحيوية والحركة والنشاط وبميل شديد الى عدم الاستقرار في مكان معين أو الثبات في مركز اجتماعي محدد. وتتميز كذلك بسعي متواصل باتجاه تحقيق وضع معيشي أفضل وتأسيس كيان حياتي ينسجم مع طموحاتها وآمالها. غير أن هذا النمط من التحرك السكاني الذي يشتمل على نسبة مرتفعة من لأفراد ذوي القدرات والطاقات الانتاجية العالية نسبيا من شأنه أن يترك آثار سلبية على النشاط الزراعي في منطقة الأصل، ذلك لأن هذا النمط من التحرك السكاني يؤدي الى تناقص عدد الأفراد الذين ينتمون الى الفئة النشطة القادرة على الانتاج في المجتمع الأصلي في مقابل تزايد عدد الأفراد الذين ينتمون الى الفئات العمرية الهرمة، والفئات العمرية الأخرى غير النشيطة اقتصاديا مثل فئتي كبار السن وصغار السن.

ولا شك أن هذه الآثار السلبية سوف تنعكس على الاقتصاد القومي بكليته. ذلك لأن النشاط الزراعي الذي يعتبر مهنة الريفيين الرئيسية يشكل ركنا أساسياً من أركانه، وأي خلل يصيب هذا النشاط سوف يمتد تأثيره بشكل أو بآخر الى الاقتصاد القومي ككل. ومما يضاعف في تضخيم حدة هذه المشكلة ويزيد في خطورتها ان معظم قوة العمل البشرية في هذا النمط من المجتمعات البشرية (أي المجتمعات القروية) تتركز بشكل عام في الذكور أكثر من الاناث.

الحالة الزواجية لأفراد العينة كما هي وقت اجراء الدراسة:

كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٧) أن غالبية أفراد العينة من المهاجرين متزوجون، وأنهم في هذه السمة لا يتميزون عن غيرهم من سكان المجتمع الأصلي الذي قدموا منه.

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين وأفراد المجتمع الأصلي بحسب الحالة الزواجية

الحالة الزواجية	أفراد العينة المهاجرة		أفراد العينة في المجتمع الأصلي	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	٠٠٤	٣ر٤ ٪	١٠	٠ر٧٪
متزوج	١١٣	٧ر٩٥٪	١٤١	٧ر٩٢٪
أرمل	١	٩ر٠ ٪	١	٣ر٠٪
المجموع	١١٨	١٠٠٪	١٥٢	١٠٠٪

ولا شك أن هذه البيانات تعكس قيمة اجتماعية أساسية يتمسك بها المجتمع القروي بعامة وهي الرغبة في كثرة الانجاب والنسل. وترتبط هذه الرغبة الى حد كبير بتوفير الايدي العاملة الكثيرة التي يتطلبها النشاط الزراعي التقليدي من جهة وعمليات الأخذ بالثأر من جهة أخرى. ولكن اذا كان مثل هذا التفسير ينطبق الى حد بعيد على أفراد العينة من المجتمع الأصلي فكيف ينطبق على المهاجرين الذين تخلى معظمهم تقريبا عن النشاط الاقتصادي التقليدي بحكم سكناهم في مجتمع حضري جديد يتميز بنشاط اقتصادي مختلف؟ إن الاجابة على هذا التساؤل تكمن في أن معظم أفراد العينة كانوا متزوجين قبل هجرتهم الى مجتمع المهجر، وان معظم المتزوجين منهم قد اصطحبوا معهم زوجاتهم وأفراد أسرهم الى مجتمع المهجر حيث بلغت نسبتهم (٩ر٨٧٪). ولا شك أن ظاهرة ارتفاع نسبة المتزوجين من مجموع أفراد العينة المهاجرة، واصطحاب معظم المتزوجين منهم لزوجاتهم وأفراد أسرهم معهم الى مجتمع المهجر يثير مشكلتين أساسيتين تعملان في اتجاهين متعاكسين. تتمثل المشكلة الأولى في تزايد الضغط السكاني على مدينة أربد بحيث تصبح المدينة في وضع لا يمكنها من توفير الخدمات والتسهيلات الاجتماعية الاساسية الملائمة لهم، وتتمثل المشكلة الثانية في تدني حجم العوائد والحوالات النقدية الى المجتمع الأصلي. ذلك لأن اصطحاب المهاجرين لزوجاتهم وأفراد اسرهم الى مجتمع المهجر يقلل من حوافز المهاجرين وميلهم الى ارسال حوالات نقدية الى المجتمع الأصلي مما يترتب عليه حرمان المجتمع الأصلي من مبالغ مالية قد تسهم في اقامة مشاريع استثمارية حيوية في المنطقة. وقد تنجح هذه المشاريع في رفع مستوى الانعاش الاجتماعي والنمو الاقتصادي لسكان المنطقة ككل.

وعلى عكس ما هو متوقع من ضآلة حجم الأسرة لدى الجماعات المهاجرة بالقياس لحجم الاسرة لدى أفراد العينة في المجتمع الأصلي فقد تبين أنه ليست هنالك فروق تذكر، انظر الجدول رقم (٨) فقد بلغ معدل عدد أفراد الأسرة في المجتمع الأصلي ٦٫١٠ أفراد بينما بلغ معدل عدد أفراد الأسرة لدى الجماعة المهاجرة (٦) أفراد. وتؤكد هذه النتيجة الأفكار التي أخذ ينادي بها بعض علماء الاجتماع والانثروبولوجيا مؤخراً في أن الأسرة النووية (الصغيرة الحجم) لم تعد تقتصر على المجتمعات المعاصرة. (١) كذلك فقد كشفت البيانات التي تضمنها هذا الجدول عدم وجود أية فروق فيما يتصل بالنسبة النوعية لدى المجتمعين.

جدول رقم (٨)
عدد أفراد اسر العينة

النوع	المهاجرون		المجتمع الأصلي	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
ذكور	٣٥١	٥٠٫١٪	٤٧٣	٥١٪
اناث	٣٧٩	٤٩٫٩٪	٤٥١	٤٩٪
المجموع	٧٠٠	١٠٠٪	٩٢٤	١٠٠٪

الخصائص التعليمية:

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٩) الى ارتفاع نسبة الأمية في صفوف المهاجرين، وأن هذه النسبة هي ذاتها تقريبا لدى أفراد العينة في المجتمع الأصلي. انظر الجدول رقم (٩)

١ ـ علياء شكري وآخرون. الأسرة بين علم الاجتماع والانثروبولوجيا. دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٢.

جدول رقم (٩)
توزيع أفراد العينة من المهاجرين والمجتمع الأصلي بحسب المستويات التعليمية

المستوى التعليمي	المهاجرون		المجتمع الأصلي	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أمي	٥٤	٤٥٫٨٪	٦٨	٤٥٪
دون الثانوي	٣٥	٢٩٫٦٪	٦٣	٤١٫٥٪
ثانوي فما فوق	٢٩	٢٤٫٦٪	٢١	١٣٫٥٪
المجموع	١١٨	١٠٠٪	١٥٢	١٠٠٪

غير أن البيانات تشير من ناحية أخرى الى ارتفاع نسبي في مستوى التعليم العالي لدى الجماعات المهاجرة في مقابل انخفاض واضح بالنسبة لهذا المستوى التعليمي لدى سكان المجتمع الأصلي. وربما يرجع ذلك الى أن المدينة تتيح لسكانها فرصا تعليمية أفضل من تلك التي يقدمها مجتمع القرية. وبهذا المعنى فيمكن القول أن الهجرة قد تعمل على توفير مستويات تعليمية أفضل للافراد المهاجرين الى مجتمع المدينة.

وبالاضافة الى ذلك فان سوق العمل في مجتمع المدينة قد يعمل على جذب اصحاب المؤهلات والكفايات العلمية المتوفرة في مجتمع القرية نظراً لملاءمة مؤهلاتهم لفرص العمل التي يطرحها. غير أن استمرار عملية جذب المدينة للمؤهلات والكفايات العلمية العالية سوف يؤدي تدريجيا الى افقار الريف من العناصر الاساسية الضرورية في الانتاج، وفي مقدمتها القوى البشرية المدربة والمؤهلة تأهيلا عاليا ومناسبا. ذلك لأن توفر هذا النوع من القوى البشرية في مجتمع القرية من شأنه أن يسهم في عمليات التخطيط لمشاريع التنمية المحلية والمشاركة الفعالة في تنفيذها وتوجيهها والتحكم في مسارها أكثر من بقية الفئات الاجتماعية الأخرى التي تفتقر الى مثل هذه الكفايات والمؤهلات العلمية.

الخصائص المهنية :

كشفت البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (١٠) ان أفراد العينة المهاجرة يتوزعون على مجموعة من المهن السائدة في مجتمع المهجر بنسب متفاوته. وقد وجد كذلك أن هناك تفاوتا بين أفراد العينة المهاجرة وبين أفراد العينة من المجتمع الأصلي في نسب توزعهم على بعض المهن والأعمال. أنظر الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين والمجتمع الأصلي حسب المهنة

نوع المهنة	المهاجـــــرون		المجتمع الأصلي	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
موظـــــف	٤٩	٤١٫٩٪	٢٦	١٥٫٦٪
مـــــزارع	١٢	١٠٫٢٪	١١٣	٦٨٪
تاجـــــر	٥	٤٪	١٠	٦٪
عامل غير ماهر	٢٩	٢٤٫٥٪	٩	٥٫٤ ٪
عامل ماهر	١١	٩٫٣ ٪	٨	٥ ٪
عاطل عن العمل	١٢	١٠٫١٪	ـــ	ـــ
المجمـــوع	١١٨	١٠٠٪	١٦٦	١٠٠٪

أما فيما يتصل بطبيعة المهن التي يمارسها أفراد العينة المهاجرة، فقد تبين أن معظمهم يعمل في قطاع الخدمات والوظائف الحكومية بينما يتوزع الباقون على أنشطة وأعمال أخرى كالتجحارة والزراعة وبعض الحرف المهنية. وفيما يتصل بافراد العينة من سكان المجتمع الأصلي فقد تبين أن معظمهم يعمل في النشاط الزراعي. وهكذا نلاحظ أن هنالك انماطا مهنية يمارسها افراد العينة المهاجرة أكثر من أفراد العينة من المجتمع الأصلي والعكس صحيح. ولا شك أن هذا التفاوت يرجع في معظمه الى تباين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في كلا المجتمعين.

وقد أشارت البيانات كذلك الى وجود نسبة معينة من البطالة في صفوف المهاجرين وانعدامها في المجتمع الأصلي. ولا شك أن هذا يؤكد الأفكار التي اشارت اليها بعض الكتابات والدراسات المتخصصة في أن البطالة تنتشر في المراكز الحضرية الكبرى أكثر من المناطق الأخرى نظراً لافتقار المهاجرين ــ الذين يشكلون نسبة معينة من سكان المراكز الحضرية ــ الى المؤهلات والكفاءات التي يتطلبها سوق العمل. هنالك كما تشير الدارسات والكتابات الأجتماعية والانثروبولوجية الى أن المهاجرين يواجهون في الغالب مشكلة التحول من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الحضري، ومهمة التكيف مع هذا النمط الاقتصادي الجديد والتواؤم معه.[1]

١ ــ محمد الجوهري. دراسات في علم الأجتماع الريفي الحضري. دار الكتب. بدون تاريخ، ص ٨٨.

ونلاحظ كذلك أن نسبة الأفراد المهاجرين الذين يعملون بالياومة تفوق نسبة الأفراد الذين يمارسون نفس العمل ضمن العينة التي تمثل المجتمع الأصلي. وربما ترتبط هذه الظاهرة من بعض الوجوه بميل الأفراد في المجتمع الأصلي الى ممارسة الازدواجية في العمل. فقد كشفت البيانات أن (١٤) شخصا أو ما نسبته (٩٪) تقريبا من حجم العينة في المجتمع الأصلي تمارس عدة مهن في آن واحد، وأن الغالبية العظمى من هؤلاء الأفراد يجمعون بين العمل الزراعي والنشاط التجاري. هذا فضلا عن أن نسبة كبيرة من أفراد العينة تعمل ضمن نطاق ما يعرف (باسلوب المزارعة) أو المشاركة بالعمل الزراعي. ويقتضي هذا الأسلوب فان الشخص الذي لا يملك أرضا ولا يجد عملا في الوقت ذاته يجد فرصة في أن يأخذ قطعة من أي شخص آخر و يستثمرها وفق اتفاق معين. وقد يكون في استخدام الأفراد لهذا الاسلوب أثر كبير في تقليل حجم البطالة أو انعدامها ظاهر يا على الأقل في المجتمع الأصلي. ذلك لأن ظاهرة عدم انتشار البطالة في المجتمع الأصلي قد تكون مضللة الى حد كبير. فهنالك نسبة من عمال المياومة تقضي فترة من أيام السنة ــ على نحو ما سنبين فيما بعد ــ دون عمل، مما يؤكد وجود ما يعرف بظاهرة البطالة الموسمية في هذا النمط من المجتمعات.

فالبطالة في ضوء هذا الاعتبار ليست صفة ملازمة للجماعات المهاجرة، أو سكان المدن فحسب بل هي ظاهرة موجودة في القطاعات الاجتماعية المختلفة، ولكن بنسب ودرجات متفاوته. وقد تكون في بعض الأحيان في المدن أكثر منها في الريف.

وتشير البيانات كذلك الى أن نسبة العمال الحرفيين في صفوف المهاجرين أعلى منها في المجتمع الأصلي. وهذا أمر طبيعي يقتضيه سوق العمل في مجتمع المدينة. فما أن تطأ قدم المهاجر أرض المدينة حتى يتجه الى تعلم بعض الحرف والمهن السائدة فيها، ثم يسعى بعد ذلك الى اكتساب بعض المهارات والخبرات التي يفتقر اليها بهدف التلاؤم والتكيف مع الوسط الاجتماعي الجديد.

العلاقات بين الخصائص السكانية للمهاجرين (النوع، العمر، التعليم، الدخل):

لقد كشفت البيانات عن وجود علاقات مختلفة الشدة والدرجة بين الخصائص الأساسية التي تميز المهاجرين من حيث النوع، العمر، التعليم والدخل. وتبين أنه يقوم بين هذه المتغيرات الاساسية علاقات تبادلية تساندية لعبت دورا بارزا في تحديد خصائصهم على هذا النحو الذي كشفت عنه البيانات.

جدول رقم (١١)

توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب العمر ومستوى التعليم

مستوى التعليم / فئات العمر	امي النسبة المئوية	دون الثانوية النسبة المئوية	ثانوي فافوق النسبة المئوية	فئات العمر
أقل من ٣٠	٪٠٣٫٧	٪٠٥٫٧	٪٣١٫٠	٪١١٫٠
٣٠ ـــ	٪٢٢٫٣	٪٣١٫٤	٪٥٥٫٢	٪٣٣٫٠
٤٠ ـــ	٢٦٫٠	٪٣٤٫٣	٪١٠٫٣	٪٢٥٫٥
٥٠ فما فوق	٪٤٨٫٠	٪٢٨٫٦	٪٠٣٫٥	٪٣٠٫٥
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

يتضح لنا من البيانات التي تضمنها الجدول باعلاه أن معظم المهاجرين الذي يتمتعون بمستويات تعليمية مرتفعة نسبيا يقعون في الفئات العمرية الصغيرة السن، وبخاصة في الفئتين (أقل من ٣٠) و (٣٠ـــ٣٩) بينما نجد أن الأفراد الذين يقعون في الفئات العمرية الكبيرة السن يتصفون بجهلهم للقراءة والكتابة أو بانخفاض مستوياتهم التعليمية. وهذا يعني أن الهجرة عندما تجذب الأفراد الذين ينتمون الى الفئات العمرية الصغيرة السن فانها تجذب في الوقت ذاته الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية، وهذا يكشف بدوره عن وجود صلة وعلاقة قوية بين المستويات التعليمية وبين الأفراد صغار السن. ومما يؤكد وجود هذ العلاقة ذلك التباين الكبير بين النسب المئوية الخاصة بالمستويات التعليمية وبين النسب المئوية الخاصة بفئات الأعمار، فقد أدى تقسيم أفراد العينة الى المستويات التعليمة الثلاث الى احداث خلل بالتوزيع الأصلي لفئات العمر، مما يؤكد أن المستوى التعليمي يعتمد على العمر ويرتبط به. ولا شك أن هذه النتيجة تنسجم مع النهضة التعليمية التي شهدها المجتمع الأردني منذ مطلع العقد الخامس من هذا القرن. فالافراد الذين يقعون في الفئات العمرية الصغيرة السن والذين يتميزون في الوقت نفسه بمستويات تعليمية مرتفعة نسبيا معظمهم من مواليد الخمسينات من هذا القرن.

وقـد كشفت البيانـات كذلك عن وجـود علاقـة قويـة بين مستوى التعلـيم والمهنـة.أنظر الجـدول رقـم (١٢).

جدول رقم (١٢)
توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب مستوى التعليم والمهنة

المهنة / مستوى التعليم	موظف النسبة المئوية	عامل النسبة المئوية	مستويات التعليم النسبة المئوية
أمـي	٢٦٫٥٪	٥٢٫٧٪	٤٥٫٨٪
دون الثانوي	٢٢٫٥٪	٤٤٫٥٪	٢٩٫٦٪
ثانوي فما فوق	٥١٫٠٪	٢٫٨٪	٢٤٫٦٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

فقد وجد أن معظم الأفراد الذي يعملون في الوظائف الحكومية يتمتعون بمستويات تعليمية مرتفعة نسبيا، وقد بلغت نسبة هؤلاء ٥١٪ من فئة الموظفين، بينما وجدنا انخفاضا كبيرا في المستويات التعليمية بالنسبة للافراد الذين يعملون في المهن الأخرى. وبمقارنة النسب المئوية لمستويات التعليم الثلاث بالنسب المئوية للوحدات المهنية يتبين لنا وجود اختلاف واضح بين هذه النسب مما يؤكد وجود علاقة بين المتغيرين. وفي الوقت الذي نجد أن العلاقة طبيعية وضرورية بين المستويات التعليمية ا لمرتفعة وبين العمل في الوظائف الحكومية، فان تفشي الأمية وتدني المستويات التعليمية بالنسبة للافراد الذين يشكلون الفئات المهنية الأخرى قد يؤدي الى انخفاض مستوى الانتاج في الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الأخرى التي يعملون بها. وهذا ما أدى بالفعل بالاجهزة والمؤسسات الحكومية لأن تبذل بعض الجهود في مجالات التثقيف العمالي ، لما لذلك من آثار ومردودات ايجابية على زيادة الانتاج والنهوض بالاقتصاد القومي وتطويره. وقد أشارت بعض الدراسات الى أهمية الترابط بين حركة التصنيع والتحضر وبين ارتفاع مستويات التعليم، وبينت أن التعليم بصفة خاصة يلعب دورا بارزاً في العملية الانتاجية في أي ركن من أركان الاقتصاد القومي. ولذلك غدا توفير التعليم لمختلف الفئات الاجتماعية واجبا قوميا وعملا انسانيا. ولا شك أن تكريس جهود الدولة والقطاعات الشعبية المختلفة لمحو الأمية وتعليم الكبار هو مظهر من مظاهر هذا الاهتمام ودليل كاف على أهميته ودوره في صياغة مجتمع متطور. ولأن الحركة التعليمية قد انتشرت في بداياتها الأولى في المدن الكبرى ثم انتقلت تدريجيا الى القرى والمدن الصغيرة، فانه من الطبيعي أن نجد أعدادا كبيرة من المهاجرين الريفيين أميين أو يجهلون القراءة والكتابة، وأن نجد نسبة قليلة منهم تعمل في الوظائف الحكومية، نظراً لارتباط هذه الوظائف ــ كما بينا ــ بالمستويات التعليمة المرتفعة. ولذلك فان قدرا أكبر من اهتمام الدولة وعنايتها ينبغي أن ينصب على تنمية هذا الجانب في القطاعات الريفية من مجتمعنا الأردني. ولا شك أن هذا الاهتمام سوف ينسجم الى حد بعيد مع أهداف البرامج والمشاريع التنموية التي تتطلب قوى بشرية مؤهلة ومدربة.

جدول رقم (١٣)
توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب الدخل ومستوى التعلم

مستوى التعلم / معدل الدخل الشهري بالدينار الأردني	أمي النسبة المئوية	دون الثانوي النسبة المئوية	ثانوي فا فوق النسبة المئوية	الدخل النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	%٨٧	%٦٢٫٩	%٤٠	%٦٧٫٢
١٠٠ فا فوق	%١٣	%٣٧٫١	%٦٠	%٣٢٫٨
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

لقد أكدت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٣) بأعلاه أن هنالك علاقة قوية بين مستوى التعلم ومعدلات الدخل، وقد بدت هذه العلاقة واضحة تماما من خلال ملاحظة الاختلافات بين النسب المئوية لفئات الدخل لكل افراد العينة المهاجرة وبين النسب المئوية لمستوياتهم التعليمية. فتقسيم أفراد العينة الى مستويات تعليمية قد أخل بالتوزيع الأصلي لفئات الدخل مما يدل على أن معدل الدخل يتأثر بالمستوى التعليمي ويرتبط به. ومن ناحية أخرى فان البيانات التي تضمنها الجدول بأعلاه تشير الى أن الغالبية العظمى من المهاجرين الذين يجهلون القراءة والكتابة والذين ينتمون الى مستويات تعليمية دنيا يحصلون على معدلات دخول منخفضة.[1] فقد بلغ نسبة من يحصلون على دخول منخفضة منهم ٨٧٪، ومن الأفراد الذين ينتمون الى مستويات تعليمية دنيا ٦٣٪ تقريبا. بينما بلغت نسبة الأفراد المهاجرين الذين يحصلون على معدلات دخول منخفضة من أصحاب المؤهلات العلمية المرتفعة ٤٠٪ فقط. وهذا يعني أن ٦٠٪ منهم يحصلون على معدلات دخل معقولة.

أما فيما يتصل بالعلاقة بين معدلات الدخل والمهنة فلم تشر البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٤) الى وجود أية علاقة بينهما.

---

١ يحدد الباحث معدل الدخل المنخفض بمئة دينار فأقل، بينما يحدد الدخل المعقول لأغراض تغطية نفقات متطلبات الحياة المعيشية الضرورية بمئة دينار فما فوق.

جدول رقم (١٤)
توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب الدخل والمهنة

المهنة / فئات الدخل الشهري	موظف النسبة المئوية	عامل النسبة المئوية	فئات الدخل النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٦٠٫٨٪	٦٨٪	٦٧٫٢٪
من ١٠٠ فا فوق	٣٩٫٢٪	٣٢٪	٣٢٫٨٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٤) باعلاه أنه ليس هنالك أية اختلافات أو فروق بين النسب المئوية لفئات الدخل وبين النسب المئوية للفئات المهنية. فلم ينتج عن تقسيم أفراد العينة الى فئات مهنية أي خلل بالتوزيع الأصلي لفئات الدخل. وهذا يؤكد عدم وجود علاقة بين معدل الدخل الذي يحصل عليه الشخص المهاجر وبين المهنة. ويعني أيضا أن معدلات الدخل لا تتوقف على طبيعة المهن التي يمارسها المهاجرون في مجتمع المهجر ولا ترتبط بها. فقد أشارت البيانات الى تقارب واضح بين معدلات الدخول التي يحصل عليها الموظفون، وتلك التي يحصل عليها العمال. فلو فرضنا أن الموظفين سوف يحصلون [illegible] د[illegible] أعل[illegible] ال[illegible] ن[illegible] لحصول معظمهم على مؤهلات علمية مرتفعة نسبيا، فان فئة العمال أكثر ميلا من الموظفين للعمل الأضافي، مما يؤدي الى حدوث نوع من التقارب في معدلات دخولهم. وبالاضافة الى ذلك فان سوق العمل في المجتمع الأردني أصبح يتجه الى فئة العمال التي أخذت تتناقص بصورة ملحوظة بسبب تزايد الميل لديهم في الهجرة الى الخارج، وبخاصة الى الدول العربية البترولية.[1]

وفي ضوء قانون العرض والطلب فان الفئة العاملة التي فضلت الاستقرار وعدم الهجرة تستطيع أن تفرض اجورا مرتفعة على سوق العمل الأردني، الأمر الذي لا يجعلنا نلحظ فروقا حادة في معدلات الدخول بين فئة الموظفين وفئة العمال.

---

١ — ج. س بيركس ولد. أ سينكلير. السكان والهجرة الدولية في الدول العربية. ترجمة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بيروت ١٩٨٠. ص ٣٥.



الفصل الثالث

الحراك المهني والحراك الاجتماعي

الحراك المهني والاجتماعي

يشير الحراك المهني الى أي تغير ملحوظ في الوضع المهني للفرد[1]. أما الحراك الاجتماعي فيشير الى انتقال الفرد من وضع اقتصادي اجتماعي الى وضع اقتصادي اجتماعي آخر. ويميل معظم دارسي الحراك الاجتماعي الى اعتبار المهنة وحدها دليلا كافيا للمستوى الاجتماعي الاقتصادي، وبالتالي محكا أو معيارا للحراك الاجتماعي ، بل أن الكثيرين منهم قد أصبحوا يستخدمون المصطلحين بمعنى واحد تقريبا[2]. غير أن استخدام الحراك المهني والحراك الاجتماعي بمعنى واحد تقريبا أو استخدامهما على انهما مترادفان يعتمد على امكانية قيام ارتباطات معينة بين الدلائل المهنية والمستويات الاقتصادية الاجتماعية.

لقد كشفت البيانات بالفعل عن وجود نوع من الحراك المهني تمثل في تغير مهن الأفراد بسبب انتقالهم وتحركهم من مجتمع القرية الى مجتمع المدينة، وذلك من خلال مقابلة المهن التي كانوا يمارسونها قبل التحرك من مجتمعهم الأصلي بالمهن التي أصبحوا يمارسونها بعد تحركهم واستقرارهم في مجتمع المهجر.

جدول رقم (١٥)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب المهن قبل الهجرة وبعدها

	مهن المهاجرين قبل الهجرة		مهن المهاجرين بعد الهجرة	
المهنة	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
موظف	٢٦	٪٢٢ر٠	٤٩	٪٤١ر٩
مزارع	٥٢	٪٢٢ر٠	١٢	٪١٠ر٢
تاجر	٠٢	٪٠١ر٨	٠٥	٪ ٤ر٠
عامل	١٩	٪١٦ر١	٢٩	٪٢٤ر٥
عاطل	١٩	٪١٦ر١	١٢	٪١٠ر١
مهني	—	—	١١	٪ ٩ر٣
المجموع	١١٨	٪١٠٠	١١٨	٪١٠٠

١ ـ محمد الجوهري، وزملاؤه: دراسات في التغير الاجتماعي، ط ١، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٤، ص ٨١.
٢ ـ المرجع ذاته، ص ٨١.

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٥) نوعاً من الحراك المهني تمثل في تحول الأفراد من العمل في النشاط الزراعي الى العمل في مجالات أخرى كالعمل في قطاع الخدمات وفي الوظائف الحكومية المختلفة. فقد ارتفعت نسبة الأفراد الذين كانوا يعملون في هذه الأنشطة في مجتمع القرية من ٢٢٪ الى ٤٢٪ تقريباً. وفي مقابل ذلك انخفضت نسبة الأفراد الذين كانوا يعملون في النشاط الزراعي في مجتمع القرية من ٤٤٪ الى ١٠٪ في مجتمع المهجر.

ولعل أبرز حراك مهني كشفت عنه البيانات هوذلك الحراك الذي تجلي في أظهر صوره بوجود نسبة من الأفراد أصبحت تعمل في الحرف المختلفة المنتشرة في المدينة. فقد بلغت نسبتهم ٩ر٣٪ من حجم العينة بعد أن كان هذا النشاط الحر في معدوما في مجتمع القرية.

و يبدو أن افتقار المهاجرين الى الكفاءات والخبرات التي يتطلبها سوق العمل في المدينة قد قلل من عدد مرات الحراك المهني لدى أفراد العينة بعد استقرارهم في مجتمع المهجر. فقد كشفت البيانات أن نسبة ضئيلة من أفراد العينة قد غيرت عملها الأول في مجتمع المهجر بحيث لم تتجاوز عدد مرات تغير العمل لديهم مرة واحدة فقط، أنظر الجدول رقم (١٦).

جدول رقم (١٦)

توزيع أفراد العينة الذين غيروا عملهم حسب عدد مرات تغير العمل

مرات تغير العمل	العـــدد	النسبة المئوية
مرة واحدة	٣٠	٨٥ر٧٪
مرتان	٠٤	١١ر٣٪
ثلاث مرات	٠١	٠٣ر٠٪
المجموع	٣٥	١٠٠٪

وعلى رغم الرغم من ضآلة عدد الأفراد الذين غيروا مجالات عملهم فهنالك رغبة لدى البعض الآخر في تغيير العمل. فقد كشفت البيانات أن حوالي ٣٧٪ من أفراد العينة ككل ترغب في تغيير العمل.

ولم تكشف البيانات عن وجود نوع من الارتباط بين الرغبة في تغيير العمل و بين معدلات الدخل ومستوى التعليم أنظر الجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين الذين يرغبون في تغيير عملهم بحسب الدخل ومستوى التعليم

مستوى التعليم / فئات الدخل بالشهر	أمـــي	دون الثانوي	ثانوي فما فوق	فئات الدخل
	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٨٦٪	٨٦٫٧٪	٥٠٪	٧٧٪
من ١٠٠ فما فوق	١٤٪	١٣٫٣٪	٥٠٪	٢٣٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

ويلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٧) باعلاه أن تقسيم أفراد العينة التي ترغب في تغيير العمل الى مستويات تعليمية لم يحدث خللاً في النسب المئوية لفئات الدخل مما يدل على أنه ليس هنالك علاقة بين المتغيرين في دفع الفرد الى تغيير عمله. ومما يؤكد هذه الاستقلالية أيضا أن ٥٠٪ من أفراد العينة الذين ينتمون الى مستويات تعليمية مرتفعة ويحصلون في الوقت ذاته على معدلات دخل منخفضة يرغبون في تغيير عملهم شأنهم في ذلك شأن بقية أفراد العينة من نفس الفئة التعليمية الواحدة التي تحصل على معدلات دخول مرتفعة نسبيا والبالغ حجمها ٥٠٪ أيضاً.

جدول رقم (١٨)

توزيع أفراد العينة المهاجرة الذين يرغبون في تغيير عملهم بحسب الدخل والمهنة

المهنة / فئات الدخل	موظف	عامل	فئات الدخل
	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٧٢٫٢٪	٧٦٪	٧٤٫٣٪
١٠٠ فما فوق	٢٧٫٨٪	٢٤٪	٢٥٫٧٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

لم تكشف البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٨) باعلاه عن وجود علاقة بين معدل الدخل والمهنة في دفع الفرد الى تغيير عمله. فلم يطرأ أي خلل على النسب المئوية لفئات الدخل بعد تقسيم أفراد العينة التي ترغب في تغيير العمل الى فئات مهنية ولم نلاحظ كذلك اختلافات تذكر بين النسب المئوية الخاصة بفئات الدخل والنسب المئوية الخاصة بالفئات المهنية. وهذا يدل دلالة واضحة على أنه ليست هنالك علاقة بين معدلات الدخل والمهنة تدفع بالفرد الى تغيير عمله.

جدول رقم (١٩)
توزيع أفراد العينة من المهاجرين الذين يرغبون في تغيير عملهم بحسب مستوى التعليم والمهنة

المهنة / مستوى التعليم	موظف النسبة المئوية	عامل النسبة المئوية	مستوى التعليم النسبة المئوية
أمي	٪٢٨	٪٣٣٫٤	٪٢٧
دون الثانوي	٪٢٢	٪٧٠٫٦	٪٤٥
ثانوي فما فوق	٪٥٠	٪٠٦٫٠	٪٢٨
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٩) أن توزيع أفراد العينة التي ترغب في تغيير العمل الى فئات مهنية قد أخل بالتوزيع الأصلي للفئات التعليمية، حيث اختلفت النسب الخاصة بالمستويات التعليمية عن النسب الخاصة بالفئات المهنية. وهذا يؤكد وجود علاقة بين مستوى التعليم ومعدل الدخل الشهري. بمعنى أن مستوى التعليم غير مستقل عن المهنة،وان ما يقوم بينهما من علاقات يلعب دورا اساسيا في دفع الفرد الى تغيير عمله. فقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (١٩) ان معظم المهاجرين الذين يرغبون في تغيير عملهم هم من فئة الموظفين الذين ينتمون الى مستويات تعليمية مرتفعة نسبيا والعمال الذين ينتمون الى مستويات تعليمية دون ثانوية. فكلما ارتفع المستوى التعليمي لدى الفرد كلما ازداد لديه الميل في تغيير مجال عمله مما يدل على أن هنالك نوعاً من الارتباط بين الرغبة في تغيير مجال العمل وبين المستوى التعليمي والمهنة. فالموظفون قد يشعرون بأن معدلات دخولهم لا تتناسب مع المؤهلات العلمية التي يحملونها، مما يجعلهم يدركون أكثر من غيرهم بضرورة التحرك والبحث عن فرص عمل أخرى يكتسبون بموجبها مراكز اجتماعية أرقى ويحققون دخولا أعلى. وربما يكون مثل هذا الشعور أو قريب منه موجوداً لدى فئة العمال المهرة والعمال العاديين وبخاصة بعد أن أصبح سوق العمل في المجتمع الأردني يوفر لهم خيارات أكثر وفرصا أفضل للعمل على أثر تزايد هجرة العمال الأردنيين الى الخارج (كما مر معنا).

ويبدو أن الرغبة في تغيير العمل ترتبط أيضا بعدم الرغبة في العمل ذاته لأنه لا يحقق طموحاتهم ولا ينسجم مع توقعاتهم. فقدتبين أن نسبة الأفراد الذين يرغبون في تغيير عملهم متقاربة الى حد كبير مع نسبة الأفراد الذين أجابوا انهم يمارسون أعمالا لا يريدونها ولا يرغبون بها. وقد بلغ عددهم (٤١) شخصا يشكلون ٣٨٫٧٪ من حجم العينة.

وقد تكون الظروف التي تمت الهجرة في ظلها الى مدينة اربد مسؤولة الى حد ما عن تضاؤل الفرص أمام الفرد لاختيار العمل المناسب، ذلك لان البيانات كشفت أن معظم المهاجرين قد حصلوا على فرص عمل بجهودهم الذاتية، دون أية مساعدة تذكر من قبل الاقارب أو الاصدقاء أو المعارف الذين سبقوهم الى مجتمع المهجر، والذين يتوقع منهم في مثل هذه الحالات أن يقدموا بعض التسهيلات للوافدين الجدد، وبخاصة ما يتعلق بتوفير فرص العمل الملائمة لهم.

جدول رقم (٢٠)
توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب الجهات التي وفرت العمل

الجهة التي وفرت العمل	العدد	النسبة المئوية
الاقارب	٤	٣ر٠٤٪
الاصدقاء	٦	٠٥ر٠٪
المعارف	٢٢	٦ر١٨٪
لا أحد	٨٦	٠ر٨٣٪
المجموع	١١٨	١٠٠٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول باعلاه أن معظم المهاجرين قد حصلوا على فرص عمل عن طريق جهودهم الذاتية، ومع ذلك فان أكثر من نصف حجم العينة المهاجرة لا يتخذون قرارهم في التحرك بشكل اعتباطي وتعسفي دائما. ولكن هذا الاتجاه قد يتضاءل عندما يتخذ الفرد قراره في التحرك في ظل ظروف اقتصادية اجتماعية صعبة، أو في ظل ظروف طبيعية قاسية كالفيضانات والزلازل،أو في ظروف الحرب والثورات والفتن الداخلية. ومما يؤكد صحة ما ذهبنا اليه هو أن معظم المهاجرين راضون عن الأعمال والمهن التي يمارسونها حاليا (وقت اعداد الدارسة) بصرف النظر عن مبررات الرضى. فقد تبين أن (٨٢) شخصا من أفراد العينة المهاجرة أو ما نسبته ٧٩٪ من حجم العينة راضية عن العمل الذي تمارسه بينما بلغت نسبة الافراد غير الراضين عن الأعمال التي يمارسونها ٢١٪ من حجم العينة أي ٢٤ شخصا فقط. وقد تبين أن معظم الأفراد غير الراضين عن عملهم يحصلون على معدلات دخول منخفضة. أنظر الجدول رقم (٢١).

جدول رقم (٢١)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين غير الراضين عن عملهم بحسب معدلات الدخل الشهري بالدينار الأردني

معدل الدخل الشهري بالدينار الأردني	العـــدد	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	١٧	٧١٪
١٠٠ فما فوق	٠٧	٢٩٪
المجموع	٢٤	١٠٠٪

يتضح من البيانات التي يتضمنها الجدول باعلاه أن غالبية الأفراد غير الراضين عن عملهم يحصلون على معدلات دخول منخفضة، ولذلك فانه يتوقع أن تغير هذه الجماعة مجالات عملها أو تسعى للبحث عن مجالات عمل أخرى تحقق لها دخولا أعلى.

وقد افترض الباحث أن عدم رضى الأفراد عن الأعمال التي يمارسونها يرتبط بمتغيرات معينة مثل معدل الدخل ومستوى التعليم وطبيعة المهنة. وقد حاول بالفعل أن يبين فيما اذا كانت هنالك علاقات أو ارتباطات من هذا النوع.

جدول رقم (٢٢)

توزيع أفراد العينة غير الراضين عن عملهم بحسب معدلات الدخل ومستوى التعلم

المستوى التعليمي / معدل الدخل الشهري بالدينار الأردني	أمي النسبة المئوية	دون الثانوي النسبة المئوية	ثانوي فما فوق النسبة المئوية	معدلات الدخل النسبة المئوية
أقل من ١٠٠	١٠٠٪	٦٠٪	٣٧٫٥٪	٧١٪
١٠٠ فما فوق	—	٤٠٪	٦٢٫٥٪	٢٩٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٢٢) بأعلاه أن توزيع أفراد العينة الى مستويات تعليمية قد أخل بالتوزيع الأصلي لفئات الدخل، وظهرت اختلافات واضحة بين النسب المئوية للمستويات التعليمية والنسب المئوية لفئات الدخل.وهذا يؤكد وجود علاقة بين المتغيرين بمعنى أن مستوى التعلم غير مستقل عن معدل الدخل في جعل الأفراد غير راضين عن عملهم. فالافراد الأميون والأفراد الذين ينتمون الى مستويات تعليمية متدنية قد يشعرون أن مستوياتهم التعليمية قد عينت الى حد بعيد طبيعة عملهم، وحددت بالتالي دخولهم المنخفضة، ولذلك لا نجدهم راضين عن عملهم. أما الأفراد الذين ينتمون الى المستويات التعليمية المرتفعة نسبيا فقد يكون عدم رضاهم عن المهن التي يمارسونها انها لا تحقق لهم دخولا أعلى على الرغم من حصولهم على مؤهلات علمية مرتفعة.

جدول رقم (٢٣)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين غير الراضين عن عملهم بحسب الدخل والمهنة

المهنة	موظـف	عامـل	فئات الدخل
فئات الدخل بالشهر	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٦٠٪	٦٦٫٧٪	٦٣٪
١٠٠ فما فوق	٤٠٪	٣٣٫٣٪	٣٧٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٢٣) أنه ليس هنالك علاقة بين معدل الدخل والمهنة وأن المتغيرين مستقلان عن بعضهما البعض، ذلك لانه عندما قمنا بتوزيع أفراد العينة الى فئات مهنية لم يحدث خلل يذكر في النسب المئوية الخاصة بفئات الدخل. ولم تبرز أختلافات واضحة. وتشير البيانات كذلك الى أن نسبة الموظفين الذين يحصلون على معدلات دخول منخفضة متساوية تقريبا مع نسبة العمال الذين يحصلون على معدلات الدخول ذاتها. ونجد مثل ذلك التساوي تقريبا بالنسبة للدخول المعقولة (١٠٠ دينار فما فوق).

جدول رقم (٢٤)

توزيع أفراد العينة المهاجرة غير الراضين عن عملهم بحسب المهنة ومستوى التعليم

المهنة / مستوى التعليم	موظف النسبة المئوية	عامل النسبة المئوية	المستويات التعليمية النسبة المئوية
أمي	٣٠٪	٣٣٫٣٪	٣١٫٦٪
دون الثانوي	١٠٪	٤٤٫٤٪	٢٦٫٣٪
ثانوي فما فوق	٦٠٪	٢٢٫٣٪	٤٢٫١٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

يتضح من البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٢٤) باعلاه أنه ليست هنالك علاقة بين المهنة ومستوى التعليم يمكن أن تسهم في جعل الفرد غير راض عن العمل الذي يمارسه.

فبمقارنة النسب المئوية الأصلية لفئات التعليم بالنسب المئوية للفئات المهنية، لم نجد اختلافات بارزة في النسبة المئوية الأصلية لفئات التعليم نتيجة توزيع أفراد العينة الى فئات مهنية، مما يؤكد أنه لا يوجد هنالك علاقة بين المهنة ومستوى التعليم تجعل الأفراد غير راضين عن المهن التي يمارسونها. وهذه النتيجة تؤكد لنا أن عدم رضى الأفراد عن الأعمال التي يمارسونها يعود الى العلاقة التي تربط بين المهنة ومستوى التعليم، والتفاعلات المتبادلة بينهما.

يتضح مما سبق أن الحراك المهني لدى المهاجرين ضئيل جداً، فقد تبين أن معظمهم لم ينتقل من عمل الى عمل آخر أو الى مهنة أخرى، وتبين أيضا أن النسبة الضيئلة التي غيرت مجالات عملها الأولى في مجتمع المهجر لم تتجاوز محاولات أغلبهم تغيير العمل مرة واحدة فقط. كذلك كشفت البيانات عن وجود نوع من الارتباط بين ضآلة الحراك المهني وبين رغبة المهاجرين في الاستقرار في أعمالهم وعدم الميل باتجاه تغييرها في المستقبل، فقد تبين أن معظم المهاجرين لا يرغبون في تغيير عملهم، وقد يكون لرضى المهاجرين عن الأعمال التي يمارسونها وقناعتهم بها دور في تعزيز هذه الرغبة بصرف النظر عن الدوافع والقوى المحتملة التي تكمن وراء ذلك، ذلك لأن الرضى عن المهنة قد يكون نتيجة لاختيار حر أو نتيجة لفعل قاهر. فالفرد قد يظل في وظيفة أو في مهنة معينة لأنه يريد أن يجعل منها وظيفة أو مهنة دائمة، وقد يظل فرد آخر في وظيفة أخرى لأنه لا يجد بديلا مقبولا أو عملا أكثر ملاءمة ومناسبة من عمله الحالي. وفي مقابل ذلك نجد أن المستويات التعليمية وطبيعة المهن ومعدلات دخول الأفراد قد لعبت من خلال تفاعلها وتكاملها، ومن خلال الارتباطات القائمة فيما بينها، دورا واضحا في عدم رضى المهاجرين عن مهنهم وأعمالهم وفي الرغبة في تغييرها واستبدالها بمهن وأعمال أخرى.

وعلى الرغم من ضآلة الحراك المهني الذي ميز الجماعات المهاجرة بعد استقرارها في مجتمع المهجر، فقد برز هذا الحراك بشكل واسع عند أول اتصال لهم في مجتمع المدينة، اذ وجدنا أن نسبة عالية من المهاجرين قد غيرت مجالات عملها التقليدي التي كانت تمارسها في المجتمع الأصلي الى مجالات عمل أخرى، وذلك بهدف التكيف والتلاؤم مع طبيعة النشاط الاقتصادي في المجتمع الجديد.

و يبدو أن عملية التكيف والتلاؤم هذه ضرورة حيوية بالنسبة للجماعات المهاجرة لأنها تكفل لها البقاء والاستمرار في الوجود. ومن ناحية أخرى فانه يمكن الاستنتاج أن الحراك المهني قد يكون واسعا عندما يرافقه حراك مكاني أو حراك جغرافي، وانه يصل الى أدنى مستوى له بعد أن يستقر المهاجر في المجتمع الجديد ويمضي على استقراره فيه فترة طويلة.

و يبدو أن نسبة قليلة من المهاجرين كانت ترغب بالتمسك بنمط الأعمال التقليدية على الرغم من الحراك المكاني، وقد تمثلت هذه الرغبة في تحركها الى مناطق قروية تحيط بمدينة أربد مثل مدينة الرمثا، ودير أبي سعيد، والبويضة، والخراج، وكفر أسد وغيرها قبل أن تستقر نهائيا في مدينة أربد، وقد بلغت نسبة هذه الجماعة حوالي ٣١٪ من حجم العينة المهاجرة ككل، وكانت هذه الجماعة تمارس بعض الأعمال المتصلة بالنشاط الزراعي قبل تحركها ثانية الى مدينة أربد. وهذا يدل دلالة واضحة على أن المهاجرين يخضعون لعملية تكيف تدريجي سواء أكان هذا التكيف يتعلق بالمهنة الجديدة أو بالمكان الجديد.

والسؤال الذي أصبح طرحه مشروعا الآن هوهل صاحب الحراك المهني ــ المكاني حراك اجتماعي؟ واذا كان ذلك كذلك فما هي معاييره ومقاييسه؟

قلنا أن الحراك الاجتماعي، هو انتقال الفرد من وضع اقتصادي اجتماعي معين الى وضع اقتصادي اجتماعي آخر. وقد رأينا أن معظم المهاجرين قد تحولوا بعد استقرارهم في مجتمع المهجر من الاشتغال بالمهن التقليدية التي يتصل معظمها بالنشاط الزراعي الى الاشتغال بالأعمال والمهن السائدة في مجتمع المهجر والتي تنسجم مع مؤهلاتهم وقدراتهم. وقد رأينا كذلك أنه ترتب على هذا التحول ارتفاع ملحوظ في معدلات دخولهم وعوائدهم النقدية، ولا شك أن ارتفاع الدخول يعد من بين المؤشرات والمحكات الجوهرية التي تدل على تحسين المستويات الاقتصادية للافراد. وقد تمثل بعض مظاهر هذا التحسن في بناء وحدات سكنية أرقى كثيراً من وحدات السكن السابقة التي كان يخلو معظمها من المرافق الصحية الضرورية. وقد استطاع نصف حجم العينة تقريبا بناء وحداتهم السكنية في أقل من سنتين تقريبا من استقرارهم في مجتمع المهجر، فيما تمكن النصف الباقي من بناء وحداتهم السكنية بعد أكثر من سنتين بقليل. ولم يبق سوى ١٠٪ من حجم العينة ككل تسكن بالأجرة. أن تخلص المهاجرين من السكن بالأجرة يعتبر بحد ذاته مؤشرا هاما من مؤشرات، رقي مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

جـدول رقم (٢٥)
توزيع الأفراد المهاجرين الذين بنوا وحدات سكنية بحسب المدة

المدة التي استغرقها المهاجر حتى بنى الوحدة السكنية	العـدد	النسبة المئوية
بعد أقل من سنة	٣١	٢٩٫٢٪
بعد سنة	١٣	١٢٫٠٪
بعد سنتين	١١	١٠٫٤٪
بعد أكثر من ذلك بقليل	٥١	٤٨٫٤٪
المجموع	١٠٦	١٠٠٪

ومما يلفت النظر حقا أن معظم المهاجرين قد بنوا وحداتهم السكنية في مجتمع المهجر بعد فترة زمنية قصيرة نسبيا، وهو شيء غير متوقع وغير مألوف بالنسبة للمهاجرين عموما.

ولكن المهاجرين قدموا تفسيرا مقنعا لهذا الانجاز السريع. و يتمثل هذا التفسير في تدني أسعار الأرض في مدينة أربد في تلك الفترة وبخاصة الأراضي الزراعية التي كانت تحيط بالمدينة والتي أصبحت اليوم تشكل بعض ضواحيها الهامشية. روى لي بعض أفراد العينة أن سعر الدونم الواحد لم يتجاوز في تلك الفترة ثلاثمائة دينار أردني في منطقة التركمان وحوالي مئتي دينار في منطقة حنينا وهما المنطقتان اللتان يتركز فيها معظم المهاجرين من منطقة الأغوار الشمالية. و يضاف الى تدني أسعار الأرض في تلك الفترة كعامل أساسي وحيوي لبناء الوحدات السكنية في فترة قصيرة، استخدام قوة عمل بشرية في البناء دون مقابل نقدي، ذلك لأن الغالبية العظمى من المهاجرين قد استخدموا أفراد أسرهم وزوجاتهم في أعمال البناء المختلفة، وقد اشتملت نسبة ليست قليلة من هذه الوحدات السكنية على معظم المرافق الصحية الضرورية بالاضافة الى اشتمالها على غرف مستقلة للجلوس لتناول الطعام.

وقد لاحظ الباحث كذلك في أثناء زيارته لأفراد العينة في مرحلة تعبئة صحائف الاستبيان أن الغالبية العظمى من الوحدات السكنية في منطقة حي التركمان وفي شارع فلسطين وفي شارع ايدون في الطرف الجنوبي من المدينة مؤثثا تأثيثا معقولا ومناسبا، على عكس الوحدات السكنية في منطقة حنينا التي ينقص معظمها مثل هذا التأثيث والتي لا يختلف تأثيثها اختلافا كبيرا عما هو موجود في المجتمع الأصلي.



الفصل الرابع
دوافـــع الهجـــرة

دوافـــع الهجـــرة

طرح الباحثون والدارسون مجموعة من النماذج أو الطرز models المفسرة للهجرة بشكل عام. ويمكن القول مع «بونينج» W.R. Bohning ان هذه النماذج على تعددها وتنوعها يمكن تصنيفها الى ثلاثة نماذج[1].

وهذه النماذج الثلاث هي:ـ

النموذج الأول: نموذج المسافة ـــ الجذب. وقد تزعم هذا الاتجاه كبار العلماء التقليديين أمثال «رافينستين» Ravenstein و «ستوفر» Stouffer

النموذج الثاني: نموذج الطرد ـــ الجذب Push — Pull أو ما يسمى الفائدة ـــ التكلفة، ويتزعم هذا الاتجاه «جاستيد» Gasted و «جروبل» Grobel و «سكوت» Scott و «تودارو» Todaro و «روجرز» Rogers

النموذج الثالث: نموذج «الامكانية» Posibility أو ما يسمى بسلسلة الهجرات لمفسرة اجتماعيا. مثل «ماكدونلد» Macdonald

وقد وجه بونينج Bohning الى هذه النماذج الثلاث مجموعة من الانتقادات تنطوي على قدر من الحقيقة، فالنموذج الأول الذي يركز على أن هجرة الأفراد تتحدد بحجم المساحة أو المسافة التي تفصل بين المكانين، يشير الى ضآلة فرص الفرد في الاختيارات أو انتفائها نهائيا، ويقول بونينج ان الدراسات أثبتت عقم هذا النموذج وأشارت الى أن التحركات السكانية تتحدد غالبا وفق اختيارات الأفراد وفي ضوء قرارات تتم عن اختيار ذاتي بحت[2].

أما نظرية الطرد ـــ الجذب التي تبناها على الأغلب علماء الاقتصاد التقليديون فقد استندت على افتراض أساسي مؤداه أن التحركات السكانية تتم على الأغلب في ضوء تصورات الأفراد للقيم المادية المترتبة على تحركهم الى أماكن أخرى بديلة، وقد واجهت هذه النظرية هي الأخرى بعض التحديات. فالافتراضات التي استندت اليها في تجانس الدوافع وامكانية توفير البدائل والحصول عليها هي افتراضات غير واقعية. وتتمثل هذه المشكلات في أن المحددات الأساسية لقرارات الفرد في التحرك غالبا ما تكون قرارات بفعل قوى وعوامل خارجية مثل توفر الفرص في مكان ما وعدم توفرها في مكان آخر. يضاف الى ذلك مجموعة من العوامل الأخرى مثل العوامل النفسية والصحية والسياسية غير المحددة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان مقياس التكلفة الذي قد يستند اليه الفرد في تحركه يتأثر بمتغيرات

---

(١) Population Bulletin of the United Nations — Economic Commission for W. Asia. No 17 — December. 1979 — P. 4

٢ — Ibid. p.7.

وانظر كذلك الدراسة التي قام بها كاتب هذه الأسطر في «الهجرة والتغير الثقافي في ضوء النظرية البنائية ـــ الوظيفية. دراسة على عينة من المهاجرين الريفيين «قرية سوف» الى مدينة عمان». رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة القاهرة ١٩٧٧. حيث تبين أن معظم المهاجرين من قرية سوف اتجهوا مباشرة الى مدينة عمان دون أن يستقروا في مدينة جرش على الرغم من قربها من قريتهم الأصلية «سوف».

الهجرة ذاتها. وأكثر من ذلك فان نتائج التجارب في هذا المجال يمكن أن تتنوع بتنوع المجموعات البشرية، الى جانب أن الجماعات تتحرك بسرعة من موضع الطرد الى موضع الجذب والعكس بالعكس، بحيث يصبح التميز بينها أي بين عامل الطرد وعامل الجذب لا معنى له.

ان علماء الاقتصاد يبتدئون من افتراضات الانثرو بولوجيين التي مؤداها أن الانسان هو فرد عقلاني ومرشد بصورة كافية فيا يتصل بحاجاته الاقتصادية. ولكن اذا سلمنا بفائدة هذه الفرضية لأغراض توجيهية فانها تفشل في هذا المعنى الضيق في وضع يدها على الحقيقة كلها. والا فلماذا نجد من بين الأفراد الذين يحتلون مراتب ومواضع اقتصادية متماثلة ومؤثرات اجتماعية متشابهة ان نسبة منهم فقط يتعين عليها أن تتحرك عمليا كاستجابة لتباينات الفرص.

اننا نستطيع أن نتكلم فقط عن تفسيرات قيمة من هذا النوع عندما يتم التحرك تحت ظروف ومثيرات متساوية. وبالاضافة الى ذلك فان هذه النظرية تتجاهل بعض الخصائص والمتغيرات الأساسية ذات الصلة بالموضوع. ان العنصر العقلاني الذي ينطوي عليه قرار الفرد في الهجرة من الوجهة الاقتصادية هو عنصر جزئي و يعتمد على تنوعات الشخصية والمعلومات والعواطف والاستقلالية في اتجاهات الفرد وميوله.

يتضح مما سبق أن نظرية واحدة بعينها لا يمكنها أن تستوعب جميع الدوافع التي تقف وراء قرار الفرد في التحرك والهجرة الى مكان آخر ذلك لأن الدوافع تتنوع من مجتمع الى مجتمع آخر ومن زمن الى زمن آخر. وان هذه الدوافع في تنوعها وتباينها ترتبط بمجموعة الظروف والشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها سواء في منطقة الأصل أو في منطقة الهجرة وسواء في داخل القطرأو في خارجه. كما أن هذه الدوافع تتنوع بحسب المقاصد الحقيقية للأشخاص المهاجرين وبحسب اهتماماتهم. و يبدو أنه من المناسب أن نربط بين هجرة الأفراد وبين رغبتهم في اشباع حاجة معينة. وفي ضوء هذه الفرضية يمكن القول أن الناس يهاجرون لأنهم يشعرون أنهم بحاجة الى شيء ما وأنهم يرغبون في اشباع هذه الحاجة. وقد تكون هذه الحاجة اقتصادية أو اجتماعية أو سيكلوجية، وعندئذ يكون الأفراد مهيئين للتحرك الى أي مكان تتوفر لهم فيه فرص العمل لاشباع احتياجاتهم. غير أن قرار الفرد في التحرك يتحدد مع ذلك بقدرته على دفع نفقات تنقله وما يرتبط بذلك من أجور تتطلبها وسائط النقل المختلفة. وقد تشكل هذه الشروط المسبقة عائقا مسبقا أمام الفقراء. ولا شك أن المعلومات التي يحصل عليها القرو يون قبل تحركهم الى أماكن توفر فرص العمل تلعب دورا كبيرا في اتخاذ قرار الهجرة. ولكنها في الوقت ذاته قد تحد من حجم هذه التحركات. وبالاضافة الى ذلك فان قنوات الاتصال بين المجتمع الأصلي والمجتمع الذي ينوي المهاجر الاستقرار فيه تشكل هي الأخرى شرطا مسبقا للهجرة.

ومهما يكن من أمر فان الحاجة الى اشباع رغبة ما لدى الفرد هي التي تقف وراء قراره في التحرك والهجرة. وعندئذ يصبح مجموع الدوافع يكافيء — من حيث الحجم والعدد — مجموع الحاجات

الانسانية. فالفرد يتخذ قراره في الهجرة عندما يفقد توازنه في ظل ظروف معينة لا تقوى على تلبية احتياجاته الأساسية والثانوية. وفي هذه الحالة يصبح من الضروري كما أشار «ملبانك» Milbank تطوير نظرية تعالج عدة عوامل وعدة علاقات ترابطية[1].

ان الحراك الجغرافي بحد ذاته قد لا يخلق فرصا أفضل في مجتمع المهجر. ولكنه في الوقت ذاته يكشف عن شروط وأوضاع اقتصادية اجتماعية قاسية في المجتمع الأصلي تدفع بالفرد الى الهجرة لاشباع احتياجاته الأساسية. وعندئذ تكمن معرفة الدوافع في دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة في المجتمع الأصلي دراسة تحليلية. أما قوى الاغراء في مجتمع المدينة فلا يمكن أن تلعب دورا كبيرا في جذب الأفراد الريفيين الا من خلال ارتباطها بتلك الظروف والأوضاع القائمة في مجتمع القرية وافتقار الأخيرة الى تلك العناصر والقوى بصورة ملحوظة. و بالاضافة الى ذلك فان عناصر الجذب في مجتمع المدينة لا تشكل دوافع الا لدى الأشخاص الذين يتوقعون الحصول على مراكز اجتماعية أرقى أو تحقيق معدلات دخول أعلى.

في ضوء هذه الاعتبارات فان معرفة الدوافع الحقيقية لهجرة الريفيين من الأغوار الشمالية الى مدينة اربد يقتضي منا دراسة الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة في المجتمع الأصلي دراسة علمية تحليلية وربط مجموعة الدوافع التي يمكن التوصل اليها بتلك الدوافع القائمة في مجتمع المهجر نظرا لما يمكن أن يقوم بين هذه الدوافع من ترابطات وعلاقات تساندية.

جدول رقم (٢٦)
توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب دوافع الهجرة

الدافـــع	العـــدد	النسبة المئوية
توفر العمل	٣٦	٢٨ر٠٪
الحرب	٦٧	٥٢ر٣٪
التعليم	٠٢	١ر٦٪
وجود الأقارب	١٩	١٥ر٠٪
شراء العقارات	٠٤	٣ر١٪
المجموع	١٢٨	١٠٠٪

Fund M. Milbank. Emerging Tecniques in Population Reserarch — N. Y. 1963. P. 280.

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أن معظم المهاجرين قد اتخذوا قراراتهم في التحرك بفعل الحرب بينما احتل دافع التحرك من أجل العمل المرتبة الثانية. وعلى الرغم من أن الحروب تعد من أقوى العوامل الطاردة للسكان بشكل جماعي فان معدلات التحرك العالية نسبيا بفعل هذا العامل (في مجال هذه الدراسة) قد تكون مضللة الى حد ما. ذلك لأن الحروب تشكل على الأغلب ظروفا طاردة استثنائية، ولا تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي في الوطن الأصلي ولا قوى الاغراء والجذب التي تميز المجتمعات المستقبلة أو أماكن الوصول. واذا أضفنا معدلات التحرك التي تمت بفعل وجود الأقارب في المدينة وشراء العقارات فيها الى معدلات التحرك التي تمت بفعل توفر فرص العمل في المدينة، نجد أن عامل الحرب لا يلعب الدور الأساسي والمهم في اتخاذ قرار التحرك. ومن ناحية أخرى فقد أوضحت البيانات التي أمكن جمعها بخصوص امكانية عودة المهاجرين الى بلدانهم الأصلية ان نسبة قليلة من المهاجرين أبدت رغبتها في العودة على الرغم من أن الحرب قد انتهت منذ أربعة عشر عاما أو بعد تحركهم بأقل من سنتين مما يدل على أن عامل الحرب يشكل عاملا معجلا في الهجرة أكثر منه عاملا أساسيا.

و يوضح الجدول رقم (٢٧) أن نسبة ليست قليلة من المهاجرين قد اتخذت قرارها في التحرك الى مدينة اربد قبل أن تندلع الحرب في بيئاتهم الأصلية. انظر الجدول رقم (٢٧)

جدول رقم (٢٧)

توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب تاريخ السكن في مجتمع المهجر

تاريخ السكن	العــدد	النسبة المئوية
قبل عام ١٩٦٧	١٩	٪١٦
عام ١٩٦٧	٢١	٪١٨
عام ١٩٦٨	٧٠	٪٥٩
عام ١٩٧١ وما بعدها	٨	٪٧
المجمــوع	١١٨	٪١٠٠

يتبين من الجدول أعلاه أن معظم المهاجرين تحركوا الى مدينة ابد في عام ١٩٦٨ وهو العام الذي شهد حرب الاستنزاف بين الجيش العربي الأردني وجيش منظمة التحرير الفلسطيني من جهة وبين جيش الاحتلال الصهيوني. غير أن نسبة ليست قليلة ــ كما تشير البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه ــ قد تحركت الى مدينة اربد قبل اندلاع الحرب. مما يؤكد أن هنالك ظروفا مسبقة قد تفاعلت فيما بينها ودفعت بالأفراد لاتخاذ قرار التحرك.

واذا صرفنا النظر عن مسألة تصنيف الدوافع وتدريجها من حيث الأهمية والفاعلية في اتخاذ قرارات التحرك فان التعرف على القوى والدوافع الحقيقية للهجرة يتطلب من الباحث الوقوف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة في منطقة الأصل واختيار المقاييس والمعايير الملائمة لتحقيق هذه الغاية. ثم ان التعرف على هذه الظروف يُلقّي مزيدا من الأضواء على الدوافع المعلنة ويخضعها للاختبارات الامبريقية، «الواقعية». ولعل أبرز هذه المعايير تتمثل في معدل الدخل السنوي للفرد وكفايته في اشباع احتياجاته الأساسية يضاف الى ذلك طبيعة العمل واستمراريته والنشاط الزراعي القائم وفاعليته في تثبيت الأفراد أو دفعهم الى الهجرة ثم الخدمات الاجتماعية المتاحة والمرافق العامة المختلفة الى غير ذلك من المعايير التي يمكن أن تكشف عن الدوافع الحقيقية التي تكمن وراء اتخاذ الأفراد قرار التحرك والهجرة. وبما أن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة في المجتمع الأصلي لم تشكل قوى طاردة لجميع أفراد العينة المهاجرة بصورة صريحة وواضحة حسب ما جاء في البيانات لذلك فان تحليلنا لهذه الظروف والأوضاع سوف يقتصر على الأفراد الذين أجابوا أنهم تحركوا الى مدينة اربد بفعلها وتحت وطأتها. ولألقاء مزيد من الأضواء على طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في المنطقة حتى عام ١٩٧٣ فسوف نستعين بنتائج بعض الدراسات التي أجريت حول الموضوع ذاته.

يعتقد الباحث أن الكشف عن معدلات دخول الأفراد قبل الهجرة والوقوف على مستوى الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة التي كانت قائمة في المجتمع الأصلي بالاضافة الى معرفة الأساليب والطرق الزراعية التي كانت سائدة وقتذاك قد تسهم الى حد كبير في توضيح ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في المنطقة قبل الهجرة.

جدول رقم (٢٨)

توزيع أفراد العينة المهاجرة بفعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية بحسب معدلات الدخل قبل الهجرة

معدلات الدخل الشهري بالدينار	العـــدد	النسبة المئوية
أقل من ٥٠	٢٤	٥٢٫١٪
٥٠ —	١٦	٣٥٪
١٠٠ —	٠٢	٤٫٣٪
١٥٠ فما فوق	٠٤	٨٫٦٪
المجمـــوع	٤٦	١٠٠٪

يتضح من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٢٨) أعلاه أن نصف أفراد العينة تقريبا كانت معدلات دخولهم الشهرية تقل عن خمسين دينارا في الشهر.وأن حوالي ٨٧٪ منهم لم تصل معدلات دخولهم الشهرية الى مئة دينار شهريا . وعلى الرغم من أن تكاليف الحياة المعيشية كانت أقل مما هي عليه اليوم، وعلى الرغم من أننا نفترض أن هؤلاء المهاجرين كانوا يحصلون على دخول عينية بالاضافة الى دخولهم النقدية، الا أن الباحث يعتقد أن معدلات الدخول ككل لم ترق الى مستوى توفير المعيشة المناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار مقاييس الحياة المعيشية المناسبة في تلك الفترة. ومما يؤكد ذلك أن هنالك دراسات أجريت حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك المنطقة في الفترة ما بين ١٩٦٥—١٩٦٦ أشارت الى تدني مستوى دخول الأفراد، وبخاصة الأفراد الزراعيين. فقد كشفت هذه الدراسة أن معدل الدخل الصافي للدونم الواحد لم يتجاوز ١٣٫٦ دينار في السنة وأن هذا المعدل يزيد ٥٪ عن معدل الدخل الصافي للدونم في السنة السابقة[1]. كذلك فقد أشارت هذه الدراسة الى أن حوالي ٩٠٪ من الأفراد الزراعيين لم تكن لديهم معرفة كافية في الأساليب والمهارات الزراعية أو في طرق تحسينها، وأنه لم يكن في المنطقة قوى عاملة أو مدربة على العمل الزراعي. وقد توصلت الدراسة كذلك الى أنه من بين المشكلات العديدة التي كان يعاني منها المزارعون مشكلة الحصول على الأموال اللازمة لتغطية نفقات مشاريعهم الزراعية. أما القروض الحكومية، فعلاوة على عدم كفايتها فانها لم تكن منظمة

(١) Awwad Abdul Wahhab jamil, Agricultural Production and income in the east Ghor Irrigation project. Pre and Post canal. United State agency for international development — Amman. 1967. P. 2.

أو موجهة وفق الاحتياجات الفعلية للمزارعين. وبالاضافة الى ذلك فقد كانت تنقصهم البذور الزراعية المحسنة، والأسمدة الكيماوية والآلات الزراعية الحديثة ووسائط النقل والمواصلات الملائمة[1].

ومما لا شك فيه ان معدلات دخول الأفراد في هذه المنطقة ترتبط الى حد كبير بحجم الانتاج الزراعي وكميته، وان حجم الانتاج الزراعي وتزايده يعتمد بدوره على كفاءة الأساليب والطرق الراعية المستخدمة، والقوة البشرية العاملة وتوفر البنية التحتية الملائمة. وبما أنه لم يتحقق للنشاط الزراعي في تلك الفترة معظم هذه الركائز والمقومات، فقد بقي الانتاج الزراعي دون المستوى المطلوب فانخفضت بذلك معدلات دخول الأفراد.

وفي دراسة أحدث أجريت في عام ١٩٧٣ حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الغور الشرقية ككل وجد أن منطقة الغور الشمالي قد أحرزت بعض التطور في مجال النشاط الزراعي، وقد تمثل ذلك في تزايد القوة البشرية العاملة التي تعمل بأجر، وتزايد المساحات الزراعية المستغلة[2].

غير أن الدراسة قد أشارت الى أن المنطقة كانت تفتقر الى الخدمات والتسهيلات الاجتماعية الملائمة في مجال الخدمات التعليمية. فقد أشارت هذه الدراسة الى أن حوالي ٦٨٫٩٪ من السكان الذين تزيد أعمارهم على ١١ سنة لا يعرفون القراءة والكتابة[3]، مما يدل على تفشي الأمية في تلك المنطقة. وعلى الرغم من أن الدراسة أشارت الى أن ٧٨٫٢٪ من السكان كانوا يملكون المنازل التي تأويهم الا أن معظم هذه المنازل كانت تفتقر الى المرافق الأساسية والتسهيلات الاجتماعية المختلفة كالحمامات والمطابخ. فقد تبين أن نسبة الأسر التي كانت تشتمل وحداتها السكنية على حمام مستقل حوالي ١٣٪ من مجموع الأسر، وان حوالي ٤٨٪ من مجموع الأسر لم تشمل منازلها على مطابخ مستقلة[4]. وقد وجد كذلك أن معظم المساكن كانت مبنية من مواد تقليدية قديمة انظر الجدول رقم (٢٩)[5].

١- Awwad Abdul Wahhab Jamil Op. cit. p. 3.

٢- دائرة الاحصائات العامة. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الغور الشرقية ١٩٧٣، ص ٣٦.

٣- دائرة الاحصاءات العامة. الدراسة الاقتصادية لمنطقة الغور الشرقية ١٩٧٣ ص ٤٤.

٤- دائرة الاحصاءات العامة. المرجع السابق، ص ١٣٧.

٥- دائرة الاحصاءات العامة. المرجع السابق، ص ١٤٣، أخذ عن جدول رقم (٢٣) نفس الصفحة.

جدول رقم (٢٩)

توزيع المساكن في منطقة الغور الشمالي بحسب المادة المستخدمة في البناء كما هو في آذار ١٩٧٣

نوع المادة المستخدمة في البناء	عدد المساكن	النسبة المئوية
زينكو	٣٤	١٪
لبن وطين	٤٠٩٢	٨٥٪
حجر ودبش	١٤	—
لبن اسمنت	١٨٣	٤٪
اسمنت مسلح	٢٧٠	٦٪
حجر منحوت	١٦	—
خيم	٢٦	١٪
بيوت شعر	١٦٨	٣٪
أخرى	١٤	—
المجمـــوع	٤٨١٧	١٠٠٪

يتبين من ادخالات الجدول رقم (٢٩) أعلاه أن المادة المستخدمة في بناء المنازل التي تسكنها الأسر أصبحت مادة قديمة، ولا تصلح لأغراض السكن الملائم في العصر الحاضر. وبالاضافة الى ذلك فقد بينت الدراسة أن أكثر من ثلثي عدد الوحدات السكنية في منطقة الغور الشرقية ككل تقل مساحة كل منها عن ٣٦ مترا مربعا. بينما بلغت نسبة المساكن المأهولة التي تقل مساحة كل منها عن ستة عشر مترا مربعا حوالي ٢٠٪[١].

ولا شك أن هذا النمط من المساكن بالاضافة الى افتقارها الى المرافق الأساسية يشكل قوى طاردة للسكان وبخاصة عندما يقارنون أوضاعهم السيئة بالأوضاع السائدة في مجتمع المدينة.

وقد انعكست هذه الأوضاع الاجتماعية المتردية في اجابات أفراد العينة من المهاجرين، وبخاصة ما يتصل منها بضآلة حجم الخدمات الاجتماعية التي كانت متوفرة في المجتمع الأصلي قبل هجرتهم.

---

١ ــ دائرة الاحصاءات العامة المرجع السابق ص ٥٦.

جدول رقم (٣٠)
توزيع أفراد العينة بحسب نوع الخدمات الاجتماعية التي كانت تنقصهم قبل الهجرة *

نوع الخدمات التي كانت تنقصهم	العــدد	لنسبة المئوية
كهرباء	٣٦	٧٠٪
مــاء	٣٢	٦٣٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة كانوا يعانون من نقص حاد في بعض الخدمات الاجتماعية كالماء والكهرباء. أما الخدمات الاجتماعية الأخرى كالخدمات التعليمية ووسائط النقل والطرق والخدمات الصحية، فيبدو أنها كانت متوفرة ولكن ليس بشكل كاف.

وهكذا نرى أن مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية الذي كان سائدا في المجتمع الأصلي قبل الهجرة كان مستوى متدنيا يشجع الفرد على اتخاذ قرار التحرك والهجرة الى أي مكان آخر تلوح فيه فرص أفضل ومستويات اقتصادية واجتماعية أرقى.

لقد اهتمت الحكومة مؤخرا بتحسين هذه الظروف وتطوير المنطقة ككل وبخاصة بعد عام ١٩٧٣، نظرا لأهميتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي على المستوى القومي. وقد نجحت الحكومة بالفعل في أن تجتذب الى المنطقة أعدادا من السكان الذين هجروها، وأعدادا أخرى من الأيدي العاملة من خارج المنطقة، حيث باشرت بتنفيذ بعض المشاريع التنموية وبخاصة ما يتصل منها بتطوير البنية التحتية. ولكن هل نجحت هذه المشاريع في تطوير النشاط الزراعي الذي يميز المنطقة؟ وهل ارتفعت معدلات دخول الأفراد؟ وهل تحسنت مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية؟ للاجابة على هذه التساؤلات لا بد أن نخصص فصلا للحديث عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت المنطقة بعد عام ١٩٧٣.

* هذه الأعداد والنسب للأفراد الذين هاجروا بفعل ظروف اقتصادية ــ اجتماعية فقط.
١ ــ دائرة الاحصاءات العامة. المرجع السابق، ص ٥٦.

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية في منطقة المجتمع الأصلي بعد عام ١٩٧٣:

يبدو أنه من المناسب أن نستهل دراستنا لهذا الموضوع بالتعرف على معدلات الدخول السنوية لأفراد العينة في المجتمع الأصلي ومدى كفايتها في تغطية نفقات احتياجاتها المختلفة.

جدول رقم (٣١)
توزيع أفراد العينة من المجتمع الأصلي بحسب معدلات الدخل

معدل الدخل السنوي بالدينار	العــدد	النسبة المئوية
أقل من ٦٠٠ دينار	٦٥	٤٢٫٨٪
٦٠٠ —	١٢	٠٨٫٠٪
٧٠٠ —	١٣	٠٨٫٥٪
٨٠٠ —	١١	٠٧٫٢٪
٩٠٠ —	٠٧	٠٤٫٤٪
١٠٠٠ —	١٢	٠٨٫٠٪
١١٠٠ فما فوق	٣٢	٢١٫١٪
المجموع	١٥٢	١٠٠٪

يتضح من البيانات التي يتضمنها هذا الجدول أن حوالي (٤٣٪) من حجم العينة يقل معدل دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار في السنة أي أقل من ٥٠ دينارا في الشهر. يضاف الى هذه النسبة كذلك حوالي (٢٨٪) من حجم العينة يقل معدلات دخولها السنوية عن ٩٠٠ دينار أي حوالي ٨٠ دينارا في الشهر. وهذا يعني أن (٧١٪) من حجم العينة تعيش دون المستوى الانساني المطلوب خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار التزايد المستمر في أسعار السلع والحاجيات دون تمييز بين الريف والحضر. وعلى الرغم من أنه ليس هنالك مقاييس عالمية ثابتة للدخل المعقول أو المناسب بسبب تنوع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، فان معدلات الدخل السنوي هذه لا تغطي جميع احتياجات السكان ومتطلباتهم. أنظر الجدول رقم (٣٢).

جدول رقم (٣٢)

توزيع أفراد العينة من المجمع الأصلي بحسب كفاية الدخل في تغطية احتياجاتهم

كفاية الدخل	العدد	النسبة المئوية
يغطي كل الاحتياجات	٣٠	٢٤٫٤٪
ثلثي الاحتياجات	٣٣	٢٣٫٠٪
نصف الاحتياجات	٢٧	١٨٫٦٪
أقل من النصف	٤٩	٣٤٫٠٪
يزيد عن الاحتياجات	صفر	
المجموع	١٤٤	١٠٠٪

يشير الجدول رقم (٣٢) الى أن (٢٤٫٤٪) فقط من حجم العينة هي التي يكفي دخلها السنوي لاشباع احتياجاتها وأن الغالبية العظمى من أفراد العينة تشبع نصف احتياجاتها فقط، أو أقل من النصف أيضا

هذا ويتجه بعض أفراد العينة الى البحث عن مصادر أخرى في محاولة منهم لتغطية بعض الاحتياجات الأساسية الضرورية، فقد تبين أن حوالي ٤٥ شخصا أو (٢٩٫٦٪) من حجم العينة تمكنت من توفير مصادر دخل أخرى بالاضافة الى مصادر دخلها الأساسية.

ويوضح الجدول رقم (٣٣) أن حوالي (٣١٪) من هؤلاء تقل معدلات دخولهم السنوية الاضافية عن ٥٠ دينار وأن حوالي (٢٠٪) منهم يزيد معدل دخولهم السنوية الاضافية عن ٥٠ دينار ويقل عن ٧٠ دينار في الشهر، وفي الوقت الذي عملت فيه مصادر الدخل الاضافية على توسيع الفجوة في دخول المواطنين في المجتمع الأصلي الا أن النسبة العددية الضئيلة لهؤلاء بالاضافة الى تدني معدلات الدخول الاضافية لا تغير كثيرا من الواقع الاقتصادي المتدني الذي يعيشه السكان في المجتمع الأصلي.

جدول رقم (٣٣)
توزيع أفراد العينة بحسب معدلات الدخل الاضافي بالشهر

المبالغ الشهرية بالدينار	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٥٠ دينار	١٤	٣١ر٠٪
٥٠ ـــ	٩	٢٠ر٠٪
٧٠ ـــ	٣	٠٧ر٣٪
٩٠ ـــ	٢	٠٤ر٣٪
١١٠ فما فوق	١٧	٣٧ر٤٪

ومما يزيد الوضع سوءا أن حوالي (٥٠٪) من فئة العمال يقضون أكثر من ثلثي أيام السنة دون عمل. ولا شك أن البطالة في أي مجتمع من المجتمعات تشكل ظروفا طاردة لهذه الفئة من الناس. أنظر الجدول رقم (٣٤).

جدول رقم (٣٤)
توزيع أفراد العينة من الفئة العاملة بحسب عدد أيام العمل في السنة

عدد أيام العمل في السنة	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٦٠ يوما	٢	١٢ر٠٪
٦٠ يوما ـــ	١	٠٥ر٩٪
٩٠ ـــ	٤	٢٣ر٢٪
١٢٠ ـــ	٢	١٢ر٠٪
١٥٠ فما فوق	٨	٤٦ر٩٪
المجموع	١٧	١٠٠٪

وبمقارنة معدلات الدخول التي يحصل عليها أفراد العينة المهاجرة في مجتمع المهجر مع معدلات الدخول التي يحصل عليها أفراد العينة في المجتمع الأصلي، يتبين لنا مدى الترابط بين قرار الفرد في التحرك وبين الظروف الاقتصادية والمعيشية في المجتمع الأصلي.

جدول رقم (٣٥)

توزيع أفراد العينة بحسب معدلات دخولهم السنوية

معدلات الدخل السنوي بالدينار	المجتمع الأصلي		المهاجرون	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٦٠٠ دينار	٦٥	٤٢٫٨٪	١٣	١٢٫٢٪
٦٠٠ —	١٢	٨٪	١٢	١٢٫٢٪
٧٠٠ —	١٣	٨٫٥٪	١٠	٩٫٥٪
٨٠٠ —	١١	٧٫٢٪	١٦	١٥٫١٪
٩٠٠ —	٧	٤٫٤٪	١٢	١١٫٤٪
١٠٠٠	١٢	٨٪	٨	٧٫٤٪
١١٠٠ فما فوق	٣٢	٢١٫١٪	٣٥	٣٣٫٠٪
المجموع	١٥٢	١٠٠٪	١٠٦	١٠٠٪

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن (٣٣٪) من حجم العينة المهاجرة تحصل على دخل معقول ومناسب في مقابل (٢١٪) من عينة المجتمع الأصلي. و يبين الجدول كذلك أن (٤٣٪) من حجم العينة في المجتمع الأصلي يقل معدلات دخلها السنوي عن ٦٠٠ دينار في مقابل (١٢٫٣٪) من عينة الجماعة المهاجرة. وفي الوقت الذي يلاحظ أن هنالك تدرجا تصاعديا في معدلات الدخول بالنسبة لأفراد العينة المهاجرة فاننا لا نجد مثل ذلك في عينة المجتمع الأصلي بل نجد بدلا من ذلك قفزة واسعة في معدلات الدخول في أعلى السلم الهرمي لتوزيع معدلات الدخول مما يشير الى وجود فروق حادة في معدلات الدخل في المجتمع الريفي أكثر منه في المجتمع الحضري.

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لسكان المجتمع الأصلي :ـ

يكاد ينعقد الاتفاق فيما بين علماء الاجتماع والديموجرافيا والاقتصاد في أن الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية سواء في المجتمع الأصلي أو في مجتمع المهجر تشكل الركن الأساسي في اتخاذ قرار التحرك والهجرة الى مكان آخر. فقد أشارت الدراسات والأبحاث المتخصصة أن هنالك نوعا من الترابط بين ظروف النظام الاقتصادي وطبيعة الحياة الاجتماعية وبين الهجرة. و يسلم الباحثون الاجتماعيون بأن الهجرة ترتبط بوجه عام بعدم كفاية الموارد الاقتصادية أوعدم كفاية فرص التقدم الاقتصادي للفرد، فيتجه لذلك صوب المناطق التي تتوفر فيها هذه الفرص. و يرتبط بهذا أيضا عدم

كفاية الموارد المحلية في اشباع حاجات السكان المتزايدة[1]. و يرتبط بالظروف الاقتصادية كذلك نظام ملكية الأرض ونظام التوريث الذي يؤدي الى تفتيت الأرض باستمرار لأكثر من جيل[2]. يضاف الى ذلك أيضا عدم استخدام الطرق والأساليب الزراعية الحديثة وعدم استغلال الأرض واستثمارها استثمارا نافعا وبروز قيم اقتصادية جديدة تعتمد تخطيطا يقوم على الموازنة بين الربح والخسارة وتحتاج الى نظرة تحليلية بعيدة المدى لم يتكيف معها الفرد القروي بعد. لذلك فانه يفضل ترك الأرض في هذه الحالة و يتجه الى مكان آخر يوفر له فرصة عمل تتلاءم مع امكاناته وقدراته. وتشير الدراسات كذلك الى أن افتقار المجتمع الأصلي الى الخدمات والتسهيلات الاجتماعية المختلفة أو عدم كفايتها في اشباع احتياجات السكان هناك تلعب دورا كبيرا في دفع الأفراد الى الهجرة واتخاذ قرار التحرك طمعاً في الحصول عليها في الأماكن التي تتوفر فيها مثل المدن والمراكز الحضرية الكبرى. وتشتمل عادة على الخدمات الصحية والمدارس والكهرباء ووسائط النقل والمستشفيات وغيرها.

ونتناول في هذا الفصل مجموعة الخصائص والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تميز المجتمع الأصلي للمهاجرين، وبخاصة ما يتصل منها بالنشاط الزراعي وما يشتمل عليه من أنشطة فرعية وجوانب مختلفة. ونتناول كذلك طبيعة الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة القائمة هناك وتحديد مستوياتها وفاعليتها. ونستهل دراستنا لهذا الجانب بالملكيات الزراعية وعلاقة المزارعين بالأرض وطرق استثمارها والعمليات الزراعية المستخدمة، وما يرتبط بها من طرق ووسائل زراعية حديثة وارشاد زراعي، وما يسندها من مؤسسات اجتماعية واتحادات نوعية لها صلة أساسية بالعملية الزراعية.

---

١ ــ محمد أحمد محجوب، الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي، وكالة المطبوعات بالكويت، دون تاريخ ص ٤٥.
٢ ــ محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٢٨.

جدول رقم (٣٦)

توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب الوضع القانوني للتصرف بالحيازة وبحسب أسلوب المشاركة واستغلال المالكين للأرض والمشاركة في ملكيتها

العلاقة بالأرض	العدد	النسبة المئوية
ملك	٧٢	٦٣٫٨٪
مشاركة	٢٤	٢١٫٠٪
استئجار	١٧	١٥٫٢٪
المجمــوع	١١٣	١٠٠٪
صيغة المشاركة		
على النصف	١٨	٧٥٪
على الثلث	٦	٢٥٪
المجمــوع	٢٤	١٠٠٪
اسهام المالكين بزراعة أرضهم		
يزرعها بنفسه	٥٣	٧٣٫٦٪
مشاركة	١٩	٢٦٫٤٪
المجمــوع	٧٢	١٠٠٪
مشاركة بالملكية		
مسجلة باسمه فقط	٤٠	٥٥٫٦٪
باسمه واسم اخوانه	١٤	١٩٫٤٪
باسمه وأسماء آخرين	١٨	٢٥٫٠٪
المجمــوع	٧٢	١٠٠٪

تشير البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه الى أن معظم أفراد العينة الذين يعملون في الزراعة يملكون الأرض التي يزرعونها وأن نسبة قليلة منهم تستثمر الأرض وفق اتفاق معين بينهم و بين صاحب الأرض يقوم على أساس المشاركة والاستئجار.

و يتحدد كل أسلوب من هذين الأسلوبين في ضوء القوة البيولوجية المبذولة في العمل ومقدار رأس المال، فاذا اسهم كل من صاحب الأرض والمزارع برأس المال فان الانتاج يكون مناصفة أما اذا اكتفى المزارع بتقديم مجهوده العضلي فقط دون الاشتراك برأس المال وما تتطلبه العملية الزراعية من نفقات فانه يحصل على ثلث الانتاج فقط.

وتشير بيانات هذا الجدول كذلك الى أن أفراد العينة المالكين للأرض يشتركون في زراعة أرضهم مع أشخاص آخرين وفق الصيغ والأساليب التي ذكرت آنفا.غير أن نسبة ليست قليلة من المالكين يشتركون في ملكية الأرض مع أشخاص آخرين، وقد يكون هؤلاء الأشخاص أخوة لهم، أو يتصلون بهم بصلة نسب أو قرابة معينة.

ومما لا شك فيه أن علاقة الفلاحين والمزارعين بالأرض وأساليب استغلالها على النحو الذي كشفت عنه البيانات قد تسهم الى حد معين في تحديد الشكل النهائي للانتاج من جهة وفي تحديد العوائد أو الأرباح للأطراف المشتركة بالعملية الانتاجية ككل من جهة ثانية.

وأول ما يمكن ملاحظته أن ما يقرب من حوالي (٤٠٪) من المزارعين لا يملكون الأرض التي يزرعونها، ولأن عوائدهم من الانتاج الزراعي متدنية على نحو ما سيتبين فيما بعد، فاننا نتوقع أن تكون هذه الفئة أكثر ميلا للهجرة من غيرها بسبب عدم الارتباط الشديد بالأرض، واذا تتابع الانخفاض في معدلات دخولها فانها تتهيأ للتحرك في أي وقت، وفي أية لحظة تلوح لها فرص أفضل.

يضاف الى ذلك أن نسبة ليست قليلة من مالكي الأرض يشتركون في زراعتها مع مزارعين آخرين، مما يترتب عليه تزايد في حجم الهجرات اذا صدقت توقعاتنا، في أن من ليس لهم أرض قد يفضلون التحرك الى مكان آخر في أي وقت يشاؤون مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة الظروف والمتغيرات الاجتماعية الأخرى.

ومن ناحية أخرى فان العملية الانتاجية التي تتم وفق أسلوب المشاركة التي غالبا ما تكون على النصف أو الثلث من شأنها أن تلحق بعض الأضرار في فاعلية الأرض من حيث قدرتها على المدى القريب أو البعيدفي توفير العناصر الأساسية الضرورية لنمو النبات بشكل انتاجي ملائم. ذلك لأن المزارع الذي يملك الأرض قد يستخدم بعض المواد التي تشكل تخصيبا اصطناعيا مؤقتا للتربة بحيث تستنفذ الأرض طاقتها في الاخصاب والفاعلية في وقت قصير. أو قد يحدث العكس تماما. فقد يتجه هذا المزارع نفسه الى عقد اتفاقيات شراكة مماثلة مع مجموعة أخرى من أصحاب الأراضي في آن واحد. وفي هذه الحالة فانه مهما كانت الجهود التي سوف يبذلها هذا المزارع فانه لا يستطيع القيام منفردا بكل الأعمال الأساسية التي تتطلبها العملية الانتاجية وفق المقاييس العادية، مما قد يترتب عليه بالتالي أضرارا كبيرة تنعكس على الانتاج كما وكيفا من جهة وعلى نظرة الفلاح (مالك الأرض) للعمل الزراعي وعلى ارتباطه بالأرض من ناحية أخرى.

ومن جهة ثانية فان الانتاج الزراعي في هذه المنطقة يتأثر بنظام التوريث الذي يفتت الملكيات ويجزئها مما يترتب عليه تناقص حجم الحيازات الزراعية وبالتالي ضآلة حجم الانتاج، فقد أشارت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٣٦) أن حوالي (٤٤٪) من حجم العينة التي تملك أرضا زراعية تشترك في ملكيتها مع أشخاص آخرين بصرف النظر عن الروابط والعلاقات القائمة بينهم.

يتضح مما سبق أن علاقة المزارعين والفلاحين بالأرض وصيغ المشاركة في ملكيتها وفي زراعتها واستثمارها وحجم العوائد النقدية منها لا يشكل ظروفا موضوعية يساعد على الاستقرار والتثبيت في المنطقة ككل، بل أن هذه الظروف مجتمعة قد تعمل من خلال تفاعلها وما يقوم بينها من تأثيرات متبادلة على دفع الفرد لأن يتخذ قرارا في الهجرة والتحرك الى أي مكان آخر في أي وقت.

العمليات الزراعية :ـ

نقصد بالعمليات الزراعية مجموعة الفعاليات والقوى والعناصر المختلفة التي تسهم من خلال تفاعلها وتداخلها وما يقوم بينها من ترابطات في تحديد الصيغة النهائية للانتاج الزراعي. وسوف يتركز حديثنا في هذا الصدد على مجموعة العناصر الأساسية مثل الأرض ومساحة الحيازات الزراعية وأنواع المحاصيل السائدة وقوة العمل البشرية والأساليب والطرق الزراعية المستخدمة بالاضافة الى المؤسسات الاجتماعية الرسمية والاتحادات والنقابات النوعية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالعملية الزراعية.

جدول رقم (٣٧)
توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب مساحة الأراضي الزراعية التي يستغلونها

مساحة الأرض بالدونمات	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٣٠	٤٦	٤٠ر٧٪
٣٠ ــ	٥٤	٤٧ر٨٪
٦٠ ــ	١٠	٨ر٨٪
٩٠ ــ فما فوق	٣	٢ر٧٪
المجموع	١١٣	١٠٠٪

يتضح من البيانات التي تضمنها هذا الجدول صغر حجم الحيازات الزراعية بشكل عام. فنسبة المزارعين الذين يملكون حيازات زراعية تقل عن (٣٠) دونما للحيازة الواحدة تبلغ نصف حجم العينة تقريبا. والمعروف أن الحد الأردنى لمساحة الحيازة الزراعية الواحدة كما أقرته سلطة وادي الأردن هو

(٣٠) دونما[١]. ولا شك أن السلطة عندما حددت الحد الأدنى والحد الأعلى لمساحة الحيازة الزراعية أخذت بعين الاعتبار علاقة الحجم بالانتاج الكلي. ذلك لأن الانتاج يرتبط من بعض الوجوه بمساحة الأرض مع ثبات المتغيرات الأخرى التي تلعب دورا في عملية الانتاج. فكلما زادت مساحة الأرض الزراعية زاد الانتاج، وكلما قلت المساحة تضاءل الانتاج.

وعلى الرغم من أن هنالك عوامل أخرى تتدخل في تحديد صافي الانتاج فان مساحة الأرض القابلة للاستغلال قد تكون أقوى هذه المتغيرات خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار صافي الانتاج على المستوى القومي. ومن ناحية أخرى فان ضآلة مساحة الحيازات الزراعية وما يتوقع أن يرتبط بها من ضآلة الانتاج قد يشكل ظروفا طاردة للسكان. ومما يلفت النظر حقا هو أن الحيازات الزراعية الكبيرة التي تتجاوز مئة الدنم تكاد تكون معدومة في بيانات هذا الجدول، وربما يرجع ذلك الى أن أصحاب هذه الحيازات الزراعية الكبيرة لا يقيمون في المجتمع الأصلي اقامة دائمة.

جدول رقم (٣٨)
توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب نوع المحاصيل الزراعية التي يزرعونها

نوع المحصول	عدد الأفراد	النسبة المئوية
حبوب	٣٤	٣٠٪
خضار	١٠٨	٧ر٩٥٪
فاكهه	١٦	١٤٪
برسيم	١	١٪
حمضيات	٣٥	٣٠٪
زيتون	٧	٢ر٦٪
غيرما ذكر	٣	٥ر٢٪

لقد أيدت هذه الدراسة البيانات والمعلومات التي اشتملت عليها بعض الدراسات والأبحاث المتصلة بالنشاط الزراعي التي أشارت الى أن محصول الخضار يحتل المرتبة الأولى في الانتاج الزراعي في منطقة الغور[٢] بينما تحتل زراعة الحمضيات والحبوب المرتبة الثانية.

١ ــ سلطة وادي الأردن، مجلة وادي الأردن، مرجع سابق، ص ٤.

٢ ــ أنظر عبد الله العطرزي، السكان والنشاط الاقتصادي في محافظة اربد، مرجع سابق ص ١

وعلى الرغم من أن زراعة الخضار تشغل الجانب الأكبر من اهتمامات الفلاحين والمزارعين في تلك المنطقة الا أن هذا النوع من المحاصيل يتعرض أكثر من غيره للاصابة بالأمراض والآفات الزراعية والتأثر بالظروف المناخية المتقلبة. وقد روى لي بعض المزارعين أن أضرارا جسيمة لحقت بهم بسبب هذه الآفات والعوامل الجوية والمناخية المتقلبة حتى أن بعضا منهم فكر جديا بترك أرضه والتحرك الى مكان آخر.

ولا شك أن هذه الظروف بالاضافة ظروف أخرى غيرها قد تكون مسؤولة الى حد ما عن تلك الأفكار التي أصبحت تسيطر على تصورات الفلاحين والمزارعين والتي تتلخص في الميل المتزايد نحو ترك الأرض والتحرك الى مكان آخر يحققون فيه فرصا أفضل في الأمن والاستقرار والعيش الكريم بالاضافة الى تحقيق طموحات أخرى لا يتيسر لهم تحقيقها في المجتمع الأصلي.

وثمة عامل آخر يرتبط بما سبق ذكره و يشكل معها قوة دفع وعوامل طرد قوية، وهو عامل المناخ، فملاءمة المناخ في بعض السنين بالاضافة الى استخدام الطرق الزراعية الحديثة قد يعملان معا بصورة مستقلة أو منفصلة على زيادة الانتاج. وفي هذه الحالة يزداد العرض و يقل الطلب مما يكون له أسوأ الأثر على المزارع والعامل في الوقت ذاته. فقد روى لي بعض المزارعين في تلك المنطقة أن عددا من المزارعين قد أتلفوا مزروعاتهم ومحاصيلهم الزراعية حتى لا يتكبدون نفقات شحنها دون عوائد مجزية ورووا أيضا أن هذا الوضع قد تكرر مدة عامين متتالين.

ولكي نعطي صورة عن حجم المشكلة التي يعاني منها الفلاحون والمزارعون والعمال على حد سواء فقد عقدنا مقارنة بين معدلات الدخول من الانتاج الزراعي ومقابلتها بالنفقات والمصروفات التي أنفقت على المحاصيل الزراعية وعلى اعداد التربة وتهيئتها. وقد تبين أن نسبة الانفاق الى معدل الدخل ١:٣ تقريبا. ففي حين بلغ معدل الانفاق السنوي على المحاصيل الزراعية للفرد الواحد حوالي ٣٦٢٥ دينار فقد بلغ معدل الدخل السنوي للفرد الواحد ١٤٢١ دينار.

و يعتقد الباحث بأن الأرقام التي أوردها أفراد العينة من المزارعين سواء ما يتعلق منها بمعدلات الانفاق أو ما يتعلق بمعدلات الدخول تشتمل على كثير من المبالغة، ولكنها مع ذلك تعكس عدم رضى المزارعين عن الظروف والأوضاع الاقتصادية القائمة.

الطرق الزارعية والأنشطة الاجتماعية المتصلة بها

يستلزم لانجاح العملية الزراعية بكاملها ولتحقيق نمو متزايد في الانتاج الزراعي توفير المتطلبات الأساسية الضرورية وفي مقدمتها استخدام الأساليب والطرق الزراعية الحديثة وقيام المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي لها صلة جوهرية بالنشاط الزراعي بأدوارها الأساسية مثل الجمعيات التعاونية واتحاد مزارعي وادي الأردن والأجهزة الرسمية للارشاد الزراعي وسلطة المصادر المائية ولجنة التسويق الزراعي ومختلف المؤسسات التي لها صلة بأقراض المزارعين وغيرها.

ونتناول فيا يلي الأساليب والطرق الزراعية المستخدمة في المنطقة

جدول رقم (٣٩)

توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب الطرق الزراعية التي يستخدمونها

الطرق الزراعية المستخدمة	عـــدد	النسبة المئوية
الري بواسطة الأنابيب	١٤	٪١٣
استخدام البيوت البلاستيك	١٤	٪١٣
المبيدات الحشرية	١١٣	٪١٠٠
السماد العضوي	١٠٤	٪٩٢
نكاشة حديثة	١٠٧	٪٩٥
دورة زراعية	٨٨	٪٧٨
تراكتور	١١١٢	٪٩٩
حصادة	٥٤	٪٥٠

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة قليلة من المزارعين لا تتجاوز ١٣٪ هي التي تستخدم البيوت البلاستيكية والري بواسطة الأنابيب. وهاتان الطريقتان تعتبران من أحدث الأساليب التي دخلت مؤخراً مجال النشاط الزراعي في هذه المنطقة. وعلى الرغم من ضآلة عدد المزارعين الذين يستخدمون هذه الأساليب الحديثة فانه يمكن اعتبارها مؤشرا لبداية نهضة حديثة في مجال التطوير الزراعي. وقد لا يمضي وقت طويل حتى نجد الغالبية العظمى من الفلاحين والمزارعين يستخدمون هذه الأساليب، ذلك لأن الفلاح يقبل عادة على استخدام كل جديد يحقق له فوائد مادية محسوسة، فقد وجدنا قبل ذلك أن

الفلاح استخدم بعض الوسائل التي كان لها أهمية كبرى في العملية الزراعية وتزايد الانتاج الزراعي عندما استخدم أدوات حديثة نسبيا قبل فترة زمنية قصيرة مثل الأسمدة الكيماوية والعضوية الباهضة التكاليف وعندما استخدم النكاشات الحديثة والدورات الزراعية المنظمة. غير أن هذه التوقعات مرهونة بتطور الأجهزة الأخرى التي لها صلة أساسية بالعملية الزراعية وقيامها بواجباتها وتأديتها لأدوارها مثل أجهزة الأرشاد الزراعي والاتحادات النوعية المختلفة التي ذكرت سابقا.

الارشاد الزراعي

يلعب الأرشاد الزراعي دورا بارزا في توعية المزارعين وتبصيرهم بكل ما تتطلبه العملية الزراعية من مقومات النمو والتطور والنجاح. ويمكن القول أن زيادة الانتاج الزراعي وتطوره ونموه يرتبط الى حد كبير بالدور الذي يلعبه جهاز الارشاد الزراعي في المنطقة. فالى أي مدى يمارس هذه الجهاز دورا فعالا في العملية الزراعية في تلك المنطقة؟ والى أي مدى يسهم هذا الجهاز في توعية المزارعين ومساعدتهم في استخدام الطرق والاساليب الزراعية الحديثة؟ ثم ما هو حجم هذه المساعدات؟ وما هو مردودها الايجابي على الانتاج الزراعي ككل؟

هذا ما سوف تجيب عليه البيانات التي تتضمنها الجداول التالية

جدول رقم (٤٠)

توزيع أفراد العينة بحسب وصول النشرات الزراعية واستفادتهم منها وزيارة المرشد الزراعي لهم واستفادتهم منه

الاستجابة	وصول النشرات الزراعية		الاستفادة من النشرات الزراعية		زيارة المرشد الزراعي		بناء على طلب المزارع نفسه		الاستفادة من زيارة المرشد الزراعي	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤٠	٪٣٥	٣٣	٪٨٢٫٥	٥٥	٪٤٨	٤٤	٪٨٠	٤٧	٪٨٥٫٥
لا	٧٣	٪٦٥	٠٧	٪١٧٫٥	٥٨	٪٥٢	١١	٪٢٠	٠٨	٪١٤٫٥
المجموع	١١٣	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠	١١٣	٪١٠٠	٥٥	٪١٠٠	٥٥	٪١٠٠

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة قليلة من المزارعين تصل اليهم النشرات الزراعية بصورة مستمرة، غير أن هذ النسبة على ضآلتها يمكن أن ينظر اليها على أنها بداية لاتجاه حديث يتمثل في انفتاح المزارعين على تجارب الأمم الأخرى، وعلى خبراتهم وفنونهم في هذا الميدان، وعلى كل ما يجري من تحسينات وتطويرات في العملية الزراعية في الخارج، مما يكون له أكبر الأثر وأعظم الفوائد على العملية الزراعية.

ومما يدعم هذا الاعتقاد أن معظم المزارعين والفلاحين الذين تصل اليهم النشرات الزراعية قد أجابوا بأنهم يستفيدون كثيرا من هذه النشرات الزراعية.

جدول رقم (٤١)
توزيع أفراد العينة بحسب عدد مرات زيارة المرشد الزراعي لهم

عدد مرات الزيارة	عــدد	النسبة المئوية
مرة في الأسبوع	٩	١٦٫٥٪
مرة كل اسبوعين	٤	٧٫٥٪
مرة كل شهر	١٦	٢٩٫٠٪
مرة كل ثلاثة أشهر	٦	١٠٫٠٪
مرة كل ست شهور	١	٢٫٠٪
مرة كل سنة	١٦	٢٩٫٠٪
أكثر من ذلك	٠٣	٦٪
المجموع	٥٥	١٠٠٪

غير أن وصول النشرات الزراعية الى الفلاحين والمزارعين ليست كافية بحد ذاتها لتطوير العملية الزراعية ومضاعفة الانتاج الزراعي، بل يجب أن يصحبها بالأضافة الى ذلك زيارات حقلية متواصلة من جانب المرشدين الزراعين وعقد لقاءات متواصلة مع المزارعين والفلاحين والتباحث معهم في مختلف القضايا التي تتعلق بالعملية الزراعية وارشادهم الى ما ينبغي عمله في هذا الصدد. ولكن البيانات التي تضمنها الجدول تشير الى أن المرشدين الزراعين لا يقومون بالأدوار المتوقعة منهم على الوجه الأكمل. فقد تبين أن أكثر من نصف حجم العينة ممن يشتغلون بالزراعة لا يزورهم المرشد الزراعي. وليس هنالك شك في أن هذا القصور النسبي يُعد بمثابة ثغرة خطيرة في العملية الزراعية ينبغي ملؤها ومعالجتها اذا ما اريد للانتاج الزراعي أن يخطو خطوات صاعدة في طريق النمو والتطور. ومما يضاعف في حجم هذه المشكلة أيضا أن المرشد الزراعي لا يزور المزارعين الا بناء على طلبهم هم في أغلب حالات الزيارة،

وهذا يعني أن الفلاح هو الذي يبادر الى طلب المرشد الزراعي والاتصال به ودعوته لزيارته في الوقت الذي كنا نتوقع أن تتم عملية الاتصال بدافع وجداني بحت من قبل المرشد الزراعي. وفي تصور الباحث بناء على هذه البيانات أن الدافعية الفردية التي ينبغي توفرها عند كل الأطراف التي لها صلة بالعملية الزراعية هي مطلب ضروري في تعميق الولاء للجماعة والانتماء لها والارتباط الشديد بها وبكل مقومات النهوض بها وتوفير مستلزمات الرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لأعضائها.

وعلى الرغم من أن زيارة المرشد الزراعي تتم في أغلب الحالات بناء على طلب المزارعين والفلاحين فان هذه الزيارات تأتي في فترات زمنية متباعدة نسبيا فقد اشارت البيانات التي تضمها الجدول رقم (٤١) أن ما يقرب من نصف حجم العينة يزورها المرشد الزراعي مرة واحدة كل ثلاثة أشهر أو كل سنة. وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك. وعلى الرغم من أنني لست خبيرا في العمل الزراعي الا أنني اعتقد أن الفترة التي تفصل بين الزيارة والأخرى طويلة جداً. ونظراً لوجود مراكز ارشاد كثيرة في المنطقة بالإضافة الى قصر المسافة بين المراكز والحقول الزراعية، فانه يتوقع أن تكون مرات الزيارة أكثر مما هي عليه، وأن تتم في فترات زمنية أقصر،ولا أعتقد أن أحدا ينكر أن اللقاءات المتواصلة بين المزارعين والمرشدين الزراعين في فترات زمنية متقاربة تعود بأعظم الفوائد على العملية الزراعية والانتاج الزراعي ككل. وقد أيدت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٤١) صحة ما ذهبنا اليه، فقد تبين أن الزيارات المتلاحقة التي يقوم بها المرشدون الزراعيون للمزارعين تسهم اسهاما واضحا في تقديم المساعدات والخبرات اللازمة لانجاح العملية الزراعية.

طرق بيع الانتاج وتسويقه

ان الطرق والوسائل التي يستخدمها الفلاحون والمزارعون في بيع محاصيلهم الزراعية تلعب هي الأخرى دورا بارزا في العملية الزراعية وتؤثر على أسلوب تقييمهم للنشاط الزراعي ككل. فعندما يحصل المزارع على عوائد مجزية وفوائد نقدية مرتفعة من نشاطه الزراعي فان هذا من شأنه أن يبعث الرضى في نفسه ويشيع فيها التفاؤل والأمل الى جانب تزايد ايمانه بالأرض والتمسك الشديد بها. أما اذا كانت عوائده المادية متدنية أو ضعيفة بشكل لا يتناسب مع النفقات والجهودات المبذولة في العمل الزراعي فقد يتجه في المستقبل القريب أو البعيد الى ترك الأرض والتحرك الى مكان آخر يحقق فيه فرصا معيشية أفضل. وقد تنبهت الأجهزة الرسمية مؤخراً الى أهمية هذا الموضوع ووجهت اليه بعض عنايتها وأولته بعض الأهتمام، فبادرت الى تأسيس لجنة التسويق الزراعي لتشرف على تسويق المنتوجات الزراعية بطريقة تحقق للفلاحين عوائد مادية محسوسة تبعث على الرضى والأطمئنان. فهل حققت أهدافها؟ تشير البيانات التي تضمنها الجدولان رقم (٤٢ ورقم ٤٣) ان اللجنة لم تنجح في تحقيق

أهدافها بصورة كاملة أو شبه كاملة في هذا المجال. فقد تبين أن نسبة ليست قليلة من المزارعين ما زالت تقوم بتسويق محاصيلها عن طريق الوسطاء، وأن أقل من نصف حجم العينة بقليل ما زالت تقوم بتسويق منتوجاتها بنفسها دون التعاون مع لجنة التسويق أنظر الجدول رقم (٤٢).

جدول رقم (٤٢)
يبين طرق بيع المحصول

طرق بيع المحصول	عدد	النسبة المئوية
عن طريق لجنة التسويق	٧٣	٦ر٦٤٪
عن طريق الوسطاء	١٤	٤ر٤٠٪
بنفسه	٤٦	٧ر٤٠٪

وقد تبين أن نفور بعض المزارعين من لجنة التسويق أو عدم بيع المحاصيل الزراعية عن طريقها أو عدم ميلهم الى التعامل معها يعود الى ضآلة العوائد المادية والى عدم تحقيق فوائد مادية مجزية.

جدول رقم (٤٣)
توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب استفادتهم من لجنة التسويق

الاستفادة من لجنة التسويق	عدد	النسبة المئوية
نعم	٥٨	٥١٪
لا	٥٥	٤٩٪
المجموع	١١٣	١٠٠٪

يتبين من الجدول أعلاه أن نصف حجم العينة تقريبا لا تحقق أية مكتسبات عندما تتجه لبيع المحاصيل عن طريق لجنة التسويق. بل قد يحدث ما هو اسوأ من ذلك، فقد اشار المزارعون الى أن العملية التي يتم بموجبها بيع محاصيلهم عن طريق لجنة التسويق قد ألحقت بهم أضرارا كبيرة على مدى

سنتين متعاقبتين، الى درجة أن بعض الفلاحين قد فكروا جديا ببيع الأرض أو تركها والتحرك الى أي مكان آخر يتوفر لهم فيه أمن غذائي واستقرار اقتصادي أفضل. و يعزو الفلاحون والمزارعون بعض الكوارث الاقتصادية التي حلت بهم الى لجنة التسو يق، نظرا لاشتمالها على بعض المعايب والثغرات و بعض أوجه القصور . وقد ذكر الفلاحون مجموعة من المعايب هي: ــ

١ ــ تفشي المحسوبية بين أعضاء اللجنة، ومحاباتهم لكبار المزارعين.
٢ ــ اعطاء الأولو ية في بيع المحصول لمزارعي الغور الجنوبي.
٣ ــ عدم فتح باب الانتساب الى المؤسسة أمام الفلاحين والمزارعين.
٤ ــ عدم فتح باب التسو يق الخارجي.

وعلى الرغم من أن الباحث يفترض المبالغات في بعض ما يقوله الفلاحون بهذا الصدد، الا أن البيانات تشير الى صحة بعض ما انطوت عليه اجاباتهم، و بخاصة البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٤٣) فلو أن اللجنة تحقق مكتسبات واضحة للفلاحين لوجدنا أن الغالبية العظمى منهم تتجه الى بيع محاصيلها الزراعية الى اللجنة ولوجدنا حجم الاستفادة أكثر مما هو عليه بكثير.

كمية المياه وكفايتها

الماء من أهم العناصر الطبيعية التي تتطلبها العملية الزراعية، و يتوقف نجاح العملية الزراعية الى حد كبير على المصادر المتاحة وعلى كميتها وكفايتها لري المحاصيل الزراعية و بخاصة تلك المحاصيل التي تتطلب كميات وافرة من المياه مثل الموز والخضار بأنواعها المختلفة. ونعرض فيما يلي البيانات التي تتعلق بهذا العنصر الطبيعي الحيوي.

جدول رقم (٤٤)
توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب كفاية المياه التي تصل الى الحقل وعدم كفايتها

الاستجابة	وصول المياه بانتظام		كفاية المياه التي تصل الى الحقول	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	١١٠	٪٩٧	٧٩	٪٦٩٫٩
لا	٠٠٣	٪٣	٣٤	٪٣١٫١
المجموع	١١٣	٪١٠٠	١١٣	٪١٠٠

تشير البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أن المياه تصل الى حقول المزارعين بصورة منتظمة ووفق نظام معين تحدده السلطة. غير أن وصول المياه بصورة منتظمة الى الحقول الزراعية لا يعني بأية صورة من الصور كفايتها التامة لري المحاصيل الزراعية. فقد اشارت البيانات الى أن حوالي ثلث حجم العينة تقريبا تشكو من قلة المياه وعدم كفايتها لري محاصيلهم الزراعية. وعلى الرغم من أن الباحث يفترض أن هذه النسبة قد لا تعكس الواقع الحقيقي نظراً لأن الفلاح يطمع في الحصول على كميات أوفر من المياه الا أننا لا نستطيع مع ذلك أن نغض الطرف أو أن نتجاهل آن بعض الفلاحين يعانون من نقص كمية المياه التي تصل الى حقولهم وبخاصة أصحاب الملكيات أو الحيازات الكبيرة.

اتحاد مزارعي وادي الأردن والجمعيات التعاونية ودورها في العملية الزراعية

عندما تسلمت سلطة وادي الأردن مسؤولياتها الضخمة في تطوير الوادي والنهوض به إقتصاديا وثقافيا واجتماعيا تنبهت منذ البداية الى ضرورة تأسيس جمعيات تعاونية واتحادات زراعية من أجل أن تسهم اسهام فعليا في تحقيق أهداف السلطة في تنمية المنطقة وتطويرها. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية فقد حددت هذه الجمعيات والاتحادات بعض الأسس والقواعد تشكل بمجموعها نظامها الداخلي ومجالات الخدمات العامة التي تقدمها لأعضائها.

ومن الجدير بالذكر أن العضوية في اتحاد مزارعي وادي الأردن الأردن بشكل خاص قامت على أساس ملكية الأرض: فمن لا يمتلك أرضا زراعية لا يمكنه أن يكون عضوا فيها. بينما تقوم العضوية في الجمعيات التعاونية على أساس أساس العمل الزراعي. ولذلك نجد أن عضوية الجمعيات مفتوحة لمعظم المواطنين في هذه المنطقة. فما هي الخدمات التي تقدمها هذ الجمعيات والاتحادات لاعضائها؟ وما هو حجمها؟ وما مقدار رضى الأعضاء عن هذه الخدمات؟ والى أي حد يسهم الاتحاد والجمعيات التعاونية في حل المشكلات التي تواجه المزارعين والفلاحين؟ هذا ما سيجيب عليه البيانات الواقعية التي تتصل باختبار كفاءة هذه الجمعيات والأدوار التي تقوم بها وفاعليتها في تطوير العملية الزراعية.

جدول رقم (٤٥)

توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب أنواع المساعدة التي يتلقونها من اتحاد المزارعين وحجم الاستفادة من كل نوع من هذه المساعدات

أنواع المساعدة وحجمها	عدد	النسبة المئوية
بذور	١٥	٢٨٫٠٪
سماد	٣٧	٦٨٫٥٪
قروض	٢٤	٤٤٫٤٪
أدوية ومبيدات	٢٧	٤٩٫٩٪

يتبين من الجدول أعلاه أن معظم المساعدات التي يقدمها الاتحاد تتركز في تقديم السماد والأدوية والقروض النقدية والبذور على التوالي. ولا شك أن هذه الأنواع من المساعدات على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للعمل الزراعي ككل. ومن الجدير بالذكر أن اتحاد المزارعين يقدم مساعداته وخدماته للأعضاء بتخفيضات معينة في الأسعار. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما حجم الاعضاء المنتسبين لهذا الاتحاد؟ لقد تبين من البيانات التي أمكن جمعها بهذا الخصوص أن نسبة الفلاحين المنتسبين الى هذا الاتحاد ليس مرتفعة على نحو ما هو متوقع في ضوء الخدمات التي يقدمها هذا الاتحاد،

فقد بلغت نسبة الأعضاء المنتسبين الى هذا الاتحاد ٧٥٪ فقط من مجموع الفلاحين المالكين للأرض[١]. ومن الجدير بالذكر أن خدمات الاتحاد لا تقدم الا للمنتسبين اليه.

جدول رقم (٤٦)
توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب الانتساب لاتحاد المزارعين والجمعيات التعاونية

الاستجابة	العضوية في الاتحاد		العضوية في الجمعيات التعاونية	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نعم	٥٤	٧٥٪	٥٢	٤٦٪
لا	١٨	٢٥٪	٦١	٥٤٪
المجموع	٧٢	١٠٠٪	١١٣	١٠٠٪

وقد تبين أن الغالبية العظمى من الفلاحين المنتسبين لهذا الاتحاد راضون عن مستوى الخدمات والمساعدات المختلفة التي يقدمها لهم (٩٥٪)

ولكن الى أية درجة ينطبق هذا الوضع نفسه على المزارعين المنتسبين الى الجمعيات التعاونية.

تشير البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه الى مفارقة واضحة فيما يتصل بعدد المنتسبين الى الجمعيات التعاونية وعدد المنتسبين الى اتحاد المزارعين. في الوقت الذي نجد فيه أن نسبة المزارعين المنتسبين الى الجمعيات التعاونية لا تزيد عن ٤٥٪ من حجم العينة نجد أن نسبة الفلاحين المنتسبين الى اتحاد المزارعين تصل الى ٧٥٪ فما هو تفسير ذلك؟

ان البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٤٧) قد تنطوي على تفسيرات معقولة لهذه المفارقة. وتتمثل هذه التفسيرات في تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية لأعضائها بالاضافة الى ضآلة حجم الاستفادة من هذه الخدمات.

---

١ ـ الفلاح هو الشخص الذي يمتلك الأرض الزراعية ويقوم باستغلالها بنفسه أو بالاشتراك. أما المزارع فهو الشخص الذي يمارس النشاط الزراعي ولا يمتلك الأرض: أنظر في هذا المجال أيضا:
ردفيلد، المجتمع القروي وثقافته، ترجمة، فاروق العادلي، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢، ص ٨٦.

انظر جدول رقم (٤٧)

جدول رقم (٤٧)
توزيع أفراد العينة، المنتسبين للجمعيات التعاونية بحسب حجم الاستفادة

حجم الاستفادة	العـــدد	النسبة المئوية
كثيرا	٢٣	٤٤٫٢٪
وسطـــا	٢١	٤٠٫٤٪
قليـــلا	٠٥	٩٫٦٪
لا أستفيد	٠٣	٥٫٨٪
المجموع	٥٢	١٠٠٪

يتبين من الجدول أعلاه أن غالبية المزارعين الأعضاء في الجمعيات التعاونية لا يستفيدون كثيرا من عضويتهم في هذا الجمعيات ولا يحققون مكتسبات مادية محسوسة الأمر الذي يترتب عليه آثار سلبية تتمثل في عدم اقبالهم على الانتساب لهذه الجمعيات، مما يفقد هذه الجمعيات فاعليتها وتأثيرها. وتتلخص اجابات الأعضاء في السؤال عن ضآلة مكتسباتهم من الجمعيات التعاونية في عدم تحقيق مبدأ المساواة والعدالة في توزيع خدمات الجمعية على الأعضاء الى جانب أن هذه الخدمات لا تحظى بنفس التخفيضات في الأسعار التي يمنحها اتحاد المزارعين لاعضائه. واذا عرفنا أن ما يقرب من نصف حجم الفئة التي تشتغل بالزراعة هم مزارعون لا يملكون أرضا وبالتالي لا يستفيدون من خدمات اتحاد المزارعين واذا ما عرفنا ايضا أن نسبة بسيطة منهم تشتغل بأعمال المياومة، أدركنا فداحة الأخطار التي يتعرض لها المزارعون وعمال المياومة في هذه المنطقة. وأدركنا أيضا مدى قصور هذه المؤسسة في تأدية واجباتها التي تتمثل في المحافظة على المزارعين والقوه البشرية العاملة من جهة وتوفير كل مستلزمات التمسك بالأرض والأستقرار بها واستغلالها لصالح الاقتصاد القومي من جهة أخرى.

ومن ناحية ثانية فأن قصور الجمعيات التعاونية في تأدية واجباتها والقيام بأدوارها قد يهيء ظروف مناسبة لهجرة المزارعين وتحرك القوة البشرية العاملة الى مكان آخر يجدون فيه فرصا أفضل للعيش. وربما يتضاعف تصورنا لخطورة هذا الوضع المحتمل في ظل هذه الظروف اذا عرفنا أن حجم القوة البشرية العاملة في منطقة الغور بالذات باتت ضئيلة جداً للغاية. ويتجه بعض المزارعين للتغلب على بعض المشكلات والصعوبات التي تواجه مسألة الانفاق على النشاط الزراعي الى الاقتراضات النقدية من جهات متعددة. وقد بلغت نسبتهم حوالي ٧٧٫٧٪ من حجم الفئة التي تشتغل بالزراعة.

(جدول رقم ٤٨)
توزيع أفراد العينة بحسب مصدر القروض

مصادر القروض	العـــدد	النسبة المئوية
بنوك	—	—
جمعيات	٤	٪٢٠
أشخاص	٥	٪٢٥
تجـــار	٦	٪٣٠
غير ما ذكر	٥	٪٢٥
المجموع	٢٠	٪١٠٠

وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين (١٠٠) دينار الى ٤٠٠ دينار فما فوق. على نحو ما يبين الجدول رقم (٤٩)

جدول رقم (٤٩)
توزيع الأفراد بحسب قيمة القروض

قيمة القروض	العدد	النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	—	—
١٠٠ دينار	٤	٪٢٠
٢٠٠ دينار	٦	٪٣٠
٤٠٠ فما فوق	١٠	٪٥٠
المجموع	٢٠	٪١٠٠

وتشير البيانات التي تضمنها الجداول رقم (٥٠) الى أن هنالك شروطا معينة تترتب على هذه القروض.

جدول رقم (٥٠)
توزيع الأفراد المقترضين بحسب وجود شروط تترتب على القروض

هل هنالك شروط	عـــدد	النسبة المئوية
نعم	١٦	٨٠٪
لا	٤	٢٠٪
المجموع	٢٠	١٠٠٪

تشير البيانات التي تضمنتها الجداول الثلاثة السابقة والمتعلقة بالقروض ومصادرها وقيمتها النقدية الى مجموعة من الحقائق.

الحقيقة الأولى:ــ انخفاض نسبة الفلاحين والمزارعين الذين يتجهون الى الاقتراضات النقدية.

الحقيقة الثانية:ــ امتناع الفلاحين والمزارعين امتناعا كاملاً عن التعامل مع البنوك ، ذلك لأن البنوك تتقاضى فوائد مالية على القروض تعد من وجهة نظر الدين الاسلامي على أنها (ربا) والربا محرم تحريما قطعيا في الأسلام. ولا شك أن هذا التصرف من جانب المزارعين والفلاحين يشير الى سيطرة النزعة الدينية في المجتمع القروي وتمسك أفراده بالقيم الدينية وما يشتمل عليه الدين من تحريمات ونواه وبخاصة تلك التحريمات المتصلة بموضوع «الربا».

الحقيقة الثالثة:ــ ضآلة حجم القروض التي يتجه الفلاحون والمزارعون الى اقتراضها من الجهات المختلفة. وربما يكون في ذلك دلالة على تدني معدلات دخولهم وانخفاض معدلات الانتاج الكلي. فالفلاح يأخذ بعين الاعتبار التوازن بين قيمة القروض وقدرته على تسديدها في مواعيدها المحددة.

هذا وتجدر الاشارة الى أن الشروط التي تترتب على عملية الاقتراضات النقدية من تجار أو من أشخاص أومؤسسات وجمعيات أخرى لا تنطوي اطلاقا ــ كما أجاب الفلاحون ــ على أية فوائد. بل يتركز معظمها على ضرورة تسديد القرض في موعده المحدد، أو في التزام الفلاح أو المزارع ببيع محصوله للتاجر أو للشخص صاحب القرض. وعلى الرغم من الاجحاف والضرر الذي قد يلحق بالمزارع أو الفلاح بسبب الشرط الأخير الا أن هذا الشرط يعتبر بنظره أقل ضررا من الالتجاء الى البنوك والاقتراض منها.

ولعل هذه الحقائق تشير بطريقة غير مباشرة الى قصور الجمعيات التعاونية عن تأدية واجباتها التي كرست لخدمة المزارعين والفلاحين وتقديم أقصى التسهيلات الممكنة لهم. وذلك من أجل توفير كل مستلزمات النهوض بالعملية الزراعية وتنميتها وتطويرها.

القوة البشرية العاملة

ان توفر القوى البشرية العاملة في أي مجال من مجالات النشاط الاقتصادي، يعتبر من بين العناصر الجوهرية الأساسية التي ينبغي أن يوجه اليها المخططون الاقتصاديون والمهتمون بالنشاط الاقتصادي ككل جلّ عنايتهم واهتمامهم. ذلك لأن القوى العاملة البشرية تعد ركنا أساسيا في العملية الانتاجية، وبخاصة القوى البشرية المدربة في مجال النشاط الزراعي.

فالى أي مدى تتمتع المنطقة بعدد كاف من هذه القوى البشرية؟ وما هو حجمها حاليا وما هو الحجم المتوقع؟ والى أي مدى يتأثر الانتاج الزراعي بما يتوفر من القوى البشرية في الحاضر وفي المستقبل؟ هذا ما ستجيب عليه البيانات التي تتضمنها الجداول التالية.

جدول رقم (٥١)
توزيع الأفراد المزارعين بحسب عدد العمال الذين يعملون لديهم

عدد العمال	عــدد	النسبة المئوية
أقل من ٣	٢٢	١٩٫٤٪
٣ــ	٤٠	٣٥٫٣٪
٥ــ	٢٥	٢٢٫٣٪
٧ فما فوق	٢٦	٢٣٫ ٪
المجموع	١١٣	١٠٠٪

يتبين من الجدول أعلاه أن غالبية الفلاحين المزارعين يشغلون لديهم عددا من العمال يتراوح ما بين (٣ــ٧) عمال في السنة: وقد يتبادر للذهن لأول وهلة أن هذا العدد ربما يكون كافياً، خاصة وأن معظم الحيازات الزراعية التي يمتلكها الفلاحون أو تلك التي يستثمرها المزارعون تتميز بصغر الحجم. وربما يكون هذا صحيحا لو أن الغالبية العظمى من هؤلاء العمال عمال وطنيون سواء أكانوا من نفس المنطقة أو من مناطق أخرى من الأردن. فقد كشفت البيانات أن معظم القوة البشرية العاملة الموجودة في المنطقة تنتمي الى جنسيات غير أردنية. أنظر الجدول رقم (٥٢).

جدول رقم (٥٢)
توزيع القوة العاملة الفعلية التي تعمل لدى المزارعين بحسب الجنسية

جنسية العامل	العدد	النسبة المئوية
أردني	١٦٨	٪٣٠
غير أردني	٤٢٠	٪٧٠
المجموع	٥٨٨	٪١٠٠

يتبين من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من القوة البشرية العاملة لا تنتمي الى الجنسية الأردنية وبالتالي لا تشكل قوة عمل وطنية، الأمر الذي يهدد النشاط الزراعي في أي وقت. ذلك لأن بقاء قوة العمل غير الأردنية واستمرارها في تأدية خدماتها في هذا المجال الاقتصادي الحيوي مرهون بالظروف السياسية القائمة بين الأردن وبين حكومات البلدان التي تنتمي اليها هذه القوى العاملة الأجنبية. ويشكل المصريون ٧٠٪ من اجمالي القوى العاملة غير الأردنية، ينتشر معظمهم في المناطق الزراعية في محافظتي الكرك واربد بالاضافة الى وادي الأردن[١].

لقد تزايدت أعداد العمال الأجانب في الأردن تزايدا خطيرا الى درجة أن العمال الوطنيين أخذوا يدخلون في سباق تنافسي رهيب مع العمال الأجانب على فرص العمل المتوفرة. وقد أدت هذه العملية التنافسية الى الحد من ارتفاع معدلات الأجور، مما ألحق ضررا بالغا بالقوى العاملة الوطنية، وانتشار البطالة بين أعضائها ذلك لأن العمال الأردنيين اتجهوا مؤخرا الى تشغيل العمال الأجانب بدلا من العمال الوطنيين، نظرا لضآلة الأجور التي يقبل بها العمال الأجانب ولا يقبل بها العمال الوطنيون[٢].

وربما تكون هذه الظروف التي يعيشها سوق العمل الأردني وراء انخفاض معدل مشاركة السكان أو ضعف مساهمتهم في قواه العاملة بالاضافة الى عوامل أخرى مثل قلة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي[٣]. وتقدر نسبة مشاركة السكان الأردنيين في قوة العمل بحوالي ٢٠٪ من المجموع الكلي للسكان. وتعتبر مثل هذه النسبة متدنية جدا بمقارنتها مع معظم دول العالم[٤].

١ ــ منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية. وزارة العمل. مشروع الثقافة السكانية ١٩٨١. ص ١١١.

٢ ــ المرجع السابق نفسه ص ١١٧.

٣ ــ أحمد حوده . القوى العاملة الأردنية ــ الجامعة الأردنية مطبعة التوفيق ١٩٨٠ ص ٢٦.

٤ ــ وزارة العمل، منظمة العمل الدولية المرجع السابق ص ٢٩

ويمكن أن ينظر الى تدفق العمال الأجانب والعمال المصريين بشكل خاص الى الأردن على أنه نوع من هجرة الاحلال أو الازاحة أو الهجرة التعويضية.

فالمصريون يهاجرون الى الأردن لسد العجز في القوة العاملة الأردنية الناجم عن هجرة كثير من الأردنيين للعمل في البلدان الغنية برؤوس الأموال وبخاصة في بلدان البترول العربية[1]. وتعتبر الأردن من بين أكثر البلدان العربية تصديرا للقوى البشرية العاملة ذات المستويات والكفاءات العالية[2].

غير أن هذه العملية من ناحية أخرى تخلق ظروفا صعبة بالنسبة للعمال الوطنيين المقيمين. الأمر الذي يتطلب من الدول العربية مجتمعة التوصل الى استراتيجية عربية واحدة تكون مهمتها ايجاد سوق عمل عربية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع العمالية على مستوى الوطن العربي ككل.

ومن ناحية أخرى فهناك مؤشرات ودلائل تسمح لنا بالتنبؤ بأن القوة العاملة الأردنية قد تتخذ قرارا بالهجرة والتحرك من منطقة الغور في أية لحظة بسبب الانخفاض في معدلات الأجور. انظر الجدول رقم (٥٣).

جدول رقم (٥٣)
توزيع العمال بحسب معدلات الأجور اليومية للأردنيين

فئـة الأجور		العـدد	النسبة المئوية
فـ	د		
٥٠٠	١	٢٤	٣٩٪
	٢ــ٣	٣٠	٤٩٪
	٤ــ٥	٧	١٢٪
	المجمـوع	٦١	١٠٠٪

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الغالبية العظمى من الفلاحين والمزارعين يدفعون أجورا يومية للعمال لا تتجاوز ثلاثة دنانير في اليوم الواحد، أي بمعدل (٩٠) دينارا في الشهر. وقد اصبح معروفا أن هذه المعدلات من الدخول لا تكفي متطلبات الحد الأدنى من المعيشة.

ومما يفاقم من خطورة هذا الوضع بالنسبة للقوة العاملة المحلية هو تنافسها مع القوة العاملة غير المحلية على فرص العمل المتاحة، وتوجه الفئة الأخيرة الى العمل الاضافي مما يؤدي الى تقليل فرص العمل أمام العمال المحليين من جهة والى تزايد معدلات دخولهم اليومية من جهة أخرى بشكل يزيد على معدلات دخول العمال المحليين أو الأردنيين.

١ ــ جـ. س بيركس، ك. أ. سيكلير. السكان والهجرة الدولية في الدول العربية.ترجمة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا. بيروت ١٩٨٠ ص ٣٥

٢ ــ المرجع السابق نفسه ص ٣٧.

جدول رقم (٥٤)
توزيع أفراد العينة بحسب ما يدفعونه من أجور يومية للعمال غير الوطنيين

معدل الاجر اليومي للعامل غير الوطني بالدينار	العدد	النسبة المئوية
فـــ د		
٥٠٠ ١	٢٢	٢٥٫٨٪
٢ـــ٣	٤٨	٥٦٫٤٪
٤ـــ٥	١٥	١٧٫٨٪
المجمـــوع	٨٥	١٠٠٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٥٤) أن معظم الفلاحين والمزارعين يدفعون أجورا يومية للعمال غير الأردنيين بما معدله ثلاثة دنانير في اليوم الواحد. وبمقارنة البيانات التي اشتمل عليها الجدولان رقم (٥٣، ٥٤) يتبين لنا أن نسبة العمال غير الوطنيين الذين يحصلون على معدلات أجور يومية من (٢ـــ٣) دنانير ومن (٤ـــ٥) دنانير أعلى من نسبة العمال الوطنيين. ولا شك أن هذه الفروق في معدلات الأجور اليومية تعود الى فروق الأجور التي يتقاضاها العمال غير الوطنيين عن ساعات العمل الاضافي. و يبدو أن هذه الظاهرة (أي ظاهرة العمل الاضافي) غير منتشرة في صفوف العمال الوطنيين ذلك لأن العمل الاضافي من شأنه أن يحرم العامل من قضاء بعض الوقت مع أسرته وأطفاله. ومثل هذا الوضع لا ينطبق على العمال المصريين مثلا، ذلك لأن العامل المصري غالبا ما يأتي الى العمل بمفرده يحدوه الأمل في أن يجمع أكبر قدر ممكن من المال. والى جانب ذلك فان معدلات الأجور التي يتقاضاها العمال الأجانب تعتبر مناسبة جدا ومرتفعة أيضا بالقياس للمستويات المعيشية في بلدانهم الأصلية وبخاصة العمال المصريين والباكستانيين.

والى جانب منافسة قوى العمل الأجنبية فقد خضع العامل الوطني أيضا الى منافسة داخلية تمثلت في تزايد عدد الفلاحين والمزارعين الذين يشغلون أعضاء أسرهم في حيازاتهم الزراعية.

فقد أشارت البيانات الى أن نسبة عالية من المزارعين والفلاحين يستعينون بأفراد أسرهم في النشاط الزراعي، حيث يسهم أفراد الأسرة ببعض العمليات والأنشطة الزراعية مثل تحضير الأرض وزراعتها وقطف الثمار وجني المحاصيل. وقد تبين كذلك أن نسبة عالية من هؤلاء تشغل ما بين اثنين الى خمسة من أعضاء الأسرة في هذه الأنشطة. انظر الجدول رقم (٥٥).

جدول رقم (٥٥)

توزيع أفراد العينة الذين يشغلون أفراد أسرهم بحسب عدد أفراد الأسرة الذين يسهمون في العمل الزراعي

متوسط عدد أفراد الاسرة	عدد	النسبة المئوية
أقل من ٢	٠٣	٤ر٥٪
٢ — ٣	٣٦	٥٣ر٧٪
٢ — ٥	٢٨	٤١ر٨٪
المجمــوع	٦٧	١٠٠٪

وقد يكون في شيوع هذه الظاهرة وانتشارها على نطاق أوسع في المستقبل آثار ايجابية في التغلب على نقص قوة العمل. الا أنها قد تشكل مع ذلك ظروفا طاردة للسكان اذا لم تمارس الجهات المعنية سياسة سكانية متوازنة.

جدول رقم (٥٦)
توزيع أفراد الأسرة المساهمين بالعمل الزراعي بحسب النسبة المئوية للأنشطة والأعمال الزراعية

الأعمال / النسب المئوية	تحضير الأرض		زراعتها		تنظيف الأرض		القطف		الحصد	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٢٥٪	٤	٢ر١٢٪	٨	٠ر٢١٪	٦	١٩٪	١١	٠ر٢٥٪	٤	٢٠٪
٢٥٪	٧	٠ر٢٢٪	٤	٠ر١٠٪	٦	١٩٪	٦	٥ر١٣٪	١	٥٪
٥٠٪	٦	٠ر١٩٪	٩	٥ر٢٣٪	٦	١٩٪	١٣	٥ر٢٩٪	٧	٣٥٪
٧٥٪	٣	٣ر٠٩٪	٢	٠ر٠٥٪	٢	٩٪	١	٥ر٠٢٪	١	٥٪
١٠٠٪	١٢	٥ر٣٧٪	١٥	٥ر٣٩٪	١١	٣٤٪	١٣	٥ر٢٩٪	٧	٣٥٪
المجموع	٣٢	١٠٠٪	٣٨	١٠٠٪	٣١	١٠٠٪	٤٤	١٠٠٪	٢٠	١٠٠٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أن معظم الفلاحين والمزارعين يستعينون بأفراد أسرهم في اعمال القطف والزراعة وتحضير الأرض والحصد على التوالي.

وقد تبين كذلك أن أفراد الأسرة ينجزون نسبة من الأعمال الزراعية التي تتعلق بزراعة المحصول وقطفه وتحضير الأرض لزراعته أعلى من نسب الأعمال الأخرى. و يلاحظ كذلك ضآلة الأعمال المتصلة بالحصد بالقياس الى الأعمال الزراعية الأخرى نظرا لأن منطقة الغور تعتمد اعتماداً رئيسيا على زراعة الخضروات والموالح والفاكهة بسبب توفر مياه الري وصلاحية التربة لهذا النمط من المحاصيل.



الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة

تقترن خطط التنمية الاقتصادية في أي بلد من البلدان اقترانا كاملا بخطط التنمية الاجتماعية. و يشير علماء الاجتماع والانثرو بولوجيا بشكل خاص الى أهمية الترابط والتزامن المحكم بينهما ذلك لأن تنمية الموارد الاقتصادية والبيئية وتوفير مستلزمات استغلالها واستثمارها لصالح السكان يعتمد الى حد كبير على توفير الخدمات الاجتماعية لسكان هذه المناطق و بخاصة للقوى والكوادر البشر ية التي تشكل الأداة الرئيسية لاستغلال الموارد البيئية واستثمارها. و يكاد يكون هنالك افتراض قائم في أن النقص في الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة الضرور ية من شأنه أن يعرقل خطط التنمية الاقتصادية أو يقلل من فرص نجاحها و بلوغها غاياتها وأهدافها الأساسية. ولعل أهم العناصر الأساسية التي تشكل بمجموعها قطاع الخدمات والمرافق العامة هي الأسكان والكهر باء والمياه والمدارس والمستشفيات والعيادات الصحية والنوادي الثقافية والاجتماعية والترويحية وغيرها.

فإلى أي مدى تتوفر مثل هذه العناصر في منطقة الغور؟ وما حجم فاعليتها واسهامها في استقرار السكان وتثبيتهم؟ ثم ما هو حجم الرضى عن الخدمات الاجتماعية المتاحة هناك؟ هذا ما ستجيب عليه البيانات التي أمكن الحصول عليها بهذا الخصوص.

أولا الاسكـــان

من المعروف أن مشكلة الاسكان هي مشكلة حضر ية بالدرجة الأولى، ولذلك فانه من المتوقع أن لا يعاني سكان الر يف من هذه المشكلة. فهل ينطبق هذا التوقع على سكان منطقة الغور الشمالي؟

ربما يشكل سكان منطقة الغور ظاهرة فر يدة فيما يتصل بالاسكان ذلك لأن هذه المنطقة تعرضت على مدى عامين متتالين لحرب استنزاف مع العدو الصهيوني. وقد أدت الحرب في تلك الفترة الى تدمير معظم المساكن أو تصدعها على الأقل. وقد تنبهت سلطة وادي الأردن منذ البداية الى أهمية هذه المشكلة وخطورتها بحيث جعلت من بين الأولو يات في مجال العمل التنموي توفير السكن الملائم لسكان هذه المنطقة. فهل نجحت في تحقيق هذا الهدف؟ وما هو حجم هذا النجاح؟.

لقد أشارت البيانات المتعلقة بهذه الناحية الى أن نسبة الأسر التي حصلت على وحدات سكنيية لا تتجاوز ٦٪ فقط من حجم العينة. مما يدل على أن السلطة لم تف بالتزاماتها بتوفير السكن لمن هم في حاجة ماسة اليه.

جدول رقم (٥٧)
توزيع أفراد العينة حسب طريقة الحصول على المنزل

كيفية الحصول على سكن	العدد	النسبة المئوية
وحدة سكنية من ا لسلطة	٠٩	٢ر٦٪
بالأجرة	١٦	١ر١١٪
بناه بنفسه	١١٨	٨٢ر٧٪
المجمـــوع	١٤٣	١٠٠٪

لقد شاهد الباحث بالفعل مجموعات كثيرة من الوحدات السكنية منتشرة هنا وهناك على جانبي الطريق الرئيسي. غير أن معظم هذه الوحدات تكاد تكون خالية من السكان. ووجد أيضا أن بعض الوحدات السكنية المأهولة يشغلها موظفوا سلطة وادي الأردن وأفراد أسرهم و بعض الخبراء الوطنيين والأجانب. وسرعان ما تتبدد الدهشة وتتلاشى علامات الاستغراب والحيرة عندما نسمع السكان هناك يجيبون على السؤال الصامت (ما هو السر) بكل وضوح وجلاء أن معظم هذه الوحدات السكنية يمتلكها اناس يعيشون في المدن الرئيسية والمراكز الحضرية الكبرى وأن هذه الوحدات السكنية تعتبر بالنسبة لهم مشتى جميل.

و بصرف النظر عما اذا كانت الوحدة السكنية قد بنتها السلطة أم بناها الشخص بنفسه أم يسكنها بالايجار فان نسبة ليست قيلة من أفراد العينة تسكن في غرفة واحدة فقط.

وقد أشارت البيانات الى أن ٤ر١٧٪ من حجم العينة لا تضم وحداتها السكنية سوى غرفة واحدة فقط، وأن ٤ر٥٥٪ من حجم العينة تشتمل وحداتها السكنية على غرفتين أو ثلاث غرف. وأن النسبة الباقية وهي ٢ر٢٧٪ تشتمل وحداتها السكنية على أربع غرف فما فوق. انظر الجدول رقم (٥٨)

جدول رقم (٥٨)
توزيع أفراد العينة بحسب عدد الغرف التى يشتمل عليها المنزل

عدد الغرف التي تشتمل عليها الوحدة	عدد	النسبة المئوية
أقل من غرفتين	٢٥	٤ر١٧٪
غرفتين ــ	٧٩	٤ر٥٥٪
أربعة فما فوق	٣٩	٢ر٢٧٪
المجمـــوع	١٤٣	١٠٠٪

وقد أجاب ٦٣٫٧٪ من أفراد العينة بعدم كفاية وحداتهم السكنية وعدم رضاهم عن الوضع السكني بشكل عام بصرف النظر عن عدد الغرف التي تشتمل عليها الوحدة السكنية.

أما فيما يتصل بأفراد العينة الذين يسكنون بالأجرة فقد أشارت البيانات الى ضآلة الأجور التي يدفعونها. فقد وجد أن ٨١٪ منهم يدفعون أجورا شهرية تقل عن خمسة دنانير. وأن ١٩٪ يدفعون خمسة دنانير فما فوق في الشهر.

يلاحظ من البيانات التي تتعلق بالسكن أن الوضع السكني ما زال دون المستوى اللائق. ومع أن هذا الوضع ليس على جانب كبير من الخطورة الا أن بقاءه على هذا النحو دون معالجة الى جانب التزايدات السكانية الطبيعية في المستقبل قد يجعل من المنطقة بيئة غير مرغوبة أو غير مفضلة للاستقرار.

الخدمات والمرافق العامة الأخرى

يمكن القول أن سلطة وادي الأردن قد قطعت شوطا معقولا في مجال تقديم بعض الخدمات الأساسية الضرورية لسكان المنطقة وبخاصة ما يتصل منها بخدمات الكهرباء والمدارس والشعب البريدية والعيادات الصحية. غير أننا نلحظ نقصا في مجال تقديم بعض الخدمات الأخرى مثل المياه والمستشفيات. انظر الجدول رقم (٥٩).

جدول رقم (٥٩)
توزيع أفراد العينة من المجتمع الأصلي بحسب نوع الخدمات التي تنقصهم (المياه، الكهرباء)

نوع الخدمات	العدد	النسبة المئوية
المياه	٥٠	٣٥٪
الكهرباء	١١٦	٨١٪

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٥٩) أعلاه أن السكان هناك يعانون من نقص في الطاقة الكهربائية. والمعروف أن الطاقة الكهربائية لم تعد ضرورية لأغراض الانارة فقط، وانما أصبحت ضرورية أيضا لأغراض كثيرة تتعلق بمعظم جوانب الحياة الاجتماعية. ولا شك أن توفيرها بشكل ملائم للسكان سوف يلعب دورا فعالا في تثبيت الأفراد في بيئاتهم من جهة وسوف يعمل على تشجيع المشاريع الاستثمارية في المنطقة من جهة أخرى. أما بالنسبة للمياه فتتلخص المشكلة في أنها لم تصل الى بيوتهم في أنابيب. وقد لاحظ الباحث أن مجموعة من القرى قد وصلت المياه الى منازل سكانها عبر الأنابيب، وأن العمل مستمر لتوصيل المياه عبر الأنابيب الى كل منزل في القرى الأخرى. أما الخدمات التعليمية والبريدية فلم يلاحظ الباحث نقصا فيها، فلا يكاد المرء يجد قرية هناك مهما كانت صغيرة تخلو من مدرسة أو شعبة بريد. ولكن السكان هناك يرغبون دائما بالمزيد، وما يعبرون عنه بأنه نقص في هذا المجال فانه نوع من الطموح ليس الا.

وفيما يتصل بالمستشفيات فليس هناك سوى مستشفى واحد هو مستشفى (أبي عبيدة) في قرية وادي اليابس. وقد تبين أن هذا المستشفى لا يغطي احتياجات سكان المنطقة بكاملها نظرا لضيق مساحته من جهة، ونظراً لقلة عدد الأسرة التي يشتمل عليها بالقياس الى عدد السكان من جهة أخرى فقد تبين أن حوالي ٤٠٪ من افراد العينة يرون أن سعة المستشفى غير متوازنة مع عدد السكان. وبالاضافة الى ذلك فان هذا المستشفى لا يشتمل على كل التخصصات التي تتطلبها الرعاية الطبية الكاملة أو شبه الكاملة، انظر الجدول رقم (٦٠).

جدول رقم (٦٠)

توزيع أفراد العينة بحسب اجاباتهم على حجم التخصصات المتوفرة

كفاية التخصصات	العدد	النسبة المئوية
كل التخصصات	٢	٦ر٠ ٪
معظمها	١١	٣٣ر٣٪
بعضها	٢٠	٦٠ر٧٪
المجمـــوع	٣٣	١٠٠٪

أما فيما يتصل بالرضى عن مستوى الخدمات التي يقدمها المستشفى لمرضاه فقد تبين أن نسبة ضئيلة ممن اعتادت تلقي علاجها في المستشفى غير راضية عن ا لخدمات العلاجية والطبية التي يقدمها المستشفى لمرضاه.

جدول رقم (٦١)
توزيع أفراد العينة بحسب اجاباتهم حول مستوى الخدمات

مستوى الخدمات	العدد	النسبة المئوية
جيدة جدا	١٦	٣٠٫٨٪
مرضي	١٥	٢٨٫٨٪
وسط	١٤	٢٧٫٠٪
غير مرضية	٠٧	١٣٫٤٪
المجمــوع	٥٢	١٠٠٪

و يبدو أن هنالك نوعا من الارتباط بين تدني نسبة الخدمات التي يقدمها المستشفى لمرضاه وعدم الرضى الكلي عنها، وبين ميل الأفراد للمعالجة عند أطباء خصوصين. فقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦٢) أن نسبة الأفراد الذين يترددون على أطباء خصوصين قد بلغت ٣١٫٥٪ وأن نسبة مماثلة تقريبا تتجه للمعالجة عند أطباء الحكومة والأطباء الخصوصين معا انظر الجدول رقم (٦٢).

جدول رقم (٦٢)
توزيع أفراد العينة بحسب الجهة التي يتعالجون عندها

الجهة التي يتعالج عندها الفرد	عدد	النسبة المئوية	
طبيب خاص	٤٥	٣١٫٥٪	
طبيب حكومي	٤٦	٣٢٫٠٪	
الاثنين معا	٥٢	٣٦٫٥٪	

ويمكن حصر الأسباب التي أجاب أفراد العينة أنها تدفعهم للتوجه الى الأطباء الخصوصين بما يلي:ـ

أ ــ عدم وجود طبيب الحكومة بصورة دائمة.

ب ــ عدم فعالية العلاج الذي يوصي به الطبيب.

جـ ــ احساسهم بأنهم يستفيدون من معالجتهم عند طبيب خاص أكثر من طبيب الحكومة نظرا للسببين السابقين.

الوضع التعليمي

تؤكد البيانات التي تتعلق بالوضع التعليمي في المنطقة صحة الافتراضات والآراء التي تذهب الى أن الأردن يشهد انفجارا تعليميا وطفرة تعليمية شاملة فليست هناك قرية صغيرة أو كبيرة أو خربة صغيرة ليس فيها مدرسة ابتدائية أو اعدادية على الأقل. وقد كشفت البيانات كذلك أن اقبال الاناث والذكور يتم بشكل متساو تقريبا ودون أية فروق تذكر بين النوعين.

و يشكل هذا العدد بالنسبة للذكور حوالي (٥٠٪) من عدد أفراد الأسرة الذكور ككل بينما تشكل نسبة الاناث حوالي (٤٥ر٥٪) من عدد أفراد الأسرة الاناث. و يشكل عدد أفراد الأسر الذي يتلقون تعليمهم في المدارس من كلا النوعين (٤٩٪) من مجموع أفراد أسر العينة ككل.

جدول رقم (٦٣)

أعداد أفراد اسر العينة وعدد أفراد الأسر بالمدارس بحسب النوع

عدد أفراد الأسر	العـــدد	عددهم في المدارس	النسبة المئوية
الذكور	٤٧٣	٢٤٠	٥٠ر٧٪
الاناث	٤٥١	٢١١	٤٥ر٥٪
المجمـــوع	٩٢٤	٤٥١	

أما بالنسبة للمستويات التعليمية ما فوق الثانوية فهي منخفضة الى درجة كبيرة فقد دلت البيانات أن عدد أفراد الأسر الذين يتلقون تعليما جامعيا أومن هم في مستوى التعليم الجامعي تسعة أفراد فقط. ستة منهم يتلقون تعليما جامعيا في داخل الأردن والثلاثة الآخرون يدرسون في خارج الأردن (في يوغسلافيا وتركيا) و يدرسون الطب والهندسة.

ومماً يلفت النظر حقا أن منطقة الغور بكاملها تخلو من مدارس أو معاهد زراعية أو صناعية أو أكاديمية على الرغم من حاجة المنطقة الى مثل هذه المعاهد والمؤسسات التعليمية والمهنية و بخاصة المعاهد الزراعية نظرا لكون المنطقة منطقة زراعية بالدرجة الأولى. وقد كشفت البيانات أن معظم أفراد العينة يرغبون في انشاء معاهد أكاديمية ومهنية و بخاصة معاهد زراعية.

جدول رقم (٦٤)
توزيع أفراد العينة بحسب نوع المعاهد التي يرغبون في وجودها في المنطقة

نوع المعهد	العدد	النسبة المئوية
أكاديمي	٥٧	٣٩٫٩٪
زراعي	٩٢	٦٤٫٣٪
صناعي	٥٥	٣٨٫٤٪

الخدمات الترويحية:ـ

تفتقر منطقة الغور افتقارا يكاد يكون كاملا لمعظم الخدمات والتسهيلات الترفيهية والترويحية المختلفة التي تضطلع بها عادة بعض النوادي والمؤسسات الاجتماعية الأخرى. فليس هناك مثلا سوى مركز شباب واحد وسينما واحدة في مدينة الشون الشمالية فقط. وتخلو المنطقة كليا من حديقة أو متنزه أو ناد أو أية مؤسسة يمكن أن يمارس الأعضاء فيها أي نشاط ترفيهي أو ترويحي. وانه لمن نافلة القول أن نؤكد أن هذه الأنشطة والخدمات التي تتوافر عادة في المدن والمراكز الحضرية الكبرى تعد من قوى الجذب والاغراء التي تمارسها المدن على السكان الريفيين وبخاصة فئة الشباب وأصحاب المستويات التعليمية العليا والمهن الفنية المختلفة. وفي الوقت الذي يعد توافر هذه الخدمات في المدن ميزة من ميزات الجذب والاغراء فان افتقار القرى الى هذه الخدمات والأنشطة أو خلوها منها تماما يعد عاملا من عوامل الطرد السكاني فيها. وبالاضافة الى ذلك فان غياب مثل هذه المؤسسات عن مسرح الحياة الاجتماعية في الريف من شأنه أن يفسح المجال أمام أعضاء هذا المجتمع للاتجاه نحو ممارسة بعض الأنماط السلوكية الانحرافية غير المقبولة اجتماعيا، أوالاتجاه نحو أنماط سلوكية انحرافية من النوع الذي قد يعبد الطريق أمام البعض الآخر للوقوع في مزالق الجريمة والرذيلة. هذا فضلا عن احتمال اتجاه البعض الى هدر الوقت في أعمال قد لا تفيد الفرد ولا المجموع ولا تحقق لهم أية مكتسبات تعود عليهم بالخير والنفع.

لقد اعتبر الباحث أن الطرق والأساليب التي يستخدمها الأفراد لقضاء وقت فراغهم معيارا يمكن أن يكتشف بموجبها المجالات والأنشطة الترويحية المختلفة السائدة في تلك المنطقة من جهة والتعرف على جوانب استغلالها واستثمارها لصالح الفرد والمجموع من جهة أخرى. لقد كشفت البيانات المتعلقة بهذا الموضوع خلو المنطقة شبه المطلق من مؤسسات اجتماعية رسمية أو غير رسمية يمارس الأفراد من خلالها بعض الأنشطة الترويحية. وفي مقابل ذلك وجد الباحث أن أساليب وطرق قضاء وقت الفراغ لدى أفراد العينة تكاد تنحصر في الجلوس بالمقاهي ولعب الورق (الشدة) والاستماع الى الراديو في المنزل. ولا شك أن هذه المجالات علاوة عن أنها مجالات تقليدية في قضاء وقت الفراغ تتصف بها المجتمعات المتخلفة عموما، فانها بالاضافة الى ذلك تسهم في اضاعة الوقت في أعمال غير مثمرة وغير انتاجية، وتمهد الطريق أما الأفراد لممارسة تصرفات وأنماط سلوكية انحرافية متوقعة في أي وقت.

جدول رقم (٦٥)
توزيع أفراد العينة بحسب طريقة قضاء وقت الفراغ

مجالات قضاء وقت الفراغ	العدد	النسبة المئوية
الجلوس في القهوة	١٦	١١ر٢٪
لعب الشدة	٧	٠٥ر٠٪
المطالعة	١٢	٠٨ر٦٪
النوادي	٥	٠٣ر٢٪
الاستماع للراديو في المنزل	١١٤	٧٢ر٠٪
المجمــوع	١٥٢	١٠٠٪

ومن ناحية أخرى فان من شأن هذه الأساليب والطرق في قضاء وقت الفراغ السائدة في تلك المنطقة العمل على تزايد عزلة المجتمع وانغلاقه وتقليل فرص التواصل والتفاعل بين أعضائه من جهة وبينه وبين المجتمعات الخارجية من جهة أخرى. ولا شك أن هذه السمات والخصائص لا تنسجم مع مقومات النهوض الحضاري والتطور الفكري والتقدم الاجتماعي.

التفكير في الهجرة الى الخارج:ـ

في ظل هذه الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المنطقة يتوقع المرء أن الفرد في هذه المنطقة قد يتجه الى اتخاذ قرار الهجرة والتحرك الى أي مكان آخر في أي وقت يتوقع أن يحصل فيه على فرص عمل أفضل ومستويات معيشية أرقى. فهل هنالك اتجاهات لدى افراد العينة تؤيد مثل هذه التوقعات؟ واذا كان ذلك كذلك فما هو حجمهم؟ وما هي نسبتهم؟.

في الحقيقة ان مثل هذه التوقعات لها ما يبررها اذا أخذنا بعين الاعتبار مجموعة من الظروف والأوضاع الاقتصادية القائمة في المنطقة،غير أن اجابات أفراد العينة على السؤال الذي مؤداه «هل تفكر في الهجرة الى خارج المنطقة جاءت مخيبة لهذه التوقعات. فقد تبين أن معظم أفراد العينة لا يفكرون في ترك المنطقة أو التحرك الى أي مكان آخر. وبلغ حجم من يرغب في التحرك الى الخارج (١٩) شخصا بنسبة (١٢ر٥٪) من حجم العينة.

وهنا يمكننا أن نطرح سؤالا جوهريا آخر. وهو لماذا لا يهاجر الناس؟ هنالك مجموعة من العوامل التي يؤدي تفاعلها وما يقوم بينها من تأثيرات متبادلة الى دفع الفرد القروي على البقاء وتفضيل الاستقرار والثبات في بيئته الاجتماعية على الرغم من كل الظروف والصعوبات التي يواجهها. ولعل أبرز هذه العوامل القدرية التي تميز المجتمع القروي عموما، وتشير فكرة القدرية الى أن كل شيء مقدر من الله سبحانه وتعالى وأن أية محاولة من الفرد لتغيير وضعه الاجتماعي تتضمن نوعا من الاعتراض على ارادة الله بالاضافة الى أن الفرد القروي يأمل باستمررار في أن القوة الالهية ستساعده في أي وقت على التخلص مما هو فيه من ضيق. وقد عزز المثل الشعبي هذا المعتقد في نفوسهم ورسخه في وجدانهم فهنالك مثل شعبي يقول «كثير الكارات قليل البارات» ومن ناحية أخرى فان الانسان القروي شديد التمسك بالأرض حريص على الارتباط بها ارتباطا دائما. وقد عبرت الحكمة الشعبية التقليدية عن هذا الحرص بقولها «من ليس له أرض ليس له عرض». وهذا يعني أن قيمة التمسك بالأرض لا تعادلها الا قيمة التمسك بالعرض. ومن المعروف ان قيمة العرض تعد من القيم الأساسية في المجتمع القروي التي يضفي عليها أهمية بالغة تصل الى درجة التقديس. وثمة عامل آخر لا يقل أهمية عما ذكر وهو افتقار الأفراد في المجتمع القروي الى المؤهلات والكفاءات والخبرات التي يتطلبها سوق العمل في مجتمع المدينة. ولذلك فانه يفضل الاستمرار في مجتمعه الأصلي على التحرك الى الخارج. لكن هذا النوع من الاستقرار هو استقرار قسري لا يملك حياله الفرد أية قوة.

جدول رقم (٦٦)
توزيع أفراد العينة التي ترغب في الهجرة الى الخارج بحسب نوع البلد المفضل

المكان المفضل	العـــدد	النسبة المئوية
عمان	٣	٨ر١٥٪
اربد	٣	٨ر١٥٪
السعودية	٧	٩ر٣٦٪
الخليج	٢	٥ر١٠٪
دول أجنبية	٢	٥ر١٠٪
أماكن أخرى داخل الأردن	٢	٥ر١٠٪
المجمـــوع	١٩	١٠٠٪

أما القلة القليلة من أفراد العينة التي أبدت رغبة في التحرك الى خارج المنطقة فقد فضلت اجتياز حدود القطر الى خارجه. فقد أشارت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦٦) أن معظم أفراد العينة يفضلون الهجرة الى الدول العربية البترولية ودول أجنبية أخرى. ولا شك أن هذا التفضيل يرجع الى توقعهم الحصول على عوائد نقدية أعلى.

ومن الجدير بالذكر أن هذه البيانات تؤكد الى حد كبير تلك النتائج التي انتهت اليها بعض الدراسات. وهي أن غالبية قوى العمل الأردنية تتجه نحو البلدان العربية البترولية والبلدان الأجنبية الأخرى التي يتوافر لهم فيها دخول مرتفعة. فقد هاجر من الأردن الى الولايات المتحدة وحدها في مدى عام واحد أي في الفترة ما بين بداية عام ١٩٧٦ ونهايته (٢٢١٦) شخصا من ذوي المؤهلات والتخصصات المختلفة[١]. وفي عام ١٩٧٧ وصل عدد المهاجرين الأردنيين الى أمريكا نفسها (٢٤٩٤)[٢].

وقد أشارت الاحصائيات الأردنية الى أن انتقال القوى العاملة الأردنية الى الخارج كان نتيجة للعمل في البلدان العربية المصدرة للنفط التي تتطلب اعدادا كبيرة من العمال في مختلف المهن والتخصصات. وقد ساعد على ذلك ضآلة كلفة الانتقال ثم الفروقات العالية في مستوى الأجور بين الأردن وهذه البلدان، بالاضافة الى وحدة اللغة[٣]. يضاف الى ذلك أيضا ظاهرة ارتفاع الأسعار والغلاء في الأردن التي تقلل من القيم الحقيقية للأجور النقدية رغم تزايدها بصورة متكررة، و يرتبط بذلك أيضا ارتفاع تكاليف السكن والايجارات وأثمان الشقق السكنية وارتفاع تكاليف السلع التموينية والملابس وغيرها من السلع الأخرى. لقد بدأ الضغط على سوق العمل الأردنية يظهر بشكل واضح منذ عام ١٩٨٠ بحيث وصل عدد المهاجرين في سنة واحدة فقط ١٠٫٠٠٠ شخص[٤]. وقد أدى هذا كله الى نقص هائل في الكفاءات المدربة في كافة المجالات المهنية والعلمية. وقد تنعكس آثاره السلبية على تنفيذ البرامج التنموية التي أصبح الأردن يشهدها على نطاق واسع. غير أن ما يبعث على الأمل والتفاؤل أن حوالي نصف حجم العينة التي ترغب في الهجرة لا تفكر في اصطحاب أفراد أسرها معها مما يترتب عليه مزيد من الحوالات النقدية الى المجتمع الأصلي قد تسهم في اقامة بعض المشاريع الحيوية أو بعض المنشآت العامة أو الاستثمارات العقارية أو النقدية التي تدعم الاقتصاد الوطني ككل.

ومن ناحية أخرى فان معظم أفراد هذه الفئة لا تفكر في الاستقرار في مجتمع المهجر فترة طويلة مما يترتب عليه امكانية استفادة الوطن من الثروة التي يجمعها المهاجرون في فترة زمنية قصيرة نسبيا.

---

١ ــ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ــ النشرة السكانية. العدد الرابع عشر، حزيران ١٩٧٨ ص ٢٨.
٢ ــ الأمم المتحدة ــ اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، النشرة السكانية ١٩٧٩، ص ٦١.
٣ ــ وزارة العمل، مشروع الثقافة السكانية ص ١٢٢.
٤ ــ المرجع السابق، ص ٣٢.

جدول رقم (٦٧)
توزيع أفراد العينة بحسب المدة التي يرغبون في قضائها في الخارج

المــدة	العــدد	النسبة المئوية
أقل من سنة	٥	٢٦٫٣٪
٢ —	١	٥٫٣ ٪
٤ —	٤	٢١٫٠٪
٥ —	١	٥٫٣ ٪
٧ فما فوق	٨	٤٢٫١٪
المجمــوع	١٩	١٠٠٪

وقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦٨) صحة توقعاتنا فيما يتصل بدوافع الهجرة والتي تتمثل في رغبة الأفراد في تجميع الثروة والحصول على فرص عمل توفر لهم أجورا أعلى ومعدلات دخول أفضل مما هو عليه في المجتمع الأصلي.

جدول رقم (٦٨)
توزيع أفراد العينة بحسب أسباب التفضيل للهجرة

أسباب التفضيل	العــدد	النسبة المئوية
توفر العمل	١٠	٥٣٫٠٪
مبالغ أكثر	٦	٣١٫٦٪
الطقس	١	٥٫٠ ٪
مكان محرم	٢	١٠٫٤٪
المجمــوع	١٩	١٠٠٪

ان التفكير في الهجرة الى خارج الوطن لا يقتصر على الأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية فحسب بل هناك اتجاه مماثل لدى أفراد العينة المهاجرة الى مدينة اربد يفوق الاتجاه الذي يمثله سكان المناطق الريفية الذين بلغت نسبة من يفكر في الهجرة منهم حوالي (١٢٪) في حين بلغت نسبة الأفراد الذين يفكرون في الهجرة الى الخارج من أفراد العينة المهاجرة حوالي (٢٥٪). وفي كلتا الحالتين فان هذا النمط من الهجرات يشير الى استنزاف متواصل في القوى البشرية الأردنية و يؤدي الى تقليل المخزون البشري الذي يرفد هذه القوة التي تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر الانتاج القومي.

ولعل أبرز ما تشير اليه هذه الهجرات التي تتجاوز حدود القطر هو ذلك النوع من الاصطفاء الذي ينطوي على قدر كبير من المجازفة والمخاطرة بمستقبل الاقتصاد القومي وعناصره الأساسية. فقد كشفت البيانات أن معظم المهاجرين الذين يرغبون في الهجرة الى خارج القطر ينتمون الى مستويات تعليمية مرتفعة نسبيا والى فئات الموظفين المدربين والعمال المهرة. وربما يكون من نافلة القول التأكيد مرة أخرى على أن مجتمعنا الأردني في أمس الحاجة الى أصحاب هذه المؤهلات والخبرات في تنفيذ مشاريعه التنموية العديدة. ونقدم فيما يلي عرضا لخصائص هؤلاء الأفراد الذين يرغبون في الهجرة الى خارج القطر من أفراد العينة المهاجرة.

جدول رقم (٦٩)

توزيع الأفراد الذين يرغبون في الهجرة بحسب المهنة ومستوى التعليم

المهنة / مستوى التعليم	موظف		عامل		مستوى التعليم
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية
أمي	١	٦ر٪	٣	٣٧ر٥٪	١٦٪
دون الثانوي	٣	١٨ر٪	٥	٦٢ر٥٪	٣٢٪
ثانوي فما فوق	١٣	٧٦ر٪	—	—	٥٢٪
المجموع	١٧	١٠٠٪	٨	١٠٠٪	١٠٠٪

نلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٦٩) أن معظم الأفراد الذين يرغبون في الهجرة الى خارج القطر من أفراد العينة المهاجرة ينتمون الى مستويات تعليمية مرتفعة نسبيا و يعملون في الوقت ذاته في الوظائف الحكومية، وتأتي في المرتبة الثانية فئة العمال المهرة الذين ينتمون الى المستويات التعليمية الدنيا. وبمقارنة النسب المئوية للفئات المهنية بالنسب المئوية لمستويات التعليم الأصلية نجد

اختلافات واضحة بين النسب مما يؤكد وجود علاقة بين المهنة ومستوى التعليم أدت الى تزايد الميل لدى الأفراد في الهجرة الى الخارج. و يبدو أن هذه الفئات التي ترغب في الهجرة الى الخارج هي ذاتها الفئات التعليمية والمهنية التي يتطلبها سوق العمل في الخارج، و بخاصة في البلدان العربية البترولية، ولا شك أن ضآلة كلفة أجور النقل و وحدة اللغة وارتفاع معدلات الأجور هناك تلعب دورا بارزا في تزايد الميل لدى القوى البشرية العاملة في التدفق الى هذه البلدان.

وقد وجد كذلك أن انخفاض معدلات الأجور في الموطن الأصلي وارتباطاتها بالمستويات التعليمية المتدنية الى حد ما تلعب هي الأخرى دورا بارزا في دفع الأفراد الى اتخاذ قرار التحرك والهجرة الى خارج القطر. فقد كشفت البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٧٠) أن معظم الأفراد الذين يرغبون في الهجرة الى الخارج يحصلون على معدلات دخول متدنية، وقد وجد كذلك أن ما يقرب من نصف هذه الفئة تنتمي الى مستويات تعليمية متدنية أو أمية.

جدول رقم (٧٠)

توزيع أفراد العينة الذين يرغبون في الهجرة بحسب معدل الدخل الشهري ومستوى التعليم

مستوى التعليم / فئآت الدخل	أمــي النسبة المئوية	دون الثانوي النسبة المئوية	ثانوي فما فوق النسبة المئوية	معدل الدخل النسبة المئوية
أقل من ١٠٠	١٠٠٪	٧٠٪	٣٥٫٨٪	٥٨٫٦٪
١٠٠ فما فوق	—	٣٠٪	٦٤٫٢٪	٤١٫٤٪
المجمــوع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

يتبين من البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه ان توزيع أفراد العينة الى مستويات تعليمية قد أخل بالتوزيع الأصلي لفئات الدخل. مما يؤكد وجود علاقة بين معدل الدخل ومستوى التعليم، وان هذه العلاقة تلعب دورا ما في تكوين رغبة لدى الأفراد في الهجرة.

جدول رقم (٧١)
توزيع أفراد العينة الراغبين في الهجرة بحسب معدلات الدخل والمهنة

المهنة / فئات الدخل الشهري بالدينار	موظف النسبة المئوية	عامل النسبة المئوية	فئات الدخل النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٣٥٪	٧٥٪	٥٢٪
١٠٠ فما فوق	٦٥٪	٢٥٪	٤٨٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٧١) أعلاه أن هنالك علاقة بين معدل الدخل والمهنة، وأن هذه العلاقة تشكل ظروفا موضوعية تدفع الأفراد الى التفكير في الهجرة الى الخارج. فالافراد الذين يعملون في الوظائف الحكومية، ويحصلون في الوقت ذاته على معدلات دخول منخفضة أكثر ميلا من باقي الفئات المهنية الأخرى.

وقد تبين كذلك أن العمال الذين يحصلون على معدلات دخول منخفضة أكثر ميلا للتحرك من العمال الذين يحصلون على معدلات دخول أعلى، مما يدل على وجود علاقة بين المهنة ومعدلات الدخل، خاصة وأن هذه العلاقة قد تأكدت بوجود اختلافات واضحة بين النسب المئوية لفئات الدخل والنسب المئوية للفئات المهنية. ومن ناحية أخرى فان البيانات التي اشتملت عليها الجداول (٦٩، ٧٠، ٧١) تؤكد أن الهجرة تعمل على جذب الكفاءات وأصحاب المؤهلات والخبرات العلمية المختلفة مما يؤدي الى افقار البلد المرسل من أهم عناصر الانتاج القومي. وقد تبين أيضا أن الرغبة في الحصول على معدلات دخول أعلى وتحقيق مستويات اقتصادية اجتماعية أفضل هي الدوافع الحقيقية التي تكمن وراء قرار الفرد في الهجرة خاصة بعد أن ارتفعت أسعار السلع والحاجيات الاستهلاكية بشكل غير متوازن مع ارتفاع الأجور.

والخلاصة التي يمكن أن ننتهي اليها من واقع البيانات التي اشتمل عليها هذا الفصل وما تضمنه من معلومات احصائية شبه دقيقة عن خصائص الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأصلي للمهاجرين. أن الظروف والأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية القائمة ما زالت غير ملائمة لتوفير مستلزمات الاستقرار والثبات في المنطقة. وما زالت هناك قوى طرد قد تدفع بالأفراد الى التحرك في أي وقت.

فالمؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية التي أسندت اليها مسؤولية توفير الظروف والأوضاع الملائمة لتنشيط العملية الزراعية وتطوير النشاط الزراعي ككل في المنطقة وتنمية مواردها الطبيعية والبشرية، لم تقم بتأدية واجباتها وممارسة أدوارها بشكل فعال. فسلطة وادي الأردن ما زالت عاجزة عن توفير كميات المياه الكافية لارواء المحاصيل الزراعية، خاصة وان المحاصيل التي تجود زراعتها في منطقة الغور من النوع الذي يتطلب كميات وافرة من المياه مثل الموز والخضار على اختلاف أنواعها. ولم تنجح دائرة الارشاد الزراعي التي تضطلع بأكبر دور في تطوير العملية الزراعية في تنفيذ التزاماتها ومسؤولياتها تجاه المزارعين. فاستخدام الأساليب والطرق الزراعية الحديثة التي تتطلبها الزراعة المتطورة ما زالت في بدايتها وما زالت مقصورة على فئة بسيطة من الفلاحين والمزارعين. والى جانب ذلك فان عمليات الارشاد والتوجيه الزراعي ما زالت دون المستوى المطلوب، فلم تنجح دائرة الارشاد الزراعي في خلق وعي زراعي متطور أو تنمية كوادر بشرية قادرة على تطوير النشاط الزراعي في المنطقة. فالمحاصيل التقليدية التي ألفها المزارعون هناك ما زالت هي هي دون تبديل أو تغيير، مع العلم أن هنالك مجالات متعددة لتطوير محاصيل صناعية تنجح زراعتها هناك مثل الشمندر وقصب السكر وزراعة الأعلاف الخضراء لتنمية الثروة الحيوانية واقامة صناعة ألبان عليها، بل أن المرشدين الزراعيين قد أبدوا نوعا من القصور فيما يتصل بممارسة أدوارهم التقليدية التي تتمثل في توجيه المزارعين وارشادهم الى كيفية تطبيق الأساليب والطرق الزراعية الحديثة. وقد تبين لنا فاعلية هذا الارشاد فيما يتصل بالفئة القليلة من الفلاحين التي استخدمت طرقا خاصة بها للاستفادة من المرشدين الزراعيين.

وفيما يتصل بلجنة التسويق الزراعي التي شكلت من أجل تسويق الانتاج وبيعه بطرق تحقق عوائد مجزية للفلاحين والمزارعين قد أخفقت هي الأخرى في تحقيق أهدافها على نحو ملائم ومقبول لأسباب ذكرت في حينها. ولا شك أن الطرق والأساليب التي تستخدمها لجنة التسويق في تعاملها مع الفلاحين والمزارعين تطرح مشكلة القيادات المؤسساتية ليس على مستوى المجتمع الأردني فحسب بل على مستوى الوطن العربي ككل. فلقد أدى عدم الحرص على اختيار قيادات رائدة وواعية الى اخفاق هذه المؤسسات في القيام بأدوارها على نحو مقبول ينسجم مع التطلعات والأماني القومية. وهذا أدى بدوره أيضا الى تدني مستوى الثقة بهذه المؤسسات من جانب طبقات الشعب وفئاته المختلفة. ثم ان هذا النمط من القيادات المؤسساتية قد يسهم بشكل أو بآخر في عرقلة حركة التطور الاجتماعي والاقتصادي على نحو ما حدث في الفلبين. فلقد امتنع المزارعون هناك عن زراعة «قنب مانيلا» الذي شجعتهم الحكومة على زراعته لأنهم لم يحصلوا على فوائد مجزية من وراء تبنيهم المحصول الجديد. ويرجع ذلك الى أن الأرباح التي لم تكن قليلة كانت تذهب جميعها للوسطاء. وتوضح هذه التجربة أنه في حالة اقناع الناس بتبني تجديد معين فان عليهم أن يستفيدوا استفادة واضحة من المشروع. وتفيد هذه التجربة أيضا

أن التجديد الزراعي هو شيء أهم من ادخال تكنولوجيا جديدة أو حتى محصولات جديدة[1]

ولقد أسهمت أوجه القصور هذه من بعض الوجوه في تناقص القوى العاملة البشرية في منطقة الغور. فقد تناقصت هذه القوى الى درجة أنها أصبحت تنذر بالخطر. وأما القوة البشرية الباقية فقد أخذ يتزايد لديها الميل في الهجرة والتحرك الى أي مكان آخر. لقد كشفت الدراسات الاحصائية أن اسهام قطاع الزراعة في الانتاج القومي لم يتجاوز (٢٠٪) و يعود ذلك في جزء منه الى تدني عدد العمال الزراعيين في مقابل تزايد القوى البشرية التي تسهم في قطاع الخدمات حيث وصلت نسبة الاسهام في هذا القطاع الى حوالي (٦٠٪)[2].

وقد بينت احصائيات التعداد العام للسكان في الكويت في السنوات ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، أن ما نسبته (٢٦٪) من العاملين الأردنيين والفلسطينيين في الكويت هم من ذوي الكفاءات العالية[3].

ولا شك أن استمرار هذا التدفق البشري الى الخارج سوف يؤدي الى انحطاط اقتصادي كبير على المستوى القومي ككل مما يجعل الحاجة ماسة جدا الى اتخاذ مبادرة عملية للحد منه وتوفير الجو المناسب الذي يشجع هذه القوى البشرية المؤهلة على البقاء والاستقرار للاستفادة منها في تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية في الأردن. فالتدفق البشري الى الخارج لا يعكس فائضا في عرض القوى البشرية ذات المستويات العالية على نحو ما يعتقد البعض بالنسبة للبلدان الأقل نموا، وانما يعكس حالة المجتمع المتخلف وضعف مستوياته الاقتصادية والاجتماعية، بل ان هذا الوضع كما يقول الدكتور «زحلان» يعكس تأدية النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لوظائفها ليس في الأردن فحسب بل في معظم البلدان الأقل نموا، وهي كذلك تعكس العمليات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية القائمة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء[4].

---

١ ـ محمد الجوهري، الانثروبولوجيا. أسس نظرية وتطبيقات عملية. دار المعارف بمصر ١٩٨٠، ص ٢٧٣.

٢ ـ وزارة العمل، مشروع الثقافة السكانية. مرجع سابق ص ٣٣.

٣ المرجع السابق نفسه، ص ٣٩.

٤ ـ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ـ النشرة السكانية، حزيران ١٩٧٩، ص ص ٢٤ ـ ٣٨

أما الجمعيات التعاونية والاتحادات الزراعية وان كانت قد قطعت شوطا بسيطا في تأديتها لواجباتها الا أنها لم تشبع كافة الاحتياجات والمتطلبات الأساسية للفلاحين والمزارعين. وربما يرجع ذلك الى عدم توفر موارد كافية ورؤوس أموال معقولة لاقراض المزارعين وتمويل مشاريعهم الزراعية المختلفة. فاستشعار حاجيات الأفراد في المجتمع المحلي والتركيز عليها وتلبيتها يعد شرطا ضروريا لنجاح المؤسسات والجمعيات في أداء أدوارها والتزاماتها في هذا المجال.

وفيما يتصل بقطاع الخدمات الاجتماعية والترويحية والمرافق العامة فما زالت بعيدة نسبيا عن تحقيق كل ما يتطلع اليه أفراد المجتمع المحلي. وان كان مثل هذا الطموح صعب المنال الا أن تنمية القطاع الزراعي ورفع انتاجية الأراضي الزراعية تتطلب توفير كل مستلزمات النهوض بها من خدمات صحية مناسبة واسكان ملائم ومستويات تعليمية مرتفعة وغيرها.





الفصل الخامس
مشكلات الهجرة وآثارها الاجتماعية على خطط التنمية

مشكلات الهجرة وآثارها على خطط التنمية

تشير الدراسات السكانية والاجتماعية والانثر بولوجية الى طائفة من المشكلات الاجتماعية التي تخلفها الهجرة وترتبط بها ارتباطا مباشرا في منطقة الأصل و في منطقة المهجر. ولعل أبرز هذه المشكلات تلك التي تتعلق بتخلخل التركيب السكاني الذي يتمثل في عدم التساوي والاتزان في توزيع الفئات العمرية والنوعية والمهنية والتعليمية والطبقية سواء على نطاق المجتمع الدولي أو على نطاق المجتمع القومي. وفي حال الهجرة الداخلية و بخاصة هجرة الريفيين الى المدن فان عدم التوازن في توزيع هذه الفئات على المناطق والأقاليم المختلفة سوف تكون له آثار سلبية على بنية المجتمع ككل وعلى حياة الشعب ورفاهيته. ونتيجة لتزايد الهجرات والتدفقات السكانية الى المدن شعرت الحكومات مؤخرا أنها في مواجهة مشكلات اجتماعية خطيرة تتطلب حلولا سريعة. غير أن المفكرين والعلماء والحكومات قد أولوا اهتماما كبيرا لتلك المشكلات التي تثيرها الهجرات والزيادات السكانية لمجتمع المدينة دون أن يبذلوا جهودا تذكر لمعالجة المشكلات التي تخلفها الهجرة للمجتمع الريفي.

انه مما لا شك فيه أن التدفقات السكانية المتزايدة الى المدينة بالاضافة الى الزيادات الطبيعية قد يجعل منها مسرحا لطائفة كبيرة من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي قد تعجز الحكومات عن ايجاد الحلول المناسبة لها كخدمات الانارة والمياه والرعاية الصحية والاسكان والمواصلات وغيرها. بالاضافة الى تدهور البيئة الطبيعية للمدينة بسبب كثرة الجيوب والأحياء المتخلفة التي تنتشر على أطراف المدن مشكلة جماعات حضرية هامشية اضافة الى ما تتميز به هذه الأحياء من تدني المستويات وانتشار الأوبئة والأمراض والمكاره الصحية. وقد تصبح المدينة أيضا كما أشار «ملبانك» مكانا ملائما لظهور مشكلات اجتماعية أشد خطورة مثل انتشار البطالة والفقر وسوء التكيف وظواهر الانحراف والتشرد والجريمة[1]. وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن ظهور هذه المشكلات يعد نتاج طبيعي لتسارع النمو السكاني الذي أصبحت تشهده دول العالم الثالث و بخاصة بلدان الشرق الأوسط والذي أصبحت الهجرة تلعب دورا بارزا فيه. غير أن هذه المشكلات غير مقطوعة الصلة بما يحدث في المجتمع الأصلي. فالهجرة تعمل أيضا على افقار الريف من القوى البشرية العاملة وتقليل مستوى الانتاج الزراعي فيه وتناقص مخزونه البشري من أصحاب الكفاءات والمؤهلات التي يعد توافرها في هذه المنطقة شرط ضروري لانجاح خطط التنمية. اننا نعتقد أن هجرة السكان تثير مشكلات اجتماعية على جانب كبير من الخطورة سواء في منطقة الأصل أم في مجتمع المهجر، وان الجهود العلمية والدراسات الجادة يجب أن تنصب بقدر متساو على المجتمعين.

لقد بينا في الفصل السابق أن المجتمع الأصلي يعاني ــ من جراء الهجرة ــ من نقص حاد في مخزونه البشري ومن قواه البشرية العاملة و بخاصة أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية التي

---

١ ــ Milbank and Meneill OP. Cit. P. 147

امتصتها المدينة مما يعكس مردودات سلبية على خطط التنمية والمشاريع التنموية المنوي تنفيذها. وقد أصبح معروفا اليوم أن نجاح العملية التنموية مرهون بالخدمات التي تقدم للقرية أكثر من تقديمها للمدينة. ومن هنا فيمكن القول أن أية دراسة علمية جادة لمشكلات الهجرة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار عدم انفصال المشكلات التي تثيرها في مجتمع المدينة عن تلك المشكلات التي تثيرها في المجتمع الأصلي. وينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أيضا أن جانبا من هذه المشكلات يخلقها المهاجرون أنفسهم بسبب قراراتهم غير الواعية وغير المدروسة وان جزءا آخر من هذه المشكلات قد تسهم به الهيئات والجهات الرسمية بسبب انتهاجها سياسة سكانية غير متوازنة أو بسبب تركها نهبا للصدف أو لقرارات تعسفية. وينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أيضا أن هذه المشكلات ليست أنماطا عالمية تسود في كل زمان ومكان. فقد توجد في مجتمع ما ولا توجد في مجتمع آخر.

وسوف نصحب الآن المهاجر منذ أن وطأت قدمه مجتمع المهجر حتى مرحلة استقراره النهائية مشيرين الى الصعوبات والمشكلات التي واجهها وأساليب التغلب عليها والمجهودات التي بذلتها الجهات والأجهزة الرسمية لايجاد الحلول المناسبة لها. وسوف نشير في الوقت ذاته الى المشكلات التي برزت في المجتمع الأصلي نظرا لما يمكن أن يقوم بين هذه المشكلات من ترابطات وتأثيرات متبادلة.

جدول رقم (٧٢)
توزيع أفراد العينة بحسب نوع الصعوبات التي واجهتهم أيام وفادتهم الأولى

المشكلات	العدد	النسبة المئوية
السكن	٩٤	٧٩٫٦٪
المواصلات	١٤	١٢٫٠٪
الصحة	١٨	١٥٫٢٪
قلة فرص العمل	١١	٩٫٠ ٪
ارتفاع مستوى المعيشة	٤١	٣٥٫٦٪
خدمات أخرى	١٠	٨٫٠ ٪

لقد اوضحت البيانات التي اشتمل عليها الجدول أن الصعوبات التي واجهها المهاجرون في مجتمع المهجر في أيام وفادتهم الأولى يكاد يتركز معظمها في قلة السكن والنقص في الخدمات وارتفاع مستوى المعيشة. وقد استخدم بعض المهاجرين الخيم وبيوت الشعر في بداية اقامتهم في مجتمع المدينة للتغلب على مشكلة السكن وبخاصة أولئك المهاجرون الذين يقطنون في منطقة حنينا في الطرف الشمالي الغربي من المدينة. غير أنهم ما لبثوا أن تغلبوا على هذه المشكلة نهائيا بعد فترة من استقرارهم في مجتمع المهجر

على نحو ما بينا في الفصل الأول. ولكن الجهود الضخمة التي بذلها المهاجرون لمواجهة هذه المشكلة لم تكن تستهدف توفير السكن الملائم بقدر ما كانت تستهدف التخلص من الايجار أو السكن في بيوت الشعر والخيم. فالوحدات السكنية التي أنشأها المهاجرون في تلك الظروف الصعبة لا يشتمل معظمها الا على غرفة واحدة أو غرفتين. وهذا العدد القليل من الغرف لا يتناسب مع حجم الأسرة الذي يتجاوز معدل خمسة أفراد للأسرة الواحدة ـ الا أن هذه الوحدات السكنية تشتمل على معظم المرافق والتسهيلات الداخلية الضرورية

جدول رقم (٧٣)
توزيع المهاجرين بحسب عدد الغرف التي تشتمل عليها الوحدات السكنية

عــدد الغرف	العــدد	النسبة المئوية
أقل من غرفتين	١٠	٪١٠
غرفتان	٣٠	٪٣٠
ثلاث غرف	٣٧	٪٣٧
٤ فما فوق	٢٣	٪٢٣
المجمــوع	١٠٠	٪١٠٠

وبخاصة تلك الوحدات التي يمتلكها المهاجرون الذين يقطنون في حي التركمان وفي شارع فلسطين والمنطقة الجنوبية من المدينة. ولكن تزايد الوحدات السكنية في مدينة اربد بسبب الهجرات والتزايدات السكانية الطبيعية قد خلق أوضاعا صعبة للمدينة. فلم تعد المدينة قادرة على ايصال الخدمات والتسهيلات الاجتماعية الأساسية لكافة المواطنين مثل المياه والانارة والعيادات الصحية والمواصلات وغيرها. غير أن البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٧٤) تشير الى مجهودات واضحة بذلتها الأجهزة الحكومية المختلفة لمواجهة هذه الصعوبات والتقليل منها. فقد تبين أن (٨٢٪) من أفراد العينة قد وصلتها الخدمات بصورة مناسبة باستثناء المياه والانارة التي ما زالت تصل الى المواطنين بصورة متقطعة. وقد عزا رئيس بلدية اربد هذا النقص الى التزايدات السكانية المستمرة وضعف طاقة المولدات الكهربائية وعجز مصادر المياه عن تقديم كميات المياه المطلوبة. أما النجاح النسبي الذي حققه القطاع العام والمواطنون في التغلب على مشكلة الاسكان والطرق ووسائط النقل والمدارس والعيادات الصحية ونحوها فقد كان على حساب الرقعة الزراعية الواسعة التي كانت تحيط بمدينة اربد والتي أخذت تتناقص بشكل ينذر بالخطر ويهدد النشاط الزراعي في تلك المنطقة ويشل نمو الاقتصاد القومي ككل. ان التوسعات المتتالية للمخططات الهيكلية لمدينة اربد يعتبر مؤشرا كافيا للتدليل على التناقص المتزايد للمساحات الزراعية المحيطة بالمدينة. فقد قفزت مساحة النواة الأولى لبلدية اربد في عام ١٩٢٤ من

٢٣١٫٥٠٠ دنم الى ٥٦٧٫٥٠٠ دونم في عام ١٩٣٦. وفي عام ١٩٧٢ أصبح مساحة المخطط الهيكلي ٢٤كم[٢]. غير أن هذه التوسعات التي تمت على حساب الرقعة الزراعية تشكل جانبا من الحقيقة. فهنالك مساحات أخرى من الأرض الزراعية تستغل اليوم لأغراض الاسكان وشق الطرق واقامة المحال التجارية. وجميع المساحات داخلة في حدود التنظيم. ويرينا المخطط الهيكلي لمدينة اربد المناطق الزراعية التي تم ادخالها في حدود البلدية.[١]

جدول رقم (٧٤)
توزيع المهاجرين بحسب وصول الخدمات اليهم

وصول الخدمات	العـــدد	النسبة المئوية
نعـــم	٩٧	٪٨٢
لا	٢١	٪١٨
المجمــوع	١١٨	٪١٠٠

ومن ناحية أخرى فان خطة تنمية اقليم اربد سوف تضاعف من حجم الخسارة في الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة، فقد قدرت اللجنة الفنية لتخطيط اقليم اربد أنها ستكون بحاجة الى حوالي ٤٨٠ هكتار من الأراضي الزراعية لاقامة بعض المشاريع الصناعية عليها. وهذا يعني أن مساحة المدينة المعمورة والآهلة بالسكان سوف يبلغ ١٢٠٠ هكتار[٢].

وفي الوقت الذي تسعى اللجنة الفنية لتخطيط الاقليم الى احداث تنمية صناعية في الاقليم فانها في الوقت ذاته تكاد تقتل الأمل في احداث تنمية زراعية في المستقبل القريب أو البعيد. ذلك لأن معظم الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة والأراضي الزراعية التي تمتد من مدينة اربد حتى مدينة جرش سوف تكون ضمن خطة التنمية الصناعية. والمعروف أن المجتمع الأردني يعتمد اعتمادا أساسيا في حاصلاته الزراعية على هذا الاقليم. وهنالك مجموعة من الاعتبارات تجعلنا نميل الى القول بأن هذه الخطة لن تخدم الأهداف القومية في التنمية الشاملة. فعلاوة عن أن هذه الخطة تفتقر الى التوازن والتكامل في مشاريعها التنموية فانها تقوم على مجموعة من التصورات التي تفتقر الى السند الواقعي. ومن هذه التصورات غير الواقعية أن قيام مدينة صناعية في اقليم اربد سوف يخفف الضغط السكاني المتزايد على العاصمة. وسوف يجد العمال الصناعيون والعمال المهرة أو أنصاف المهرة بعض فرصهم في اقليم اربد حيث المراكز الصناعية هناك[٣]. أما أوجه القصور في هذا التصور فيتمثل في أن هذه المنطقة سوف تكون

---

١ ــ سالم محافظة، فوزي البطاينة مدينة اربد ــ المرجع السابق ص ١٠٤ وراجع أيضا صفحة (٢٠) من هذا الكتاب المخطط الهيكلي لمدينة اربد.

٢ ــ وزارة الشؤون البلدية والقروية. الدراسة المتكاملة للتنمية الاقليمية لشمالي الأردن ١٩٨٠، ص ٣٥.

٣ ــ المرجع السابق، ص ٣٦.

منطقة جذب للقوة البشرية ليس من مدينة عمان فحسب بل من جميع مناطق المملكة وأقاليمها المختلفة بما فيها منطقة الأغوار.

واذا صدق مثل هذا الافتراض فان المنطقة الصناعية سوف تسهم في افراغ منطقة الغور من القوى البشرية اللازمة للانتاج الزراعي فيها.

ومن ناحية ثانية فان لجنة التخطيط الفنية تميل الى تبني النمط اللامركزي الثنائي في تنمية الاقليم. وهو النمط الذي يحصر مجال التنمية في منطقتين متجاورتين، أو بالأحرى في منطقتين لا يقوم بينهما فعليا أية فواصل مكانية، وهما مدينة اربد ومنطقة جامعة اليرموك. وعلى الرغم من أن المسؤولين في الحكومة ــ كما تقول اللجنة ــ قد أبدوا بعض التحفظات على استخدام هذا النمط فان اللجنة على ما يبدو تصر على استخدامه كأسلوب للنماء الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أصبح معروفا اليوم أن النمط اللامركزي في التنمية القومية هو أكثر أنماط التنمية شيوعا وأكثرها تحقيقا لأهداف التنمية القومية. و يقوم النمط اللامركزي على أساس اختيار مجموعة من المدن الصغيرة أو التجمعات البشرية ذات الكثافة السكانية العالية لأن تكون مراكز إنماء لمجموعة من القرى والتجمعات البشرية المحيطة بها. كما أن هذا النمط يهدف الى عدم تشجيع مركز واحد دون غيره أو السيطرة على المراكز الأخرى[1].

ولكن اذا تبنت اللجنة النمط المركزي الذي أشرنا اليه فان كثيرا من المراكز الحضرية والتجمعات البشرية الكبرى في منطقة الغور سوف لا تجد أمامها بعض الفرص لأن تحتل شكل مراكز تنموية في المستقبل،والى جانب ذلك فان أعدادا كبيرة من هذه التجمعات السكانية سوف تتجه الى مدينة اربد حيث تتركز الصناعة والخدمات ومجالات التوظيف المختلفة. وستعود مسألة معاناة السكان من قلة الخدمات أو تدني مستوياتها المعيشية الى الظهور مرة أخرى.

وقد بينت الدراسة أن معظم المهاجرين يصطحبون معهم زوجاتهم وأفراد أسرهم الى مجتمع المهجر (٨٧٫٩٪) الأمر الذي يجعلنا نتوقع مزيدا من النمو السكاني في هذه المنطقة في المستقبل، ومزيدا من النقص في الخدمات الإجتماعية والمرافق العامة اذا ما بقيت هذه الظروف والأوضاع على حالها.

ان اصطحاب المهاجرين لزوجاتهم وأفراد أسرهم معهم لا تنعكس آثاره السلبية على مجتمع المهجر فحسب بل تنعكس أيضا على المجتمع الأصلي نفسه. حيث أن اصطحاب الأسرة يشير الى تدني حجم التحويلات النقدية الى المجتمع الأصلي أو تناقصها. الأمر الذي يترتب عليه ضعف كبير في حجم السيولة النقدية التي قد تسهم في انشاء مشاريع حيوية متعددة قد تعود بنفع كبير على أفراد المجتمع المحلي وعلى مستوى نهضة المجتمع وتقدمه. لقد كشفت البيانات أن نسبة ضئيلة من المهاجرين بعثت

١ ــ وزارة الشؤون البلدية والقروية. المرجع السابق، ص ٢٧.

بتحويلات مالية الى المجتمع الأصلي لاتتجاوز (١٨٪) من حجم العينة. وقد تبين أيضا أن هذه الحوالات على قلتها وضالة حجمها لم يستثمر معظمها استثمارا اقتصاديا علميا، بل أنفقت على شكل اعالات للأقارب انظر الجدول رقم (٧٥)

جدول رقم (٧٥)

توزيع أفراد العينة بحسب وجوه انفاق الحوالات المالية

وجوه الانفاق	العـــدد	النسبة المئوية
مشاريع اقتصادية	٥	٪٢٦
بنـــاء	٤	٪٢١
تجارة	٣	٪١٦
اعالات أقارب	٧	٪٣٧
المجمـــوع	١٩	٪١٠٠

أما فيما يتصل بمشكلات ارتفاع مستويات المعيشة وقلة فرص العمل والبطالة فقد اتجه بعض المهاجرين للتغلب عليها عن طريق تشغيل أبنائهم الصغار. فقد تبين أن ما يقرب من ثلث حجم العينة تشغل أبناءها الصغار لمواجهة النفقات المتزايدة واشباع احتياجاتها الأساسية. ولا شك أن ارتفاع أسعار السلع في مقابل محدودية الأجور تلعب دورا كبيرا في تزايد هذا الاتجاه. لكن تشغيل الأطفال في وقت مبكر ينطوي على بعض المخاطر التي تهدد كيان الفرد والمجتمع عل حد سواء، ذلك لأن تشغيل الأطفال يشكل مناخا ملائما لتسربهم من المدرسة وتركها في وقت مبكر. ولا شك أن هذه الأنماط السلوكية من جانب الأطفال سوف تنعكس آثارها السلبية على المجتمع بكليته نظرا لما يترتب على ذلك من تزايد لأعداد الأميين وتفشي الجهل من جهة واحتمال تناقص الكوادر والقوى البشرية المؤهلة والقادرة على استيعاب المستحدثات الفنية في المجالات والميادين المختلفة من جهة أخرى. وبالاضافة الى ذلك فان أداء الأطفال وانجازاتهم العملية في هذا العمر غالبا ما تنقصه الدقة والمهارة والاتقان.

وقد كشفت البيانات أن هناك نوعا من الارتباط بين حجم الأسرة الكبيرة ومعدلات الدخول المتدنية والاتجاه الى تشغيل الأطفال الصغار.

جدول رقم (٧٦)

توزيع أفراد العينة بحسب حجم الأسر ومعدلات الدخول والاتجاه لتشغيل الأطفال الصغار

عدد أفراد الأسرة	أقل من٤		٤—		٨ فافوق	المجموع
فئـــات الدخل	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبه المئوية	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٥٠	١	٪٠٦ر٠	٤	٪٠٩ر٢	٥	٥ر١٢٪
٥٠ —	٥	٪٢٩ر٤	٢١	٪٤٩ر٠	٣٠	٪٧٥ر٠
١٠٠ —	٧	٪٤١ر١	٥	٪١١ر٦	٢	٪ ٥ر٠
١٥٠ فما فوق	٤	٪٢٣ر٥	١٣	٪٣٠ر٢	٣	٪ ٧ر٥
المجموع	١٧	٪١٠٠	٤٣	٪١٠٠	٤٠	٪١٠٠

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه أنه في مقابل معدلات الدخول المنخفضة نجد ارتفاعا في عدد أفراد الأسرة، بينما لا نجد مثل ذلك لدى الأفراد الذين يحصلون على معدلات دخول مرتفعة. مما يجعلنا نميل الى القول بأن الأسر التي تميل الى تشغيل أفرادها هي الأسر التي تعاني من زيادة في عدد أعضائها وفي نفس الوقت تعاني من انخفاض في معدلات دخولها.

ونجد مثل هذا الاتجاه فيما يتصل بالمعالجة الطبية عند طبيب الحكومة فقد تبين أن الأفراد الذين يحصلون على معدلات دخول منخفضة يتجهون لمعالجة أنفسهم وأفراد أسرهم الى طبيب الحكومة أكثر من باقي الفئات الأخرى التي تحصل على معدلات دخول مرتفعة نسبيا.

جدول رقم (٧٧)
توزيع الأفراد الذين يعالجون أنفسهم عند طبيب الحكومة
بحسب معدلات الدخل الشهري بالدينار

فئات الدخل	العـــدد	النسبة المئوية
أقل من ٥٠	٠٩	٪١٣
٥٠ ــ	١٤	٪٢٠
٧٠ ــ	١٤	٪٢٠
٩٠ ــ	١٤	٪٢٠
١١٠ ــ	٥	٪٧
١٣٠ ــ	١	٪١ر٤
١٥٠ ــ	٧	٪١٠
١٧٠ فما فوق	٦	٪٨ر٦
المجمـــوع	٧٠	٪١٠٠

وتشير هذه البيانات من جهة ثانية الى الضغط المتزايد الذي تمارسه الزيادات السكانية على جهاز الخدمات الصحية في المدينة والذي تلعب الهجرات من الأرياف الى المدينة دورا واضحا فيه. فقد تبين أن حوالي (٦٠٪) من أفراد العينة المهاجرة تتردد على قطاع الخدمات الصحية العام. ولكن على الرغم من أن بعض الأسر المهاجرة تسكن في وحدات سكنية متراصة وتخلو مناطق سكنهم من شوارع معبدة ومن التهوية اللازمة بين الوحدة السكنية والأخرى. وبخاصة في منطقة حنينا ــ الا أن البيانات لم تشر الى أمراض خطيرة أو سارية يعاني منها المهاجرون ــ بل ان معظم الأمراض التي يشكو منها المهاجرون تعتبر أمراض عادية. وان دل هذا على شيء فانما يدل على الوعي الصحي لدى المهاجرين. وعلى الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا المجال.وربما تبدو جهود الحكومة أكثر وضوحا في مجال الخدمات التعليمية وتأمين وسائط النقل لمختلف فئات السكان في المدينة. فقد تبين أن غالبية المهاجرين لا يواجهون مشكلات التنقل أو الانتقال من مكان الى آخر داخل المدينة، أو مشكلات وصول أبنائهم الى المدارس، إما لأن لمدارس قريبة من أماكن سكنهم وإما بسبب توفر وسائط النقل التي تنقل التلاميذ الى مدارسهم دون صعوبة.

يمكن القول أن الحكومة قد نجحت بشكل عام في التغلب على بعض المشكلات التي تواجه المدينة من جراء التزايد السكاني السريع و بخاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات الا أن هذا النجاح النسبي يمكن اعتباره نجاحا على حساب فشل ذريع في تنمية الريف. ذلك لأن جهود الحكومة تتركز بصورة متزايدة على مواجهة مشكلات النمو الحضري المتسارع الذي أصبحت تشهده مدن المملكة على نطاق واسع في مقابل جهود قليلة تبذل لمواجهة مشكلات الريف وهجرة الريفيين الى المدن.

ان تركيز الجهود على تنمية المدن سوف يخلق ازدحاما آخر جديد. لأن الريفيين سوف يتجهون الى الأماكن التي تتوفر فيها الخدمات وفرص العمل. وعندئذ تبدأ الدورة من جديد. و بالاضافة الى ذلك فان المهاجرين الذين ينعمون بهذه الخدمات سوف لا يفكرون في العودة الى قراهم الأصلية مما يفقد الأمل في امكانية حدوث هجرة معاكسة الى الريف.

وقد كشفت البيانات أن نسبة الذين يفكرون في العودة من المهاجرين الى قراهم الأصلية لم تتجاوز (٢٥٪) وان معظم هؤلاء لا يفكرون في العودة في وقت قريب. انظر الجدول رقم (٧٨).

جدول رقم (٧٨)

توزيع الأفراد بحسب الجدول الزمني لعودتهم في المستقبل

الجدول الزمني	العـــدد	النسبة المئوية
بعد اقل من سنة	—	—
بعد سنة	٢	٪٧
بعد سنتين	٧	٪٢٤
بعد ثلاث سنوات	٢	٪٧
أكثر من ذلك	١٨	٪٦٢
المجمـــوع	٢٩	٪١٠٠

أما الأسباب التي دفعتهم الى التفكير في العودة الى قراهم الأصلية في المستقبل فتكاد تنحصر في ارتفاع مستويات المعيشة في المدينة ومشكلات السكن والانتماء لقراهم وأسباب أخرى لم يفصحوا عنها. انظر الجدول رقم (٧٩).

جدول رقم (٧٩)

توزيع أفراد العينة المهاجرة بحسب دوافع التفكير في العودة الى القرى الأصلية

أسباب التفكير في العودة	العدد	النسبة المئوية
ارتفاع مستوى المعيشة	١٠	٣٤٫٥٪
الانتماء	١٠	٣٤٫٥٪
السكن	٢	٧٫٠ ٪
أسباب أخرى	٧	٢٤٪
المجموع	٢٩	١٠٠٪

وقد تبين أن معظم الأفراد الذين يفكرون في العودة الى قراهم الأصلية ينتمون الى الفئات المهنية والفئات التي تعمل في قطاع الوظائف الحكومية ٣٤٫٥٪ وفئة العمال العاديين أو أنصاف المهرة ٢٧٫٦٪ وتـوزع النسب الباقية على الفئات المهنية الأخرى، الزراع، الجنود، الحرفيون، التجار على التوالي .

وقد تبين كذلك أن الأفراد الأميين يفكرون في العودة الى قراهم الأصلية أكثر من باقي الفئات التعليمية الأخرى، فقد بلغ نسبة هؤلاء حوالي ٤٥٪ في حين بلغت نسبة الأفراد الذين ينتمون الى المستويات التعليمية المرتفعة نسبيا ٣٨٪ ونسبة الأفراد الذين ينتمون الى مستويات تعليمية متدنية ١٧٪.

جدول رقم (٨٠)

توزيع أفراد العينة الذين يفكرون في العودة الى قراهم الأصلية بحسب معدل الدخل الشهري ومستوى التعلم

مستوى/التعلم — فئات الدخل بالدينار	أمي النسبة المئوية	دون ثانوي النسبة المئوية	ثانوي فما فوق النسبة المئوية	فئات الدخل النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٨٤٫٦٪	٦٠٪	٦٤٪	٧٢٪
١٠٠ فما فوق	١٥٫٤٪	٤٠٪	٣٦٪	٢٨٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

تشير البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٨٠) أعلاه الى عدم وجود علاقة بين معدل الدخل

الشهري ومستوى التعليم، فعندما جرى تقسيم أفراد العينة الى مستويات تعليمية لم يحدث خلل في النسب المئوية لفئات الدخل. وهذا يؤكد أن مستوى التعليم مستقل عن معدلات الدخل، بمعنى أنه لا يوجد بينهما علاقة تؤدي الى دفع الفرد في التفكير في العودة. كما أننا لم نلاحظ أية فروق في نسب معدلات الدخل بين الأفراد الذين ينتمون الى المستويات التعليمية الدنيا، والافراد الذين ينتمون الى المستويات التعليمية العليا، ويمكن تفسير ذلك في أن سوق العمل الأردني أصبح يركز على أصحاب المهن والحرف والعمال غير المهرة و يغريهم بزيادة الأجور نظرا لحاجته الماسة الى خدماتهم. و ينسجم ذلك الى حد كبير مع تزايد المشاريع والبرامج التنموية التي أصبح يشهدها المجتمع الأردني على نطاق واسع والتي تتطلع الى الخبرة والمهارة في الأداء أكثر من تطلعاتها الى المستويات التعليمية المرتفعة.

جدول رقم (٨١)
توزيع الأفراد الذين يفكرون في العودة الى قراهم الأصلية بحسب معدلات الدخل الشهري والمهنة

المهنة / فئات الدخل الشهري بالدينار	موظف النسبة المئوية	عامل النسبة المئوية	فئات الدخل النسبة المئوية
أقل من ١٠٠ دينار	٦٩٪	٧٠٪	٦٩٪
١٠٠ فما فوق	٣١٪	٣٠٪	٣١٪
المجمـــوع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

يتضح من البيانات التي تضمنها الجدول رقم (٨١) أعلاه أنه لا توجد هنالك علاقة بين معدل الدخل والمهنة تؤدي بالفرد الى التفكير في العودة الى موطنه الأصلي.

جدول رقم (٨٢)
توزيع الأفراد الذين يفكرون في العودة بحسب مستوى التعليم والمهنة

المهنة / مستوى التعليم	موظف النسبة المئوية	عامل النسبة المئوية	فئات الدخل النسبة المئوية
أمي	٪٢٣	٪٦٠	٪٣٩
دون الثانوي	٪٨	٪٣٠	٪١٧
ثانوي فما فوق	٪٦٩	٪١٠	٪٤٤
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

تشير البيانات التي اشتمل عليها الجدول رقم (٨٢) أعلاه الى وجود علاقة بين المستوى التعليمي والمهنة. ويمكن تفسير هذه العلاقة في أن فئة العمال التي يجهل معظم أفرادها القراءة والكتابة قد لا تجد في سوق العمل في مجتمع المدينة ما يحقق لهم الأمن المعيشي والاستقرار، ولذلك فانهم يفكرون في العودة الى موطنهم الأصلي بعد أن خبروا حياة المدينة. أما فئة الموظفين التي ينتمي معظم أفرادها الى مستويات تعليمية مرتفعة نسبيا فقد لا تجد في مجتمع المدينة ما يحقق طموحاتها في الوصول الى مراكز اجتماعية عليا، أو الحصول على بعض المكتسبات التي تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية. وبالاضافة الى ذلك فقد يفضل الموظف العودة الى بلدته الأصلية لشعوره بأنه قادر على الاسهام في المشاريع التنموية هناك. وهذا يعزز الاعتقاد بأن الانتماء للوطن قد يرتبط بعلاقة وثيقة بالمستويات التعليمية المرتفعة.

يتضح مما سبق أن نسبة قليلة من أفراد العينة تفكر في العودة الى المجتمع الأصلي في وقت ما. وعلى الرغم من ضآلة هذه النسبة وافتقار أفرادها الى المهارات والخبرات اللازمة في العمل التنموي الا أنها تشير الى بوادر هجرة عكسية قد تتخذ حجما أكبر في المستقبل القريب أو البعيد. غير أن هذه التوقعات مرهونة بتزايد التحسينات في البنية التحتية الأساسية في المجتمعات الريفية، وتطويرها وانتهاج سياسة تنموية متوازنة في الأقاليم والقطاعات الاجتماعية المختلفة تهيء مناخا اجتماعيا ملائما وقادرا على جذب القوى البشرية من المراكز الحضرية في المجتمعات الريفية.

ان تغيير اتجاه التوقعات البشرية أمر ممكن فهنالك ملايين المهاجرين في أمريكا اللاتينية يتحركون من مناطق ريفية الى مناطق ريفية، ومن مناطق حضرية الى مناطق ريفية. ولا أعتقد أن هنالك دوافع أخرى وراء هذه الأنماط من الهجرات سوى التخطيط المحكم والنوايا الصادقة المخلصة.

Population Bulletin of the United Nations Economic Commission for Western Asia - No 117. December, 1979, p.5.

ان تجارب من هذا النوع حدثت في القطر العراقي وفي ليبيا. وقد حدثت أيضا على نطاق ضيق جداً في الأردن عندما عادت بعض الجماعات الريفية الى قراها التي تركتها على أثر حرب الاستنزاف مع العدو الصهيوني. غير أن هذا النمط من الهجرات العكسية مختلف تماما عما حدث في العراق وفي ليبيا مثلا. فمنطقة الغور قد شهدت هجرة قسرية جماعية أدت الى خلوها الكامل من سكانها،ولم تنجح الجهود التي تبذلها سلطة وادي الأردن في اعادة الحجم السكاني في تلك المنطقة الى ما كانت عليه قبل حرب الاستنزاف. أو الى وضع متوازن مع المصادر الطبيعية المتاحة والأراضي الزراعية القابلة للاستغلال.

ومع ذلك فهنالك بعض المؤشرات التي تبعث على الأمل والتفاؤل في حدوث هجرة عكسية مماثلة في الأردن. ومن هذه المؤشرات ذلك الاتصال المتزايد بين المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية.فقد كشفت البيانات أن (٨٥٪) من حجم العينة تتردد على المجتمع الأصلي، ذلك لأن هنالك مجموعة من الصلات والروابط التي تربطهم بأفراد المجتمع الأصلي مثل روابط القرابة الدموية، وروابط النسب والمصاهرة أو ما هو في درجتها ومستواها. وهنالك روابط لا تقل عنها أهميه مثل الروابط التي تقوم على أساس الجوار والصداقة والاشتراك بزراعة الأرض وغيرها. وقد كشفت البيانات كذلك أنه بالاضافة الى كبر حجم الاتصالات وضخامتها. فانها تتم على الأغلب في فترات زمنية متقاربة.

جدول رقم (٨٣)
توزيع المهاجرين بحسب عدد الزيارات في فترات زمنية مختلفة

عدد الزيارات والفترة الزمنية	العدد	النسبة المئوية
مرة في الأسبوع	٢٠	٪٢٠
مرة كل شهر	٢١	٪٢١
كل ثلاثة شهور	١٨	٪١٨
كل ستة شهور	٩	٪٩
كل سنة	٢٨	٪٢٨
أكثر من سنة	٤	٪٤
المجمـوع	١٠٠	٪١٠٠

ولكن التواصل المستمر فيما بين الجماعات المهاجرة والمجتمعات الأصلية لا تشكل ظروفا جاذبة لهم الا اذا تزامن مع نهضة اقتصادية اجتماعية شاملة تقع تحت حس الجماعات المهاجرة وبصرها وتلمس فوائدها وعوائدها المادية اذا فكرت في العودة. وعندئذ يصبح التحدي الرئيسي لنجاح المشاريع التنموية هو القدرة على جذب السكان وتحركهم مرة أخرى الى الأماكن والمناطق التي هجروها أول مرة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكننا القول أن هنالك نوعا من التساند الوظيفي والتأثيرات المتبادلة بين المشكلات التي تسببها هجرة الريفيين الى المدن بوجه خاص ومشكلات تسارع النمو الحضري والهيمنة الحضرية بوجه عام وبين اخفاق السياسات التنموية في مراحلها المختلفة. وهنالك مجموعة من الحقائق والشواهد التي تشير الى قصور السياسات التنموية واخفاقها ليس في الأردن فحسب بل في معظم البلدان النامية.

ولعل أبرز هذه الشواهد تركيز الاهتمام في هذه البلدان على تنمية ضواحي المدن الكبرى وعدم الاتجاه الى خلق مراكز حضرية صغيرة في الأقاليم والأرياف تمارس تأثيرات امتدادية على التجمعات البشرية المحيطة بها تقلل من حجم التدفقات البشرية الى المدن والمراكز الحضرية الكبرى.

وقد وضح هذا الاتجاه «أي تركيز الاهتمام في المدن الكبرى» في خطة اللجنة الفنية لتخطيط اقليم اربد. فقد تبنت اللجنة أسلوب التنمية المركزي الذي يعمل على تزايد الهيمنة الحضرية. أي تركز الناس في أكبر مدن التسلسل الحضري[1]. ولا شك أن تبني مثل هذا الأسلوب سوف يعمل على تسارع النمو السكاني في المدن ذات الهيمنة الحضرية ويفقر الريف من عناصر الانتاج الأساسية ومن قواه البشرية ذات الفاعلية الكبرى في الانتاج الزراعي. ذلك لأن هذا النمط من المدن يعمل كمراكز ادارية للسيطرة على المناطق المحيطة والمرتبطة بها. ويعمل كذلك كمراكز لشحن المنتجات الزراعية المعدة للتصدير مما يترتب عليه زيادة سريعة في السكان الحضر بسبب التدفقات الكبيرة للسكان الريفيين نحو الاقتصاد الحضري حيث ينضمون الى فئات العاطلين الهامشيين في المدينة مكونين بذلك شكلا من التحضر لا يقوم على التصنيع. أما الفلاحون فانهم يشعرون في النهاية أنهم يعصرون لصالح السكان الحضريين. ويقوم القطاع الخاص بجزء كبير من عملية العصر. وهناك من يروج لفكرة مؤداها أنّ الفلاحين وكبار الملاكين سوف يجنون فوائد كبيرة من جراء نمو الاقتصاد الحضري لأن المدينة توفر لهم فرص ايداع أموالهم في البنوك، بالاضافة الى أنها تصبح سوقا للمهاجرين الذين يزودون القرية بجزء من مدخراتهم وعوائدهم[2]. أن هذه الفكرة لا تشكل حقيقة عامة. فقد أثبتت هذه الدراسة أن نسبة قليلة جداً من المهاجرين حولت جزءا من مدخراتها الى مجتمعاتها الأصلية، نظرا لأن معظم المهاجرين متزوجون ويصطحبون معهم زوجاتهم وأفراد أسرهم الى مجتمع المهجر. أما بالنسبة للفوائد التي سيحصل عليها

١ ـ اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ـ الاطار السكاني، مرجع سابق، ص ٣١٢.

٢ ـ فريد مان وولف. التحول الحضري، ترجمة أحمد الربايعة ، أدريس العزام. مطبعة الأخبار، ١٩٧٩، ص ٣١.

الاقطاعيون وكبار الملاك فقد أثبتت دراسات الاقتصاد الحضري أن الصفوات الحضرية تلعب دورا كبيرا في تركيز الفعاليات الاقتصادية لصالحها من خلال تأثيرها الكبير في دعم الاقتصاد الحضري بالمال وقوة العمل البشرية. وهي تعتمد في ذلك اعتمادا كبيرا على رأس المال المتدفق من الأقاليم بهدف استثمارها في المدينة. ولا شك أن المستفيد الوحيد من هذه العملية هي الصفوة الحضرية.

هناك من يعتقد أن المشكلات التي يثيرها المهاجرون في البلد المستقبل سببها المهاجرون أنفسهم. قد يشكل هذا جانبا بسيطا من الحقيقة. ولكنه لا يشكل الحقيقة كلها. فالادارات والوكالات الاقتصادية التي تتركز في المدن الكبرى عادة هي التي دعت المهاجرين لمساعدتهم في تنفيذ مشاريعهم الاقتصادية، ولذلك فانهم يتحملون الجانب الأكبر من المشكلة. واذا كان من الطبيعي أن يساهم المهاجرون في النمو الاقتصادي، فانه من الطبيعي أيضا أن يصاحب هذا النمو استعداد مسبق لتدعيم متطلبات ازدهاره وتطوره. وفي مقدمة هذه المتطلبات توفير مستويات صحية وسكنية ومعيشية ملائمة للعاملين في هذا القطاع. لقد اعتاد القطاع الخاص في البلدان النامية أن يستقدم القوى البشرية الى المدينة ويترك مهمة تقديم الخدمات الأساسية لها للقطاع العام.

ان المشكلات التي تعاني منها الجماعات المهاجرة والمراكز الحضرية لا يمكن حلها من خلال سياسة محلية بل تتطلب اتجاها جذريا للتنمية القومية بحيث يمكن القول أن مشكلات الهجرة هي ذاتها مشكلات التنمية، وان التغلب على احداها والسيطرة عليها وضبطها وتنظيمها هو تغلب على الأخرى وضبطها والسيطرة عليها. والشيء المهم في أية عملية تنموية هو ادراك الترابط الوثيق بين الانماء الاقتصادي والنمو السكاني. وقد أدركت الأمم المتحدة هذه المسألة منذ عام ١٩٦٢. «في دورتها السابعة عشرة أصدرت قرارا ينطوي على نصيحة هامة للدول الأعضاء وتتلخص هذه النصيحة في أن تأخذ هذه الدول في الحسبان عند صياغتها للسياسات الاقتصادية آخر الحقائق التي تتعلق بالترابط بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والسكاني» وذلك حتى لا تتمركز الثروة في المدن وينتشر الفقر في الريف[١].

وقد ظهر مؤخرا اهتمام متزايد في سياسات التخطيط المكاني للسكان. وتقوم هذه السياسة على أساس اللامركزية الاختيارية. وذلك بهدف تقليل التفاوت الشائع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة وتغذية التكامل الداخلي للاقتصاد المكاني القومي[٢]. ولا شك أن تبني الأسلوب اللامركزي المخطط يقدم فوائد عظمى لمختلف القطاعات الاجتماعية، وبخاصة القطاعات الريفية.ذلك لأن هذا الأسلوب يعمل على تفادي استنزاف سكان الريف وعلى زيادة آثار الانتشار الناتجة عن التصنيع والتنمية ولا سيما المتعلقة بفروع النشاطات الاقتصادية التي يمكن اقامتها بصورة ملائمة خارج المدن الكبرى، كالخدمات الادارية والاجتماعية والتعليمية وصناعة قطاع الخدمات وصناعات المنتجات الزراعية.

---

١ — اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا — الاطار السكاني ص ٣٢.

٢ — فريد مان وولف. المرجع السابق ص ٢٧.

وفضلا عن ذلك فان اللامركزية قد تقدم فوائد سياسية وذلك بتمكين قيام اعادة توجيه داخلي بعيد عن الأثر الكاسح للصلات الخارجية في المدن المهيمنة[١].

ان خلق مراكز حضرية متعددة في الاقليم الواحد من شأنه أن يخلق بيئة طبيعية تجذب رجال الأعمال والصناعة اليها. وهذا يوفر قاعدة ضريبية تعوض ما دفعته الحكومة من نفقات على الخدمات المختلفة التي مكنت البيئة من جذب رجال الأعمال والصناعة. وبالاضافة الى ذلك فان من شأن استخدام الأسلوب اللامركزي كما يقول «أبجر» M. APGAR هو تقديم بيئة مناسبة جذابة ومدعمة يمكن للناس أن يعيشوا فيها وأن يستمتعوا بأوقات فراغهم، وتقديم مجالات أرحب للاختيارات الفردية، وعندئذ سوف يكون المعيار الحقيقي لنجاح الجهود التنموية كما يقول «استانفورد وموسك» هو الرخاء الاقتصادي والرفاة الاجتماعي الذي تقدمه التنمية لسكان القرى[٢].

ولكي تنجح الجهود في تنمية المجتمع المحلي ينبغي الاعتماد على عنصرين جوهريين:الأول تبني استراتيجية عملية قابلة للتطبيق تربط الانتاج وعمليات التنمية بالاحتياجات البشرية، وتحدد نوع المجتمع المحلي المراد تنميته وتحدد كيفية التنفيذ. والعنصر الثاني هو استخدام الأدوات والوسائل الفعالة أو المؤثرة[٣]. ولا بد في مثل هذه الحالة من الاستعانة بالمعرفة الانثروبولوجية لتحديد الاحتياجات البشرية وتعيين طرق اشباعها.[٤]ان مشكلات التنمية ليست مشكلات تكنولوجية واقتصادية فحسب بل هي بالاضافة الى ذلك مشكلات التفاوت الاقليمي الداخلي. لأن المستفيدين من زيادة الانتاج ونمو الدخل القومي في مجتمع معين هم على الأغلب رجال الصفوات الذين يتمركزون عادة في المدن[٤]. ولذلك فان استخدام استراتيجية تنموية متوازنة ورسم سياسة اجتماعية متكاملة سوف يعملان على تقليل حدة الفروق بين سكان المدن والأرياف من جهة وتقليل هجرة الريفيين الى المدن وايقاف استنزافهم لصالح الصفوات الحضرية من جهة أخرى. و يترتب على انتهاج هذه السياسة بطبيعة الحال نمو الاقتصاد القومي بصورة متوازنة.

---

١ ــ اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا. الاطار السكاني. مرجع سابق ص ٣١٨.

٢ ــ Mahlon Apgar: New Pers Pectives On Community Development. Mcgrawn - Hill Book Company (UK) Limited. 1967. p. 3.

٣ ــ Ibid. p. 77.

٤ ــ محمد الجوهري. الأنثروبولوجيا. أسس نظرية وتطبيقات عملية. دار المعارف بمصر. ١٩٨٠ ص ٢٤٧.



النتائج والتوصيات

النتائـج

انتهت الدراسة الى مجموعة من النتائج أكدت معظم الافتراضات والأفكار الأساسية التي توصل اليها الدارسون الديمرجرافيون وعلماء الأجتماع والانثرو بولوجيا في مجتمعات مماثلة. فقد توصلت هذه الدراسة الى تأكيد الفكرة التي تقول أن الهجرة تعمل على جذب الأشخاص الذين يتميزون بخصائص عمر ية ونوعية ومهنية وتعليمية معينة، وأن المهاجر ين يتفاوتون فيما بينهم في هذه الخصائص. فقد تبين أن الهجرة تعمل على جذب الذكور أكثر من الأناث . وعلى جذب صغار السن منهم أكثر من كبار السن. فقد وجد أن معظم المهاجر ين يتركزون في الفئتين العمر يتين (أقل من ٣٠) و (٣٠ــ٣٩). وتوصلت الدراسة كذلك الى أن معظم المهاجر ين أميون أو يعرفون القراءة والكتابة فقط. ومع ذلك فقد اشتملت الجماعة المهاجرة على أعداد لا بأس بها من الحاصلين على مؤهلات علمية مرتفعة نسبيا. وقد بينت الدارسة كذلك أن ثلث المهاجر ين تقر يبا يعملون في الوظائف الحكومية.

وقد توصلت الدراسة كذلك الى الكشف عن وجود علاقات مختلفة الشدة والدرجة بين مجموعة الخصائص التي تميز أفراد العينة المهاجرة، فقد تبين أن هناك نوعا من الترابط بين صغر عمر المهاجر وارتفاع مستواه التعليمي والعمل في الوظائف الحكومية. فقد وجد أن معظم المهاجر ين الذي يتميزون بإرتفاع مستو ياتهم التعليمية يعملون في الوظائف الحكومية و ينتمون في الوقت ذاته الى الفئات العمر ية صغيرة السن أي من (٣٠ــ٣٩). فهنالك اذن تفاعلات وتأثيرات متبادلة فيما بين هذه الخصائص قد تشكل ظروفا موضوعية تدفع بأصحابها الى التحرك والهجرة في أية فرصة ملائمة. ولا شك أن اختلاف خصائص المهاجر ين وتمايزها عن خصائص سكان المجتمع الأصلي وسكان مجتمع المهجر قد خلق تغيرات ديموجرافية كبيرة ترتب عليها آثار مباشرة وغير مباشرة على التنظيم والبناء الاجتماعي على مستوى المجتمع ككل. وقد تمثل ذلك في ظهور كثير من المشكلات الأجتماعية سواء في منطقة الأصل أو في منطقة المهجر. فقد ترتب على تزايد هجرة الذكور الى مجتمع المدينة أن فقد المجتمع الر يفي عناصر اساسية وحيو ية في الانتاج الزراعي ، ذلك لأن القوة البشر ية اللازمة للانتاج الزراعي في المجتمع الر يفي يتركز في الذكور دون الأناث. وفي الوقت ذاته فقد أثر هذا النمط من التحرك البشري على فاعلية المشار يع والبرامج التنمو ية في القطاعات الر يفية، وتناقص جدواها بسبب افتقار هذه القطاعات الى الكفاءات والمؤهلات اللازمة في العملية التنمو ية.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة والجهات الرسمية والشعبية لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي صاحبت هذ التدفقات البشر ية المتزايدة الى مدينة اربد، الا أن هنالك بعض المشكلات الأساسية ما زالت قائمة، مثل مشكلة الانارة ونقص المياه وقلة الوحدات السكنية الملائمة لاسكان المهاجر ين وانتشار البطالة. كذلك فأن الجهود الحكومية التي بذلت لمعالجة مشكلة تدهور

البيئة الطبيعية للمدينة لم تتوصل الى نتائج حيوية مهمة. فما زالت بعض المناطق التي تأوي المهاجرين تفتقر الى أسلوب سكني منظم وبخاصة منطقة حنينا. وربما يرجع ذلك في جزء كبير منه الى تركيز اهتمام البلدية على توفير الخدمات للمناطق التي تسكنها الطبقة العليا المستقرة.

والحق يقال أن تزايد الاهتمام في المدن الكبرى ذات الهيمنة الحضرية للتخلص من الازدحام الشديد ولتطوير بيئة حضرية قد يخلق بدوره ازدحاما آخر جديد، لأن السكان يتحركون غالبا الى المناطق التي تتركز فيها الخدمات والتي تحظى باهتمام المسؤولين.

وهذا التحرك لا يقتصر على الفئات الأجتماعية في داخل المدينة، بل قد يتعداه الى المناطق الريفية المجاورة. ومما يزيد في حجم هذه التحركات ويضاعف المشكلات الاجتماعية المصاحبة لها هي أن هذا النمط من الهجرات يضم اعدادا كبيرة من الأفراد المتزوجين الذين يصطحبون معهم زوجاتهم وأفراد أسرهم الى مجتمع المدينة على نحو ما بينا في هذه الدراسة. وبالاضافة الى ذلك فان برامج الاسكان التي تهدف الى حل مشكلة المهاجرين السكنية، فعلاوة على أنها تشجع أهالي الريف، على التحرك الى المدن لتزيد بالتالي من تعقيد المشكلة، فانها تعمل في الوقت ذاته على تقليل مساحة الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة.

وقد اتجهت الحكومة مؤخراً الى خلق مناطق صناعية جديدة على أطراف المدينة لتخفيف الضغط السكاني المتزايد على المدينة. بحيث يتجه المهاجرون الى هذه المناطق بدلا من تحركهم الى المدينة. وقد مرت كل من الهند والصين وبنغلادش بتجارب من هذا النوع الا أنها لم تنجح. فقد أقامت هذه الدول الثلاث مناطق صناعية داخل حدود المدن الكبرى، ومع ذلك لم تصبح هذه المناطق الصناعية بديلا للمدن الكبرى بل جزءا منها»[1].

وقد قامت الحكومات في كل من تشيلي والمكسيك بتجارب «مماثلة فلم تنجح في جذب السكان الى المناطق الصناعية التي أقامتها رغم استخدام الحوافز المالية والوسائل التشريعية». بل أن هذه التجارب اثبتت أن العمال المهرة والخدمات الحكومية والعامة والهياكل الأساسية تتركز في المدن الكبرى وليس في هذه المناطق الصناعية. نظرا لما يتطلبه ذلك من نفقات مالية باهظة[2]

وبالاضافة الى ذلك كله فأن تقرير اللجنة الفنية لتخطيط اقليم اربد يشير صراحة الى ضرورة اقتطاع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة المحيطة بالمدينة لاقامة المدن الصناعية عليها بالاضافة الى الخدمات والمرافق العامة، مما يشكل تهديدا خطيرا للانتاج الزراعي في هذه المحافظة. ثم أن هذا التقرير ينطوي على قدر من التخمينات والافتراضات والتوقعات التي لا تقوم على أساس علمي موضوعي. وفي مقدمة هذه التوقعات التي لا تقوم على أساس افتراض اللجنة بأن هذه المناطق الصناعية

---

١ ـ صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية. مجلة سكانيات. المجلد الثالث العدد الأول ١٩٨١ ص ٣٢.

٢ ـ المرجع السابق ص ٣٢

سوف تجذب اليها القوى البشرية الفائضة في مدينة عمان. وربما يكون التوقع ألا كثر انسجاما مع الواقع هو أن هذه المناطق الصناعية سوف تجذب القوى البشرية من مناطق الأغوار أكثرمن المناطق الأخرى بسبب قرب مناطق الأغوار من هذه المناطق الصناعية من جهة و بسبب توفر قوى الدفع والطرد فيها أكثر من مدينة عمان من جهة أخرى.

ومن المشكلات الأخرى التي صاحبت هجرة الريفين الى مدينة اربد تزايد أعداد الأميين في المدينة. وهذا يؤكد النتائج الاحصائية التي انتهت اليها معظم الدول النامية في أن عدد الأميين يتصاعد مع الزيادة السريعة في عدد السكان[1]. وقد بات من الحقائق المؤكدة أن انتشار الأمية وتفشيها في المجتمعات القومية يؤدي الى تزايد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الأفراد والجماعات وعرقلة عملية البناء والتنمية[2]. فقد بينت هذه الدراسة أن الغالبية العظمى من الأفراد الأميين يمارسون أعمالا غير ماهرة و يعانون من تدني مستوى دخولهم، وبالتالي فانهم لا يستطيعون تحقيق شروط حياتيه اجتماعية واقتصادية وثقافية مناسبة.هذا الى جانب انخفاض نصيب الفرد من الخدمات والتسهيلات الاجتماعية المختلفة.

وقد توصلت الدراسة الى وجود نوع من الحراك المهني والاجتماعي في صفوف المهاجرين تمثلت في ممارسة نسبة بسيطة منهم مهنا وأعمالاً جديدة لم تكن مألوفة لهم في مجتمعهم الأصلي. كما تمثل أيضا في نمط الأعمال المهنية التي شغلها الفرد في مجتمع المهجر. فقد تبين أن نسبة قليلة منهم غيرت مهنها ما بين مرتين الى ثلاث مرات بعد استقرارهم النهائي في مجتمع المهجر، ذلك لأن الشخص المهاجر يسعى دائما الى اختيار عمل يفيده في حياته افادة مثلى. وهو في تحركه من مهنة الى أخرى يحاول التقليل من المخاطره وزيادة دخله وأمن أسرته في المدى البعيد.

وقد صاحب هذا الحراك المهني ارتفاع نسبي في معدلات الدخول،ترتب عليه تغير نسبي أيضا في المستويات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمثل ذلك في بناء وحدات سكنية تخلصا من الأيجار والسكن غير الصحي وتأثيث المنزل بأنواع الأثاث والمفروشات الجديدة ذات النمط الحضري.

لقد بينت الدراسة بالفعل أن المهاجرين الريفين قد حققوا فوائد ومكتسبات جزئية من جراء هجرتهم الى مجتمع المدينة. فقد أصبحوا أسعد حالا مما كانوا عليه في الأرياف. فقد زادت أمامهم فرص العمل وحصلوا على معدلات دخول أعلى وخدمات اجتماعية ومرافق عامة أفضل. غير أن مشكلات الهجرة وخطورتها وتحدياتها تتجاوز حدود الفرد الواحد والمنطقة الاقليمية الواحدة. كما أن حل هذه المشكلات ومعالجتها والتغلب عليها يتجاوز الفرد الواحد أو الجماعة الواحدة. فلا بد من معالجة شمولية على مستوى المجتمع القومي ككل تأخذ بعين الاعتبار كافة القطاعات الاجتماعية في المملكة.

---

١ — وزارة العمل. مجلة الثقافة السكانية. مرجع سابق. ص ٥٧.

٢ — وزارة العمل: الثقافة السكانية. المرجع السابق ص ٥٧.

وفيا يتصل بدوافع الهجرة فقد اثبتت الدارسة أن الظروف والأوضاع الأقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة والتي ما زال بعضها قائما حتى الآن في المجتمع الأصلي تكاد تشكل الجانب الأكبر في دفع الأفراد الى اتخاذ قرار التحرك والهجرة الى أي مكان آخر.

وعلى الرغم من أن ظروف الحرب التي شهدتها المنطقة قد برزت في هذه الدراسة على أنها أقوى عوامل الطرد وأشدها الا أن الباحث يعتبر أن هذا العامل هو عامل معجل للهجرة أكثر منه عامل أساسي. وقد أكدت البيانات المتصلة بالظروف والاوضاع الأجتماعية والاقتصادية لسكان المجتمع الأصلي صحة ما ذهبنا اليه. فقد كشفت هذه الدراسة أن سكان المجتمع الأصلي على اختلاف فئاتهم الاجتماعية ومستو ياتهم التعليمية وانماط أعمالهم المهنية يعانون من مستو يات اقتصادية واجتماعية متدنية كانت كافية الى دفع الفرد الى الهجرة وتغيير مكان اقامته. ومن الجدير بالذكر أن هذه البيانات قد جمعت من سكان المجتمع الأصلي بعد مرور حوالي احدى عشر عاما على تسلم سلطة وادي الأردن مسؤولياتها واضطلاعها بمهمة اعادة الحياة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي لهذه المنطقة. فكيف يمكن أن تكون هذه الأوضاع قبل ذلك؟.

وقد كشفت الدراسة كذلك أن قوى الجذب التي تتمثل في المدن عادة كتوفر فرص العمل وتوفر التعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية والمرافق العامة ووجود الأصدقاء والأقارب في مجتمع المدينة وغيرها لم تلعب دورا كبيرا في جذب الأشخاص من المناطق الر يفية، ومع ذلك فان الباحث لا يرى في قوى الجذب أو الطرد التي زخرت بها الكتابات الكلاسيكية عن الهجرة ما يفسر هجرة الر يفين الى المدن. بل وجد أن قرار الهجرة تحكمه حاجة الفرد الى اشباع احتياجاته ورغباته الأساسية. فعندما لا يستطيع الفرد اشباع احتياجاته في مكان ما فأنه يتحرك لأشباعها في أي مكان آخر. وقد أثبتت هذه الدارسة صحة هذا الافتراض. فقد تبين أن نسبة ليست قليلة من المهاجر ين تفكر في الهجرة الى أماكن أخرى مثل السعودية ودول الخليج العر بي والى دول أجنبية أخرى لعدم اشباع احتياجاتها الأساسية في مجتمع المهجر. وقد تبين كذلك أن نسبة مماثلة من سكان المجتمع الأصلي تفكر في الهجرة الى خارج القطر للغاية ذاتها.

وقد توصلت الدراسة كذلك الى أن الجهود التي بذلتها سلطة وادي الأردن من أجل انعاش الحياة الأقتصادية والاجتماعية في منطقة الغور لجذب السكان الذين هاجروا منها وتوفير مستو يات معيشية واجتماعية ملائمة لهم لم تحقق بعد كل الآمال والطموحات المتوقعة. وربما لا تستطيع أن تحقق أكثر من ذلك في المستقبل القر يب، اذا ما بقيت التنظيمات الأدار ية والمؤسساتية القائمة في المنطقة على نحو ما هي عليه الآن. فقد بينت هذه الدراسة أن معظم المؤسسات التي أوجدتها الحكومة في المنطقة لتنفيذ الخططات والمشار يع التنمو ية فيها لم تقم بواجباتها ولم تؤدي ادوارها بصورة كافية. و بخاصة مؤسسات الأرشاد الزراعي ولجان تسو يق المحاصيل الزراعية. وربما يرجع ذلك في جزء منه على الأقل الى بعض الثغرات وأوجه القصور التي تعاني منها ادارة هذه المؤسسات وقياداتها. ومما يؤكد صحة استنتاجنا في

تضاؤل الآمال في هجرة معاكسة ذات حجم معقول في المستقبل القريب هوما توصلت اليه الدارسة من أن نسبة ضئيلة جدا من المهاجرين هي التي تفكر في العودة الى مجتمعاتها المحلية الأصلية، بل أن الغالبية العظمى من هؤلاء لا يفكرون في العودة في المستقبل القريب. وأكثر من ذلك فان نسبة لا بأس بها من سكان المجتمع الأصلي تفكر في الهجرة الى خارج حدود القطر أو الى بعض المدن الكبرى في داخل القطر. فالريفيون لا يمكن أن يبقوا مستقرين في بيئاتهم وقراهم الا اذا توفرت لهم حياة اجتماعية لها نفس جاذبية الحياة في المدن.

وباجمال فيمكن القول أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي يهاجر منها الناس مرتبط ارتباطا وثيقا بالهجرة منها والتحرك الى أماكن أخرى يتوفر لهم فيها فرص أفضل لأشباع احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية والثانوية.

وفي ضوء النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة فان الباحث يفترض مجموعة من الاقتراحات يعتقد أنها تصلح لأن تكون مقدمات ومداخل أساسية لزيادة فعالية البرامج التنموية في هذه المنطقة وتوفير سبل استقرار السكان فيها وجذب المهاجرين اليها.

وهذه الاقتراحات هي

أولاً: الأهتمام بأقامة مدن صغيرة في المنطقة وانشاء بعض المشاريع الصناعية فيها والعمل على توجيه المهاجرين اليها. ويستحسن أن تكون هذه الصناعات من نوع الصناعات التحويلية والاستخراجية لملائمتها للنشاط الاقتصادي السائد في المنطقة.

ثانيا: بناء مستوطنات جديدة في المناطق الريفية وتوفير كل المستلزمات الضرورية للحياة فيها، وبخاصة الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة بصورة لا تختلف عما هو موجود في المدن. وربما تتعارض هذه التوصية مع استرابيجيات الحكومات التي تعارض غالبا الانفاق بسخاء على مثل هذه البرامج. وقد أثبتت التجارب الخاصة باعادة التوطين أن مواقف الحكومات هذه، وعدم رغبتها في الانفاق بسخاء على هذه المشاريع والبرامج هي السبب الأساسي في فشلها أو عدم نجاحها[٢].

ثالثا: اعادة النظر في نظام الحيازات الزراعية. وبخاصة الحيازات الزراعية الكبيرة التي لا يقيم أصحابها أو مالكوها فيها. فقد بينت الدارسة أن نسبة ليست قليلة من ملاك الأراضي الزراعية الكبيرة لا يقيمون فيها. مما يؤثر على الانتاج سلبيا من الناحيتين الكيفية والكمية.

---

١ ــ صندوق الأمم المتحدة، سكانيات. مرجع سابق. ص ٥.

٢ ــ المرجع السابق ص ٣٢.

رابعاً : العمل على زيادة أجور العمال في المنطقة وبخاصة العمال الوطنين من أجل الاحتفاظ بقوة العمل البشرية اللازمة في الانتاج الزراعي والحيلولة دون تسربها الى الخارج تحت طائلة الاغراءات المادية في الخارج وتصميم برامج مدروسة تهدف الى خلق عمالة كافية من سكان المنطقة لتحل محل العمالة العربية والأجنبية الموجودة الآن. أو تنظيم العمالة العربية بشكل ينسجم مع استراتيجية العمل التنموي العربي.

خامساً: النهوض بالقطاع الزراعي ورفع انتاجية الأراضي الزراعية ومضاعفتها. وذلك عن طريق بناء الانسان وتطوير الموارد البشرية وزيادة كفاءة المزارعين وتوفير المستويات الصحية اللازمة وتوفير الاسكان الملائم وفرص التعليم المهني بأشكاله وأنواعه المختلفة. وعن طريق استخدام الطرق والأساليب الزراعية الحديثة وبذل الأهتمام الكافي بتثقيف الفلاحين والمزارعين وتبصيرهم بأهمية استخدامها، والأخذ بها. فقد أكدت الدراسات الاقتصادية أن كفاءة العنصر البشري والمامه بالمهارات اللازمة للعملية الانتاجية يلعب دورا أساسيا في الاداء الاقتصادي الناجح.[1]

سادساً : توفير الخدمات الترويحية أو زيادتها عما هي عليه الآن لما لذلك من آثار ايجابية على نفسية العمال والمزارعين وزيادة دافعيتهم للعمل والانجاز.

سابعاً : بذل اهتمام أكثر في اختيار قيادات للمؤسسات الأجتماعية الموجودة تتميز بالوعي والمسؤولية الاجتماعية والحرص على تأدية أدوارها والقيام بواجباتها بصورة تدفع العملية التنموية وتضاعف من فاعليتها وعطائها. ونركز كثيرا في هذه الناحية على لجـــان التسويق الزراعي نظراً للأهمية الكبيرة والدور البالغ الخطورة الذي تضطلع به والذي يمس حياة المزارعين والعمال والفلاحين بصورة مباشرة.

ثامناً : ضرورة الاهتمام بالدراسات الاجتماعية بصورة دورية لتقييم البرامج والمشاريع التنموية القائمة، أو للأفادة منها في تصميم مشاريع وبرامج تنموية أخرى تستند على معطيات اجتماعية واقعية.

---

١ ـ وزارة العمل. مشروع الثقافة السكانية. مرجع سابق ص ٣٥

المراجع باللغة العربية

الأب أ. س. مرمرجي الدومنيكي. في بلدانية فلسطين العربية. مطبعة دار الصياد. بيروت ١٩٤٨.

التـل سفيان «دكتور» التحليل الاقليمي لمحافظة أربد ١٩٦٩.

التل سفيان «دكتور» التخطيط القومي الشامل في الأردن. مع دراسة خاصة لمحافظة اربد. رسالة دكتوراه منشورة جامعة فينا ١٩٧١.

ألجوهري محمد «دكتور» دراسات في علم الاجتماع. الريفي الحضري دار الكتب الجامعية. بدون. تاريخ.

الجوهري محمد وزملاؤه (دكاتره) دراسات في التغير الاجتماعي. دار الكتب الجامعية ١٩٧٤.

الجوهري محمد «دكتور» الانترو بولوجيا. أسس نظرية وتطبيقات عملية. دار المعارف بمصر ١٩٨٠.

الحموي ياقوت. معجم البلدان. المجلد الرابع مطبعة بيروت ١٩٥٧

الدباغ مصطفى. بلادنا فلسطين الجزء الرابع. دار الطليعة. بيروت ١٩٧٤.

الطرزي عبدالله «دكتور» السكان والنشاط والاقتصادي في محافظة اربد. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة ١٩٧٩.

المحافظة سالم، والبطاينه فوزي. مدينة اربد (بلدية اربد) ١٩٧٣.

اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا. الاطار السكاني. بيروت ١٩٧٨.

الامم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا. النشرة السكانية العدد الرابع عشر. حزيران ١٩٧٩.

القلقشندي: صبح الأعشى، الجزء الرابع، القاهرة ١١١٣.

ابن حوقل: صورة الأرض، طبعة ليدن، ١٩٣٨.

بيركس ج. س. وسينكلير. ك. أ. السكان والهجرة الدولية في الدول العربية. ترجمة اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا. بيروت ١٩٨٠.

حوده أحمد «دكتور» القوى العاملة الأردنية ـــ الجامعة الأردنية. مطبعة التوفيق ١٩٨٠.

حارنه صالح «دكتور» زراعة قصب السكر وصناعته عند العرب والمسلمين في حولية دائرة الآثار العامة. العدد الثاني والعشرون (١٩٧٨).

دائرة الاحصاءات العامة. التعدد العام الأول للسكان كما هو في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦١.
دائرة الاحصاءات العامة. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن الشرقية ١٩٧٣.
دائرة الاحصاءات العامة. النتائج الأولية والخام للتعداد العام للسكان ١٩٧٩.
دائرة الاحصاءات العامة. النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٤.
دائرة الاحصاءات العامة. دراسة العينة الزراعية لمناطق الاغوار ١٩٨٠.
ردفيلد. المجتمع القروي وثقافته. ترجمة فاروق العادلي «دكتور» الهيئة العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٢.
شكري علياء وآخرون «دكاتره» الاسرة بين علم الاجتماع والأنتروبولوجيا. دار الثقافة للطباعة والنشر القاهرة ١٩٧٥.
غيث محمد عاطف «دكتور» القرية المتغيرة. دار المعارف بمصر القاهرة. (١٩٦٤).
فرعون طاهر. الزراعة في غور الأردن. الجزء الأول. رسالة ماجستير غير منشوره. جامعة الاسكندرية ١٩٨١.
فريدمان وولف. التحول الحضري. ترجمة الربايعة أحمد والعزام ادريس «دكتورين» عمان ـــ مطبعة الاخبار (١٩٧٩).
مجلة وادي الأردن. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن ١٩٧٩.
مجلة وادي الأردن. الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الأردن. تشرين الثاني ١٩٨٠.
محجوب محمد أحمد «دكتور» الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي. وكالة المطبوعات بالكويت. بدون تاريخ.
منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة ووزارة العمل الأردنية. مشروع الثقافة السكانية. ١٩٨١.
موسى سليمان.تأسيس الامارة الأردنية. دراسة وثائقية. دائرة الثقافة والفنون.بدون تاريخ.
وزارة الشؤون البلدية والقروية. الدراسة المتكاملة للتنمية الاقليمية لشمالي الأردن ١٩٨٠.
وزارة الشؤون البلدية والقروية. اللجنة الفنية لتخطيط اقليم اربد ١٩٨٠
لانكستر هاردنج. آثار الأردن. تعريب سليمان موسى.منتشورات وزارة السياحة والآثار. الأردن ١٩٧١.

المراجع باللغة الانجليزية

1) Awwad Abdul Wahhab Jamil: Agricultural Production and Income in the East Ghor Irrigation Project. Pre and Post, Canal. United State Agency For International Development. Amman. 1967.

2) Bergel - E.F: Urban Sociology. Mcgrawn Hill-book Company. N.Y. 1955.

3) Jansen Clifford. Readings in the Sociology of Migration. Pergamon Press. First edition. N.Y. 1970.

4) Milibank Fund. M, and Menill - Emerging Techniques in Population Research N.Y. 1963.

5) Palestine Research Center. The Arabs under Israli Occupation. Beirut - Lebanon. 1969.

6) Population Bulletin of the united Nations Economic Commission for W. ASIA. No. 17 December. 1979.

7) Mahlon Apgar: New Pers Pectives On Community Development.
Mcgraw - Hill Book Company (UK) Limited. 1967.

ملحق بعناوين الجداول وأرقامها

ـ جدول رقم «٢٤» توزيع أفراد العينة المهاجرة غير الراضين عن عملهم بحسب المهنة ومستوى التعلـــيم.
ـ جدول رقم «٢٥» توزيع الأفراد المهاجرين الذين بنوا وحدات سكنية بحسب المدة.
ـ جدول رقم «٢٦» توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب دوافع الهجرة.
ـ جدول رقم «٢٧» توزيع أفراد العينة من المهاجرين بحسب تاريخ السكن في مجتمع المهجر.
ـ جدول رقم «٢٨» توزيع أفراد العينة المهاجرة بفعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية بحسب معدلات الدخل قبل الهجرة.
ـ جدول رقم «٢٩» توزيع المساكن في منطقة الغور الشمالي بحسب المادة المستخدمة في البناء كما هو في آذار ١٩٧٣.
ـ جدول رقم «٣٠» توزيع أفراد العينة بحسب نوع الخدمات الاجتماعية التي كانـــت تنقصهم قبل الهجرة.
ـ جدول رقم «٣١» توزيع أفراد العينة من المجتمع الأصلي بحسب معدلات الدخل.
ـ جدول رقم «٣٢» توزيع أفراد العينة من المجتمع الأصلي بحسب كفاية الدخل في تغطية احتياجاتهـــم.
ـ جدول رقم «٣٣» توزيع أفراد العينة بحسب معدلات الدخل الاضافي بالشهر.
ـ جدول رقم «٣٤» توزيع أفراد العينة من الفئة العاملة بحسب عدد أيام العمل في السنة.
ـ جدول رقم «٣٥» توزيع أفراد العينة بحسب معدلات دخولهم السنوية.
ـ جدول رقم «٣٦» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب الوضع القانوني للتصرف بالحيازة وبحسب أسلوب المشاركة واستغلال المالكين للأراضي والمشاركة في ملكيتها.
ـ جدول رقم «٣٧» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب مساحة الأراضي الزراعية التي يستغلونها.
ـ جدول رقم «٣٨» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب نوع المحاصيل الزراعية التي يزرعونها.
ـ جدول رقم «٣٩» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب الطرق الزراعية التي يستخدمونها.
ـ جدول رقم «٤٠» توزيع أفراد العينة بحسب وصول النشرات الزراعية واستفادتهم منها وزيارة المرشد الزراعي لهم واستفادتهم منه.
ـ جدول رقم «٤١» توزيع أفراد العينة بحسب عدد مرات زيارة المرشد الزراعي لهم.
ـ جدول رقم «٤٢» يبين طرق بيع المحصول.
ـ جدول رقم «٤٣» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب استفادتهم من لجنة التسويق.
ـ جدول رقم «٤٤» توزيع أفراد العينة من المزارعين بحسب كفاية المياه التي تصل الى الحقـــل وعـــدم كفايتها.

فهرس الكتاب


الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

٠٠٧٧٧



